



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب



كلية الحقوق

قسم الحقوق

## نظام التقاضي الالكتروني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق - تخصص قانون علم

إشراف الاستاد

روان حسن كمال

إعداد الطالبة:

- بنت يمين شيماء

أعضاء لجنة المناقشة

| الاسم واللقب     | الرتبة        | مؤسسة الانتماء   | الصفة         |
|------------------|---------------|------------------|---------------|
| قدود وجميلة      | أستاذ         | جامعة عين تموشنت | رئيسا         |
| روان حسن كمال    | أستاذ محاضر أ | جامعة عين تموشنت | مشرفا، ومقررا |
| مهداوي محمد صالح | أستاذ         | جامعة عين تموشنت | ممتحنا        |

السنة الجامعية: 2025-2026



﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

سورة المجادلة، الآية 11.

## شكر وعرّفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ روان حسن كمال،

الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل، ولم يبخل عليّ بتوجيهاته العلمية القيمة ونصائحه السديدة، فكان لتشجيعه ومتابعته المستمرة الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث وإخراجه في صورته الحالية.

كما أتوجه إليه بجزيل الشكر والعرّفان لما أبداه من صبر وتقانٍ في العمل،

ولما قدمه من ملاحظات بناءة ساهمت في إثراء هذا البحث وتطويره،

فجزاه الله خير الجزاء، وجعل ما قدمه في ميزان حسناته.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة الكرام

الذين أشرفوا على تكويني العلمي طوال سنوات الدراسة، وإلى

كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، سواء بالنصح أو التوجيه أو الدعم.

وفي الأخير، أسأل الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح.

## اهداء

إلى من كلَّ العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا الصبر  
والإصرار إلى النور الذي أثار دربي وسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابدا من بذل الغالي والنفيس  
واستقديت منه قوتي واعتزازي والذي العزيز  
إلى من جعل الجنه تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها إلى الإنسانية العظيمة التي لطالما تمننت  
أن تقرّ عينها لرؤيتي في يوم كهذا أُمي العزيزة  
إلى ضلع الثابت وأُماني أيامي إلى ما شددت عظمي بهم فكانوا لي ينباع أرتوي منها إلى خيرة أيامي  
وصفوتها إلى قرة عيني...إلى أخواتي الغاليات  
لكل من كان عوناً وسندا في هذا الطريق للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين  
الأصحاب الشدائد والأزمات إلى من أفاضني بمشاعره ونصائحه المخلصه  
إليكم عائلتي أهدىكم هذا الانجاز وثمره نجاح التي لا طالما تمنيته ها أنا اليوم أكملت وأتممت  
أول ثماراته بفضلته سبحانه وتعالى الحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركا وأن  
يعينني أينما كنت فمن قال أنا لها نالها فأنا لها وإن أبت رغماً عنها أتيت  
بها فالحمد لله شكرا وحبا وإمتنانا على البدء والختام وآخر دعواهم أ الحمد لله رب  
العالمين

## قائمة أهم المختصرات

### أولا باللغة العربية

- ج.ر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- ج: جزء
- ص: الصفحة
- ط: الطبعة
- م: المجلد
- ع: العدد
- د.ت: دون تاريخ
- ق. ا.ج، م. ا.د . م. م: قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم

### ثانيا: باللغة الانجليزية

- O.G. : Official Gazette
- Vol. : Volume
- p. : Page
- ed. : Edition
- Vol. : Volume (for journals/books)
- No. : Number / Issue
- n.d. = No Date
- C.P.C.A.C : Code of Civil and Administrative Procedure (Algeria)

# مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، انعكست آثارها على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، وأصبحت الرقمنة من أبرز سمات العصر الحديث وأحد أهم أدوات التطوير والتحديث، وقد أدى هذا التحول الرقمي إلى إعادة النظر في أساليب تسيير المرافق العمومية، حيث اتجهت الدول إلى اعتماد الوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتحقيق السرعة والفعالية والشفافية في الأداء.

ويعد مرفق العدالة من بين أهم المرافق العمومية التي تأثرت بهذه التحولات، باعتباره الضامن الأساسي لحماية الحقوق والحريات وتحقيق الأمن القانوني داخل المجتمع. فمع تزايد عدد المنازعات وتعدد العلاقات القانونية وتنامي الحاجة إلى تسريع الفصل في القضايا، أصبح من الضروري البحث عن آليات حديثة تساعد على تطوير العمل القضائي وتحسين أدائه، بما يضمن تقديم خدمة قضائية فعالة تستجيب لتطلعات الأفراد ومتطلبات العصر<sup>1</sup>.

وفي هذا الإطار ظهر نظام التقاضي الإلكتروني باعتباره أحد أبرز مظاهر تحديث العدالة وعصرنتها، حيث يقوم على إدماج الوسائل الرقمية والتكنولوجية في مختلف مراحل الخصومة القضائية، بدءاً من رفع الدعوى وإيداع العرائض والوثائق، مروراً بتبادل المذكرات والمستندات بين أطراف النزاع، وصولاً إلى عقد الجلسات وإصدار الأحكام وتبليغها وتنفيذها بوسائل إلكترونية. ويهدف هذا النظام إلى تجاوز العديد من الصعوبات التي تعترض التقاضي التقليدي، من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت والجهد والتكاليف المرتبطة بمباشرة الدعوى القضائية.

ولم يكن ظهور التقاضي الإلكتروني وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تطور تدريجي عرفته الأنظمة القضائية في مختلف دول العالم مع انتشار الثورة الرقمية. ففي البداية اقتصر استخدام التكنولوجيا داخل المحاكم على عمليات الأرشفة الإلكترونية وتخزين البيانات القضائية، ثم تطور الأمر ليشمل تسيير الملفات القضائية وإدارة الجلسات وتبادل الوثائق إلكترونياً، قبل أن تتجه العديد من الدول إلى إنشاء منصات ومحاكم إلكترونية متكاملة تسمح بإجراء معظم مراحل التقاضي عن بعد وقد أثبتت هذه التجارب نجاحها في تحسين أداء المرافق القضائية وتقليل آجال الفصل في القضايا، الأمر الذي دفع العديد من التشريعات إلى تبني هذا النظام والعمل على تطويره باستمرار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> ماهر بديار ، « عوائق نظام التقاضي الإلكتروني »، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، ع خاص، سوق هراس، الجزائر، 2021، ص 30.

<sup>2</sup> بدرة خباش ؛ عبد الحليم حاجي ، التقاضي الإلكتروني، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2021-2022، ص 12.

كما ساهمت التطورات المتلاحقة في مجال المعاملات الإلكترونية والتجارة الرقمية في تعزيز الحاجة إلى وجود قضاء قادر على التعامل مع البيئة الرقمية ومتطلباتها المختلفة. فظهور العقود الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والوثائق الرقمية أفرز أنماطا جديدة من المنازعات تتطلب وسائل حديثة للفصل فيها، الأمر الذي جعل الرقمنة القضائية ضرورة حتمية وليست مجرد خيار تنظيمي. ومن هنا أصبح التقاضي الإلكتروني يمثل إحدى الركائز الأساسية لمشاريع إصلاح العدالة في العديد من الدول.

ومن بين العوامل التي ساهمت في انتشار هذا النظام أيضا الرغبة في مواجهة المشكلات التقليدية التي تعاني منها الأنظمة القضائية، وعلى رأسها بطء الإجراءات وكثرة التنقل بين الجهات القضائية وطول المدة الزمنية اللازمة للفصل في المنازعات، فالتقاضي التقليدي يعتمد بدرجة كبيرة على المستندات الورقية والإجراءات الحضورية، وهو ما قد يؤدي إلى استهلاك وقت وجهد كبيرين سواء بالنسبة للمتقاضين أو للقائمين على إدارة المرفق القضائي، أما التقاضي الإلكتروني فيسعى إلى تجاوز هذه الإشكالات من خلال الاعتماد على الوسائل الرقمية التي تتيح إنجاز العديد من الإجراءات بصورة سريعة وآمنة.

وقد ازدادت أهمية هذا النظام بصورة واضحة خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي شهدتها العالم، والتي أبرزت ضرورة توفير بدائل إلكترونية تضمن استمرارية المرفق القضائي وعدم تعطيل مصالح المتقاضين، وقد أثبتت الوسائل الرقمية قدرتها على تسهيل التواصل بين مختلف الجهات القضائية والأطراف المعنية بالدعوى، مما عزز الثقة في إمكانية الانتقال التدريجي نحو عدالة إلكترونية أكثر تطورا وفعالية<sup>1</sup>.

أما في الجزائر، فقد عرف قطاع العدالة خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى عصرنه المرفق القضائي وتحسين أدائه، حيث تم تبني العديد من المشاريع المتعلقة برقمنة الخدمات القضائية وتطوير أنظمة المعلومات داخل الجهات القضائية، وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء قواعد بيانات إلكترونية، واعتماد بعض الخدمات القضائية الرقمية، واستعمال الوسائل الإلكترونية في عدد من الإجراءات القضائية، وهو ما يعكس الإرادة المتزايدة لتطوير العدالة وجعلها أكثر مواكبة للتحويلات التكنولوجية.

كما عمل المشرع الجزائري على توفير الأساس القانوني اللازم لمواكبة هذا التحول الرقمي، من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وحماية المعطيات الشخصية وغيرها من النصوص التي تمثل الإطار القانوني الضروري لتطوير التقاضي

<sup>1</sup>فاطمة حايطي ؛ نبيلة هبة هروال ، « نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي » ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، م 07، ع 01، تيارت ، الجزائر، 2021، ص 130.

الإلكتروني. ويشكل هذا الأساس القانوني دعامة مهمة لتكريس الثقة في المعاملات والإجراءات الإلكترونية وضمان مشروعيتها القانونية<sup>1</sup>.

ولا تقتصر دراسة التقاضي الإلكتروني على الجانب النظري المرتبط بتحديد مفهومه وخصائصه وأهدافه فحسب، بل تمتد أيضا إلى دراسة مختلف إجراءاته العملية داخل المنظومة القضائية، فنجاح هذا النظام يرتبط بمدى فعالية الإجراءات الإلكترونية المعتمدة في رفع الدعوى وتبادل المذكرات وعقد الجلسات عن بعد والتبليغ الإلكتروني وإصدار الأحكام وتنفيذها. كما أن تقييم فعالية هذه الإجراءات يقتضي الوقوف على مدى مساهمتها في تحقيق السرعة والمرونة وتقليل التكاليف وتحسين جودة الخدمة القضائية.

وتكمن أهمية موضوع التقاضي الإلكتروني في كونه يعالج أحد أهم التحولات التي يشهدها قطاع العدالة في العصر الحديث، كما يسلط الضوء على العلاقة بين التطور التكنولوجي والقواعد القانونية المنظمة للعمل القضائي. فمن الناحية العلمية يساهم الموضوع في إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بالعدالة الرقمية، ومن الناحية العملية يساعد على فهم واقع تطبيق التقاضي الإلكتروني داخل الجزائر وتحديد مختلف التحديات التي تعترضه.

كما تتجلى أهمية الدراسة في ارتباطها بمجموعة من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القضاء، وعلى رأسها مبدأ المحاكمة العادلة وحق الدفاع والمساواة بين الخصوم وحق اللجوء إلى القضاء.

وانطلاقا من ذلك كله، تبرز الحاجة إلى دراسة نظام التقاضي الإلكتروني وتحليل مختلف أبعاده القانونية والتنظيمية والعملية، بما يسمح بتقييم مدى مساهمته في تحقيق الأهداف المرجوة منه والكشف عن الصعوبات التي قد تواجه تطبيقه داخل المنظومة القضائية الجزائرية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بنظام التقاضي الإلكتروني وبيان مكانته ضمن الأنظمة القضائية الحديثة، كما تسعى إلى إبراز الدور الذي تلعبه الرقمنة في تطوير مرفق العدالة وتحسين أدائه. وتهدف كذلك إلى تحليل مختلف الإجراءات التي يقوم عليها التقاضي الإلكتروني داخل الجزائر، وبيان مدى مساهمتها في تسريع الفصل في المنازعات وتقليل الأعباء الإدارية والإجرائية. كما ترمي الدراسة إلى توضيح الضمانات القانونية المقررة لحماية حقوق المتقاضين أثناء استخدام الوسائل الإلكترونية، والكشف عن أهم العراقيل القانونية والتقنية والتنظيمية التي قد تحد من فعالية هذا النظام، وصولا إلى استشراف آفاق تطويره مستقبلاً.

<sup>1</sup> ماهر بديار ، المرجع السابق، ص 30.

هذا وقد اعترضت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أبرزها حداثة موضوع التقاضي الإلكتروني وقلة الدراسات الوطنية المتخصصة التي تناولته بصورة معمقة، إضافة إلى الطبيعة المتشعبة للموضوع التي تجمع بين الجوانب القانونية والتقنية، مما يستلزم الإلمام بمجموعة من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية. كما شكل التطور المستمر للتشريعات والإجراءات المتعلقة برقمنة العدالة تحديًا إضافيًا أثناء إعداد الدراسة، فضلًا عن محدودية التطبيقات العملية المتاحة للدراسة والتحليل.

حيث يتعلق موضوع الدراسة بتناول نظام التقاضي الإلكتروني باعتباره أحد أهم تطبيقات التكنولوجيا الحديثة في المجال القضائي، وذلك من خلال دراسة مختلف الجوانب المرتبطة به سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، وتركز الدراسة على بيان مفهوم هذا النظام وخصائصه وأهدافه والأساس القانوني الذي يستند إليه، كما تهتم بتحليل الإجراءات الإلكترونية المعتمدة داخل المنظومة القضائية الجزائرية وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق العدالة الناجزة، مع إبراز مختلف الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيقه.

على ضوء ما سبق ذكره تتجلى إشكالية تتعلق بموضوع البحث ، ألا وهي:

**إلى أي مدى يساهم نظام التقاضي الإلكتروني في تحقيق فعالية العدالة، وذلك دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ما هو التقاضي الإلكتروني، و إلى أي حد يساهم في تسريع العدالة وتحسين فعاليتها؟
- ما هي أهم الإجراءات التي يقوم عليها هذا النظام، إلى أي حد وما هي أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تعيق تطبيقه الكامل؟

جوابا على الإشكالية المثارة وما تفرع عنها من إشكاليات فرعية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال وصف مختلف المفاهيم المرتبطة بنظام التقاضي الإلكتروني وبيان خصائصه ومكوناته الأساسية، ثم تحليل النصوص القانونية المنظمة له والوقوف على مدى فعاليتها في تنظيم الإجراءات القضائية الإلكترونية، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن في بعض المواضيع من أجل الاستفادة من التجارب المقارنة وإبراز أهم الحلول المعتمدة في بعض الأنظمة القانونية الأخرى.

كما وفي إطار الإجابة عن الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة هيكليا إلى فصلين رئيسيين

حيث خصص الفصل الأول لدراسة الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني، حيث تم التطرق إلى مفهومه ونشأته وخصائصه والأساس القانوني الذي يستند إليه داخل المنظومة التشريعية الجزائرية، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر، من خلال تحليل مختلف الإجراءات الرقمية المعتمدة في المجال القضائي، مع تقييم مدى مساهمتها في تحقيق فعالية العدالة وإبراز أهم التحديات التي تواجه تطبيقها.

# الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الالكتروني

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

يشهد مرفق العدالة في العصر الحديث تطور ملحوظا بفعل التحول الرقمي المتسارع، حيث لم يعد القضاء يعتمد فقط على الوسائل التقليدية القائمة على الإجراءات الورقية، بل أصبح يتجه تدريجيا نحو اعتماد التقاضي الإلكتروني كآلية حديثة تهدف إلى تبسيط الإجراءات القضائية وتسريع الفصل في المنازعات، مع ضمان الفعالية والشفافية في العمل القضائي<sup>1</sup>.

وانطلاقا من أهمية هذا الموضوع وتشعب جوانبه، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين. حيث تناول المبحث الأول ماهية نظام التقاضي الإلكتروني، وقد تم تقسيمه بدوره إلى مطلبين، خصص الأول لتعريف نظام التقاضي الإلكتروني من مختلف الزوايا اللغوية والاصطلاحية والقانونية والفقهية، بينما تناول المطلب الثاني نشأة هذا النظام وتطوره عبر مختلف المراحل على المستويين الدولي والوطني.

أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة مبادئ التقاضي الإلكتروني والأساس القانوني له في الجزائر، وقد قُسم أيضا إلى مطلبين؛ تناول المطلب الأول المبادئ الأساسية للتقاضي الإلكتروني مثل حق التقاضي، والمساواة، وعلمانية الجلسات، واستقلال وحياد القاضي، في حين تناول المطلب الثاني الأساس القانوني لهذا النظام من خلال استقراء النصوص الدستورية والتشريعية، إضافة إلى حجية المحررات والتوقيع الإلكتروني وحماية المعطيات الشخصية.

---

<sup>1</sup> عبد الله شموحة ، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2023، ص 09.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

### المبحث الأول: ماهية نظام التقاضي الإلكتروني

يشهد مرفق العدالة في العصر الحديث تحولات جوهرية نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع، حيث لم يعد التقاضي يقتصر على الأساليب التقليدية، بل أصبح يعتمد بشكل متزايد على الوسائل الإلكترونية الحديثة.

وعليه، يقتضي فهم هذا النظام التطرق إلى تعريفه ومختلف جوانبه المفاهيمية، ثم بيان نشأته وتطوره، وهو ما سيتم تناوله من خلال هذا المبحث.

### المطلب الأول: تعريف نظام التقاضي الإلكتروني

يعد تحديد مفهوم التقاضي الإلكتروني خطوة أساسية لفهم طبيعته القانونية، ويستلزم ذلك الوقوف على تعريفه من مختلف الجوانب، سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية أو القانونية، إضافة إلى ما قدمه الفقه من اجتهادات في هذا المجال، ثم إبراز أهم الخصائص التي تميزه.

### الفرع الأول: تعريف اللغوي والاصطلاحي

يقتضي تحديد مفهوم التقاضي الإلكتروني الانطلاق من تأصيله اللغوي والاصطلاحي، باعتبار أن الفهم الدقيق للمصطلح يساعد في إدراك أبعاده القانونية والتقنية، ومن ثم تحديد مدلوله في إطار الدراسة الحالية.

### البند الأول: تعريف نظام التقاضي الإلكتروني لغة

التقاضي في اللغة مشتق من الفعل (قضى)، ويعود أصله إلى القضاء، وهو يدل على الحكم والفصل في الأمور. ويقال إن كلمة القضاء ترتبط بالقضاء بمعنى الإحكام والإتمام وإنهاء النزاع<sup>1</sup>.

أما القاضي في اللغة فهو الشخص الذي يفصل بين الناس ويحكم بينهم، ويطلق عليه أيضا معنى القاطع للأمور أي الذي يحسم الخصومات. ويقال: استقضى فلانا، أي تم تعيينه قاضيا ليحكم بين الناس ويفصل في قضاياهم<sup>2</sup>.

جاءت كلمة التقاضي في المعاجم اللغوية بأنها: التقاضي من قضي والقضاء واصله قضائي لأنه من قضيت فمعناه في اللغة القبض، لأنه تفاعل من قضي يقال: "تقاضيت ديني و اقتضيته بمعنى

<sup>1</sup> أحمد لطفي خالد حسن، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020، ص11.

<sup>2</sup> جمال الدين محمد بن مكرم لسان العرب ابن منظور، ج 15، ط3، دار صادر للنشر، بيروت، 2014، ص186.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

أخذته<sup>1</sup>، بمعنى التقاضي هو لفظ مشتق من الفعل "قضى"، الذي يحمل في اللغة معاني متعددة منها الحكم والفصل والأخذ، ويرتبط به أيضا لفظ "القضاء" وكل ما يتفرع عنه مثل "قضائي"، مما يدل على وجود علاقة دلالية بينها جميعا تدور حول حسم الأمور وأخذ الحقوق.

أما بالنسبة لمصطلح «إلكتروني»، فإنه يستخدم في عدة سياقات قانونية وتقنية، حيث يقصد به كل ما يتم باستخدام الوسائط الرقمية الحديثة. ومن أبرز هذه الاستخدامات ما يعرف بـ شهادة التوثيق الإلكتروني، وهي شهادة تصدر عن جهة معتمدة، وتهدف إلى إثبات العلاقة بين الموقع والمحرر الإلكتروني المنسوب إليه، بما يضمن مصداقية المعاملات الإلكترونية وسلامتها.

كما يستعمل مصطلح التوقيع الإلكتروني للدلالة على التوقيع الذي يدرج على محرر إلكتروني، والذي قد يكون في شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات ذات طابع مميز. ويتميز هذا التوقيع بكونه فريداً، بحيث يسمح بتحديد هوية الشخص الذي قام به، ويميزه عن غيره، مما يمنحه حجية قانونية في الإثبات متى استوفى الشروط المعمول بها<sup>2</sup>.

### البند الثاني: تعريف نظام التقاضي الإلكتروني اصطلاحاً

تعددت تعريفات الفقه لمفهوم التقاضي الإلكتروني تبعا لاختلاف الزاوية التي ينظر منها كل باحث، غير أنها تجتمع في كونها تؤكد على توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير الإجراءات القضائية.

فقد عرّفه جانب من الفقه بأنه: سلطة تمارسها مجموعة متخصصة من القضاة النظاميين للنظر في الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية باستخدام وسائل إلكترونية حديثة، ضمن نظام قضائي معلوماتي متكامل يعتمد على شبكة الإنترنت وبرامج الحاسوب، وذلك بغرض الفصل في النزاعات وتنفيذ الأحكام بسرعة وتيسيراً على المتقاضين<sup>3</sup>.

كما عرف بأنه استخدام وسائل الاتصال الحديثة في مجال التقاضي، بهدف الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير الإجراءات القضائية. وقد تكون هذه الاستفادة جزئية، فيما يعرف

<sup>1</sup> - بدره خباش ؛ عبد الحليم حاجي ، المرجع السابق، ص 10.

<sup>2</sup> أحمد حمدي؛ أحمد حسن، « دور التقاضي الإلكتروني في تحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية»، مجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، م 6، ع 2، 2025، ص 1328.

<sup>3</sup> ماهر بديار ، المرجع السابق، ص 39.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

بالتقاضي بالوسائل الإلكترونية، أو شاملة، وهو ما يطلق عليه التقاضي الإلكتروني، والذي يعني الانتقال من النظام الورقي التقليدي إلى نظام رقمي يعتمد على الإنترنت ومختلف الوسائط الإلكترونية.<sup>1</sup>

وفي نفس السياق، عرّفه الفقيه يوسف سيد عوض بأنه : " الحصول على الحماية القضائية من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية المساندة للعنصر البشري، عبر إجراءات تقنية تضمن تحقيق مبادئ وضمانات التقاضي، في إطار حماية تشريعية تتماشى مع القواعد العامة لقانون المرافعات، مع مراعاة خصوصية الوسائل الإلكترونية " <sup>2</sup>.

كما عرفه البعض بأنه: إجراء يتم بموجبه إرسال مستندات الدعوى والوثائق المتعلقة بها إلى المحكمة بوسائل إلكترونية<sup>3</sup>، حيث تتولى الجهة المختصة فحصها والتحقق من استيفائها للشروط المطلوبة، ثم البت فيها بالقبول أو الرفض وإخطار المتقاضي بالقرار المتخذ.<sup>4</sup>

يركز هذا التعريف على الجانب الإجرائي للتقاضي الإلكتروني، من خلال بيان مراحل تقديم المستندات وفحصها والبت فيها إلكترونياً، مما يساهم في تبسيط الإجراءات القضائية وتسريعها، ويعزز فعالية التواصل بين المتقاضين والجهات القضائية

### الفرع الثاني: التعريف القانوني

بعد الوقوف على المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتقاضي الإلكتروني، يجدر التطرق إلى تعريفه من الناحية القانونية، من خلال استقراء النصوص التشريعية التي نظمت هذا النظام، خاصة في التشريع الجزائري.

أصدر التشريع الجزائري القانون رقم 15-03 المتضمن عصرنه قطاع العدالة، باستقراءه نجد أنه جسد في واده تقنية التقاضي الإلكتروني وهذا من خلال نص المادة الأولى التي نصت على إلزامية وجود منظومة معلوماتية مركزية على مستوى وزارة العدل، وكذلك إرسال الوثائق والمقررات القضائية بطريقة

<sup>1</sup> خالد صالح عابدين سماح ، التقاضي الإلكتروني في فلسطين وأثره على الحق في اللجوء إلى القضاء، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا للحقوق، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين، 2024، ص 08.

<sup>2</sup> فاطمة حايطي ؛ نبيلة هبة هروال ، المرجع السابق، ص 138.

<sup>3</sup> حسين إبراهيم خليل؛ يوسف سيد عوض، التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق دراسة مقارنة في ضوء التشريعات الأجنبية والعربية، ط2020، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، لإسكندرية، مصر، ص22.

<sup>4</sup> خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني - الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم - ، ط 2008، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر، ص12.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

الكثرونية واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات<sup>1</sup>. وهو ما يتيح إجراء الجلسات أو سماع الأطراف دون الحاجة إلى التنقل، خاصة في الحالات التي تستدعي ذلك وعليه، فإن هذا القانون يعكس توجه الدولة نحو تحديث العدالة وتحقيق السرعة والفعالية في الفصل في النزاعات باستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

أما المادة الثانية منه فقد حددت نطاق المنظومة المعلوماتية المركزية للمعالجة الآلية للمعطيات في وزارة العدل و المؤسسات التابعة لها وكذلك الجهات القضائية الخاصة بالنظام العادي و النظام الإداري و محكمة التنازع<sup>2</sup>، ويعني هذا أن المشرع أراد توحيد العمل القضائي ضمن نظام رقمي شامل يربط بين جميع هذه الجهات، بهدف تسهيل تبادل المعلومات والوثائق، وتحسين التنسيق بينها، وضمان سرعة معالجة القضايا بكفاءة ودقة أكبر في إطار رقمنة العدالة.

كما نظم المشرع الجزائري أحكام نظام التقاضي الإلكتروني و ذلك في المواد من 441 مكرر إلى غاية 441 مكرر 11 من الأمر 25-14 ضمن أحكام الكتاب الثاني مكرر تحت عنوان استعمال وسائل الاتصال المسموعة و المرئية أثناء الإجراءات ضمن الباب الأول تحت عنوان أحكام عامة<sup>3</sup>. ويعني ذلك أن المشرع وضع قواعد قانونية واضحة لاستخدام التقنيات الحديثة، كالمحاكمة عن بعد عبر الفيديو، في مختلف مراحل الإجراءات القضائية، سواء تعلق الأمر بالتحقيق أو المحاكمة. كما أن إدراج هذه الأحكام ضمن باب الأحكام العامة يدل على أنها تطبق بشكل واسع على عدة حالات وإجراءات، بهدف ضمان استمرارية سير العدالة وتسهيلها، خاصة في الظروف التي يصعب فيها الحضور المادي للأطراف.

### الفرع الثالث: تعريف الفقه القانوني

لم يعد مصطلح التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية غريباً في الفقه القانوني المعاصر، رغم كونه من المصطلحات الحديثة نسبياً، إذ لم يحظَ باهتمام واسع من قبل الفقهاء إلا مع بداية الألفية الثالثة، تزامناً مع التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أدى ذلك إلى بروز هذا المفهوم في الدراسات القانونية، خاصة في إطار البحث عن سبل تحديث مرفق العدالة وتبسيط إجراءاته.

<sup>1</sup> قانون رقم 15-03، مؤرخ في 10 فيفري 2015، متعلق بعصرنة العدالة، ج. ر ع 6، صادرة في 10 فيفري 2015.

<sup>2</sup> قانون رقم 15-03، السابق الذكر

<sup>3</sup> قانون 25-14 مؤرخ في 03 أوت سنة 2025، متضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، ج. ر ع 54، صادرة في 13 أوت 2025، المواد من 441 مكرر إلى 441 مكرر 11 منه.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

وفي هذا السياق، يقصد بالتقاضي الإلكتروني في الفقه القانوني عموماً: إمكانية رفع الدعاوى ومباشرة الإجراءات القضائية باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة داخل المحاكم، بما يضمن تسهيل سير العدالة.<sup>1</sup>

كما عرفه بعض الفقه بأنه: سلطة تمارسها المحكمة القضائية المختصة للفصل إلكترونياً في النزاعات المعروضة أمامها، من خلال شبكة الإنترنت، وبالاكتفاء على أنظمة معلوماتية وآليات تقنية متطورة، بهدف تحقيق السرعة في الفصل في الخصومات والتخفيف عن أطراف النزاع.<sup>2</sup>

### الفرع الرابع: خصائص نظام التقاضي الإلكتروني

بعد تحديد مفهوم التقاضي الإلكتروني، يصبح من الضروري إبراز أهم الخصائص التي تميزه عن التقاضي التقليدي، والتي تعكس طبيعة هذا النظام القائم على توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة.

### البند الأول: إحلال الوثائق الإلكترونية محل الوثائق الورقية

تتميز إجراءات التقاضي الإلكتروني بالاستغناء شبه التام عن الوثائق الورقية، حيث تتم جميع المعاملات والمراسلات بين أطراف الخصومة عبر الوسائط الإلكترونية، ويتماشى ذلك مع طبيعة التقاضي عبر الإنترنت، إذ تحل الدعائم الإلكترونية محل الدعائم التقليدية، لتصبح الرسائل والوثائق الإلكترونية هي السند القانوني المعتمد في حالة نشوء أي نزاع بين الأطراف، لما لها من حجية قانونية متى استوفت الشروط المطلوبة.<sup>3</sup>

### البند الثاني: إرسال العرائض والوثائق إلكترونياً عبر الإنترنت

يقصد بذلك ما يعرف بالتسليم المعنوي أو "التنزيل عن بعد (Download)"، وهو عملية نقل أو استقبال البيانات والملفات عبر شبكة الإنترنت إلى جهاز المستخدم، ويقابل ذلك "التحميل (Upload)" الذي يعني إرسال الملفات من جهاز إلى آخر.

<sup>1</sup> أحمد محمد عصام، « النظام القانوني للأمر على العرائض في منازعات التقاضي الإلكتروني »، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، م 10، ع 03، الجزائر، 2024، ص 2098.

<sup>2</sup> مروي السيد السيد الحساوي، « وسائل التقاضي الإلكتروني وحجية إجراءات في ظل جائحة كورونا المستجد »، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، م 02، ع 1، مصر 2021، ص 15.

<sup>3</sup> سامية اخلف، « التقاضي بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة »، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، ع خاص، مستغانم، الجزائر، 2021، ص 21.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

وتلعب الوسائل الإلكترونية مثل الفاكس والتلكس دورا قانونيا مهماً في تطبيق إجراءات التقاضي عن بعد، حيث تستخدم في إرسال الإخطارات والإعلانات القضائية، وفي تبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم، إضافة إلى دورها في حفظ وتخزين المعلومات القضائية<sup>1</sup>.

### البند الثالث: استخدام الوسائط الإلكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي

لا يختلف التقاضي الإلكتروني عن التقاضي التقليدي من حيث الأطراف أو موضوع النزاع، وإنما يكمن الاختلاف في وسيلة التنفيذ، حيث يعتمد على استخدام الحاسوب المرتبط بشبكات الاتصال. ويساهم هذا الاستخدام في تقليل التكاليف من خلال الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات بدل الموارد التقليدية، كما يحقق ربحاً في الوقت والجهد بالنسبة للقضاة والمتقاضين وأعدان العدالة، بالإضافة إلى ذلك، يعزز الشفافية في العمل القضائي ويحد من البيروقراطية، مما يرفع من كفاءة أداء المنظومة القضائية<sup>2</sup>.

### البند الرابع: الفاعلية وسرعة الإنجاز

تعد الفاعلية وسرعة الفصل في القضايا من أبرز مزايا نظام التقاضي الإلكتروني، حيث تسهم التقنيات الرقمية في تبسيط الإجراءات وتسريع الفصل في المنازعات.

فقد أصبح بإمكان المتقاضين رفع الدعاوى ومتابعتها إلكترونياً دون الحاجة إلى الحضور المادي، مما يوفر الوقت ويقلل التكاليف كما يتم تبادل الوثائق والمستندات بسرعة دون تنقل متكرر إلى المحاكم، وهو ما يختصر الزمن القضائي.

إضافة إلى ذلك، لا تعرض القضية على القاضي إلا بعد استكمال كافة البيانات والأدلة، مما يجعلها جاهزة للفصل، وقد يكتفي القاضي بطرح بعض الأسئلة قبل إصدار الحكم، وهو ما يساهم في تقليل تأجيل الجلسات مقارنة بالقضاء التقليدي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله شموحة، المرجع السابق، ص 14.

<sup>2</sup> مصطفى قيصر، « حتمية التقاضي الإلكتروني في ظل عصرة قطاع العدالة استجابة لتحديات الظروف الراهنة »، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، ع الخاص، عين تموشنت، الجزائر، 2021، ص 254.

<sup>3</sup> حنان محمد المغربي، « التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية »، مجلة القرطاس، م 09، ع 28، ليبيا، 2026، ص 567.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

### البند الخامس: إثبات التقاضي إلكترونياً

لا يقتصر دور الوسائل الإلكترونية على تبادل الوثائق وسداد الرسوم، بل يمتد ليشمل إثبات الإجراءات القضائية، فقد أفرز التطور التكنولوجي وسائل إثبات حديثة، مثل التوقيع الإلكتروني والكتابة الإلكترونية.

وتكمن أهمية هذه الوسائل في قدرتها على التحقق من هوية الأطراف، مما يمنح المستندات الإلكترونية حجية قانونية وبالتالي، يصبح التوقيع والمستند الإلكترونيان المرجع الأساسي لإثبات حقوق والتزامات الأطراف في إطار التقاضي الإلكتروني.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: نشأة وتطور نظام التقاضي الإلكتروني

لم يظهر نظام التقاضي الإلكتروني دفعة واحدة، بل كان نتيجة لتطورات تدريجية فرضتها التحولات التكنولوجية العالمية لذلك، يستوجب الأمر تتبع نشأته الأولى، ثم استعراض مراحل تطوره على المستوى الدولي، وصولاً إلى تطوره في الجزائر.

### الفرع الأول: ظهور فكرة التقاضي الإلكتروني

يرجع ظهور فكرة التقاضي الإلكتروني إلى منتصف التسعينيات، حيث شهد عام 1996م مبادرة مهمة تمثلت في إطلاق برنامج "القاضي الافتراضي"، وذلك بتعاون مجموعة من الهيئات من بينها قانون القضاء، وجمعية التحكيم الأمريكية، والمركز الوطني للأبحاث المعلوماتية، ومركز القانون وقواعد المعلومات. وقد هدف هذا البرنامج إلى تسوية المنازعات المرتبطة بالإنترنت، بحيث يكون قرار القاضي الافتراضي خاضعاً لقبول أطراف النزاع حتى يكتسب قوته القانونية كما ساهمت كل من جمعية المحكمين الأمريكيين (AAA) ومعهد قانون الفضاء السيبراني (Cyberspace Law Institute) والمركز الوطني لبحوث المعلومات (National Center for Information Technology Research) في دعم هذه المبادرة وتعزيزها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جوانة نجيب محمد موسى أبو رجب التميمي، التقاضي عن بعد، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا للحقوق والعلوم السياسية، جامعة القدس أبو ديس، فلسطين، 2023، ص 10.

<sup>2</sup> معنية داودي، « التقاضي الإلكتروني في الأنظمة القانونية المقارنة »، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، م 15، ع 02، سيدي بلعباس، الجزائر، 2024، ص 169.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

وقد صمم هذا النظام لتوفير حلول سريعة وفعالة للمنازعات الإلكترونية، من خلال الاعتماد على وسيط متخصص يمتلك خبرة قانونية في مجالي التحكيم والتجارة الإلكترونية ويتم التواصل بين القاضي الافتراضي وأطراف النزاع عبر البريد الإلكتروني أو الحسابات القانونية المعتمدة، مع الالتزام بالفصل في النزاع خلال مدة لا تتجاوز 72 ساعة، الأمر الذي ساهم في تسريع الإجراءات القضائية وتقليل تعقيداتها<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن بعض التجارب الأولية للتقاضي الإلكتروني تعود إلى فترة أسبق، حيث تم سنة 1991م إنشاء موقع إلكتروني من قبل شركة خاصة مقرها في ولاية كاليفورنيا (مدينة سانتا بوبوا)، يتيح رفع الدعاوى إلكترونياً، ويوفر خدمات للمتقاضين والمحامين عبر تقديم مستنداتهم بصيغة رقمية، مما ساهم في تقليل تكاليف التقاضي والحد من استخدام الأوراق<sup>2</sup>.

وفي سياق متصل، شهد عام 1999م تجربة أخرى تمثلت في إنشاء موقع إلكتروني من طرف جامعة مونتريال أطلق عليه اسم "المحكمة الافتراضية"، حيث تم وضع لائحة إجرائية خاصة به تعتمد على نظامي الوساطة والتحكيم ورغم أهمية هذه المبادرات، إلا أنها لم تعمم على نطاق واسع في مختلف الدول، نظراً لحساسية مرفق القضاء وطبيعته الخاصة<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: مراحل تطور التقاضي الإلكتروني عالمياً

شهد التقاضي الإلكتروني تطوراً تدريجياً على المستوى العالمي، حيث سعت العديد من الدول إلى إدماج التكنولوجيا الحديثة في الأنظمة القضائية بهدف تسريع الإجراءات، تقليل التكاليف، وتحقيق العدالة بشكل أكثر كفاءة، وقد اختلفت تجارب الدول في هذا المجال من حيث درجة التطبيق ووسائله، وفيما يلي عرض لأهم هذه النماذج:

#### البند الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الرائدة في مجال تطبيق التقاضي الإلكتروني، حيث بدأت في إدخال التكنولوجيا إلى المحاكم منذ وقت مبكر، وتشير الإحصائيات الصادرة عن المركز

<sup>1</sup> عبد الرحمن بن فهد محمد السلمي، «التقاضي الإلكتروني وأثره على الدعوى الجزائية في التشريع بالمملكة العربية السعودية والمقارن»، مجلة روح القانون، المملكة العربية السعودية، ص 899.

<sup>2</sup> عبد الرحمن بن فهد محمد السلمي، المرجع نفسه، ص 899.

<sup>3</sup> معاد بن حميدي السلمي، «الجوانب الإجرائية في التقاضي الإلكتروني، المجلة العربية للمعلومات وأمن المعلومات»، م

4، ع 12، مصر، 2022، ص 96.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

القضائي الفدرالي إلى أن نسبة معتبرة من المحاكم، تقدر بحوالي 25٪، أصبحت تعتمد على وسائل تكنولوجية متطورة، مما ساهم في تحويل فكرة المحكمة الإلكترونية إلى واقع فعلي.<sup>1</sup>

ومن بين مظاهر هذا التطور، وجود مسؤول تقني داخل قاعة المحكمة، يكون عضوا من هيئة المحكمة، يتولى مهمة تشغيل الأجهزة الإلكترونية والإشراف على صيانتها وضمان حسن سيرها كما يتم رفع الدعاوى القضائية إلكترونيا عبر موقع خاص تابع لشركة خاصة مقرها مدينة Santa Barbara بولاية كاليفورنيا، وقد بدأ العمل بهذا النظام منذ سبتمبر سنة 1999، وهو ما ساهم في تسهيل إجراءات التقاضي وتقليل الوقت والجهد المبذولين من قبل المتقاضين.<sup>2</sup>

### البند الثاني: البرازيل

اعتمدت البرازيل نموذجا مميزا في التقاضي الإلكتروني من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي، حيث تم تطوير برنامج حاسوبي يعرف باسم "القاضي الإلكتروني". ويعمل هذا البرنامج على جهاز حاسوب محمول يحمله قاض متنقل، بهدف تقديم المساعدة الفورية في تقييم الأدلة وشهادات الشهود، خاصة في مكان وقوع الجريمة.

وقد قام بتصميم هذا البرنامج القاضي فالس فيروزا، وهو عضو في محكمة الاستئناف العليا بولاية أسبيرييتو سانتو، وقد خضع البرنامج لتجارب واختبارات من قبل عدد من القضاة قبل اعتماده بشكل رسمي، ويعتبر هذا النظام جزءا من مشروع يعرف بـ"العدالة على العجلات"، والذي يهدف إلى تسريع الفصل في القضايا المتراكمة، خاصة القضايا البسيطة التي لا تتطلب تعقيدا كبيرا ورغم ذلك، فإن هذا البرنامج لا يلغي دور القاضي البشري، وإنما يساهم في تحسين أدائه وزيادة كفاءته.<sup>3</sup>

### البند الثالث: الصين

تعد الصين من الدول التي اهتمت بشكل كبير بتطوير القضاء الإلكتروني، حيث قامت بإنشاء محاكم إلكترونية متخصصة، من بينها المحكمة الإلكترونية في مدينة زيوو بإقليم شانغونغ ويعتمد هذا

<sup>1</sup> أحمد محمد براك، «التقاضي الجنائي الإلكتروني بين اعتبارات العدالة الناجزة ومقتضيات المحاكم العدالة»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع 23، فلسطين، 2023، ص 501.

<sup>2</sup> أحمد محمد براك، المرجع نفسه، ص 501.

<sup>3</sup> حازم محمد الشريعة، التقاضي الإلكتروني الدعوى الإلكترونية إجراءاتها أمام المحاكم، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر 2008، ص153.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

النظام على برنامج حاسوبي متطور يقوم بتخزين جميع القوانين والتشريعات المعمول بها، بالإضافة إلى السوابق القضائية، مما يساعد على تسهيل عملية الفصل في النزاعات.

وتبدأ إجراءات الدعوى من خلال قيام أطراف النزاع، سواء الدفاع أو الادعاء، بتقديم مذكراتهم وطلباتهم عبر وسائط رقمية، ليتم إدخالها في النظام الإلكتروني بعد ذلك، يقوم "القاضي الإلكتروني" بدراسة هذه المعطيات وتحليلها، ويمكنه في بعض الحالات الرجوع إلى القاضي البشري خاصة في المسائل التي تتعلق بالجوانب الإنسانية أو المعقدة، قبل إصدار الحكم النهائي والعقوبات المناسبة<sup>1</sup>.

### البند الرابع: ألمانيا

اتجهت ألمانيا إلى اعتماد التقاضي الإلكتروني بشكل تدريجي، حيث ركزت في البداية على إدماج تكنولوجيا المعلومات في تقديم الخدمات القانونية، خاصة في مجالات تسجيل الشركات، ونشر المعلومات القانونية، وإجراءات البيع بالمزاد العلني للعقارات كما تم تطوير بوابات إلكترونية تتيح للمواطنين الوصول إلى القوانين والنماذج القانونية بسهولة.

ومنذ سنة 2008، تم اعتماد نظام الإيداع الإلكتروني للمذكرات والوثائق أمام المحاكم الفيدرالية وبعض محاكم الولايات، خاصة في القضايا المدنية كما تم إنشاء نظام بريد إلكتروني إداري يستخدم في التواصل بين المحاكم والمتقاضين، مما ساهم في تسهيل الإجراءات حيث لا يزال جزء من عملية التقاضي، مثل جلسات المرافعة والمناقشة، يتم وفق الطرق التقليدية، وهو ما يجعل تطبيق التقاضي الإلكتروني في ألمانيا تطبيقاً جزئياً وليس كلياً<sup>2</sup>.

### الفرع الثالث: تطور نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر

شهد نظام التقاضي في الجزائر تطوراً ملحوظاً عبر مراحل تاريخية متعاقبة، تأثرت بالسياق الاستعماري ثم بمرحلة بناء الدولة الوطنية، وصولاً إلى التوجه نحو الرقمنة وعصرنة مرفق العدالة.

فخلال فترة الاحتلال الفرنسي، وبعد صدور المرسوم رقم 53-954 المؤرخ في 30 سبتمبر 1953 والمتعلق بإصلاح المنازعات في فرنسا، تم إنشاء ثلاث محاكم إدارية في الجزائر، وهي محكمة الجزائر، وهران، وقسنطينة وقد أوكلت لهذه المحاكم مهمة الفصل في المنازعات الإدارية كدرجة أولى، بينما كان الطعن في أحكامها يرفع أمام مجلس الدولة الفرنسي، وذلك تطبيقاً للمادة 17 من نفس المرسوم

<sup>1</sup> بدرة خشاب ، المرجع السابق، ص 21.

<sup>2</sup> احمد محمد براك، المرجع السابق، ص 502.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

التي نصت على سريان أحكامه على المحاكم الإدارية الجزائرية واستمر العمل بهذا النظام حتى سنة 1965، أي حتى بعد الاستقلال بفترة قصيرة، ما يعكس استمرار التأثير الفرنسي في تنظيم القضاء الإداري الجزائري في بداياته<sup>1</sup>

وبعد الاستقلال، شرعت الجزائر في إدخال إصلاحات قانونية تدريجية، حيث تم تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، والذي عدل لاحقاً بالأمر رقم 15-02. ومن أبرز ما جاء به هذا التعديل استحداث المادة 68 مكرر 27، التي هدفت إلى تعزيز حماية الشهود والخبراء والضحايا، حيث أجازت لجهة الحكم، تلقائياً أو بطلب من الأطراف، سماع الشاهد مع إخفاء هويته باستخدام وسائل تقنية حديثة، مثل المحادثة المرئية عن بعد، مع اتخاذ تدابير تحول دون التعرف على صوته أو صورته، كما أكدت المادة أن المعلومات المقدمة من شاهد مجهول الهوية لا تعد دليلاً كافياً للإدانة بمفردها، بل مجرد استدلالات ويعد هذا التعديل خطوة مهمة نحو إدماج الوسائل التكنولوجية في الإجراءات الجزائية، مما يمهد لاعتماد التقاضي الإلكتروني<sup>2</sup>

وفي إطار تطوير القضاء الإداري، صدر القانون رقم 90-23 المؤرخ في 18 أغسطس 1990، الذي عدل قانون الإجراءات المدنية، خاصة المادة 07 منه، حيث تم إنشاء خمس غرف جهوية، ومنحها اختصاص النظر في الطعون بالبطلان ضد القرارات الإدارية الصادرة عن الولاية، إضافة إلى الطعون المتعلقة بتفسير هذه القرارات ومدى مشروعيتها، في المقابل احتفظت الغرف الإدارية المحلية باختصاص النظر في الطعون بالبطلان ضد القرارات الصادرة عن رؤساء البلديات ومديري المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وهو ما يعكس محاولة تنظيم وتوزيع الاختصاص القضائي الإداري بشكل أكثر فعالية<sup>3</sup>

وعلى الصعيد الدولي، صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 5 فبراير 2002، وقد تضمنت هذه الاتفاقية الإشارة إلى إمكانية استخدام تقنية المحاكمة عبر الفيديو (video conference)، حيث نصت الفقرة 18 من المادة 18 على جواز عقد جلسات استماع عن طريق الفيديو في حال تعذر حضور الشخص المعني، مع إمكانية تنسيق الإجراءات بين السلطات القضائية للدول الأطراف، ويظهر ذلك

<sup>1</sup> بدرة خشاب، المرجع السابق، ص 17.

<sup>2</sup> سعيدة لعموري، ورده مهني، «مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري»، مجلة البصائر القانونية والاقتصادية، ع الخاص، سطيف، الجزائر، 2021، ص 295.

<sup>3</sup> بدرة خشاب، المرجع السابق، ص 18.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

انفتاح الجزائر على الآليات الحديثة في التعاون القضائي الدولي وتبني الوسائل الرقمية في الإجراءات القضائية<sup>1</sup>

ومع بداية الألفية الجديدة، برزت إرهابات التقاضي الإلكتروني في الجزائر، خاصة منذ سنة 2007، من خلال تصريح رئيس الجمهورية بتاريخ 29 أكتوبر 2007، الذي أكد فيه أن إصلاح العدالة يعد وسيلة للارتقاء بالقضاء ومواكبة التحولات الداخلية والخارجية وقد تواصل هذا التوجه من خلال مناقشة البرلمان لمشاريع قوانين تتعلق بعصرنة العدالة، كما ورد في محضر الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 24 نوفمبر 2014، وهو ما يعكس الإرادة السياسية لتحديث المنظومة القضائية<sup>2</sup>

وفي هذا السياق، أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، والذي يعد خطوة محورية نحو رقمنة القطاع القضائي، حيث نص على إنشاء منظومة معلوماتية مركزية تابعة لوزارة العدل، واعتماد الإشهاد الإلكتروني على صحة الوثائق وتمكين تبادل الإجراءات القضائية عبر الوسائل الإلكترونية إضافة إلى تنظيم استعمال المحادثة المرئية عن بعد، كما تم تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر 02-15 لسنة 2015، بما يتماشى مع هذه التوجهات الحديثة<sup>3</sup>

وتعزيزا لمسار الرقمنة، أصدرت وزارة العدل بيانا بتاريخ 24 ماي 2021، أعلنت فيه عن الشروع في تعميم التقاضي الإلكتروني في المواد المدنية، من خلال إنشاء أرضية رقمية لتبادل العرائض والمذكرات بين المحامين على مستوى المجالس القضائية وقد تم عرض هذه المنصة خلال لقاء إعلامي بمقر مجلس قضاء الجزائر يوم 22 ماي 2021، بحضور ممثلي الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين، حيث تم التطرق إلى كيفية استخدامها وآليات تفعيلها كما تم التأكيد على تمكين المحامين من إجراء التبادل الإلكتروني للوثائق من أي مكان دون الحاجة إلى التنقل، إضافة إلى إدراج خدمات الدفع الإلكتروني بالتعاون مع مؤسسة بريد الجزائر، مع إمكانية تعميمها لاحقا على باقي المؤسسات المصرفية وتمثل هذه الخطوة مرحلة متقدمة في مسار الانتقال نحو عدالة رقمية متكاملة<sup>4</sup>

<sup>1</sup> سامية اخلف ، المرجع السابق، ص 22-23.

<sup>2</sup> نصيرة لوني ، «التقاضي الإلكتروني في الجزائر»، مجلة البصائر للدراسات القانونية، ع الخاص، البويرة، الجزائر، 2021، ص 270.

<sup>3</sup> مصطفى حجاج ؛ أحلام لونس ، «المحاكم الإلكترونية نحو تبني رقمنة إجراء التقاضي»، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م 09، ع 02، الجزائر، 2024، ص 701.

<sup>4</sup> سعيدة لعموري، ورده مهني، المرجع السابق، ص 296.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

وبذلك يتضح أن الجزائر قد مرت بمراحل متعددة في تطوير نظامها القضائي، بدءاً من التأثر بالنموذج الفرنسي، مروراً بالإصلاحات التشريعية الوطنية، وصولاً إلى تبني التقنيات الحديثة والتقاضي الإلكتروني، في إطار السعي إلى تحقيق عدالة أكثر فعالية وسرعة وشفافية.

### الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في تطور نظام التقاضي الإلكتروني

رغم المزايا التي يوفرها التقاضي الإلكتروني، إلا أن تطبيقه يواجه عدة تحديات وعوائق تختلف بين القانونية والتقنية والبشرية، وهو ما يستدعي الوقوف عليها وتحليلها.

#### البند الأول: الصعوبات القانونية

يعتبر التقاضي الإلكتروني من النظم الحديثة التي فرضها التطور التكنولوجي في المجال القضائي، غير أن تطبيقه لم يخل من مجموعة من الصعوبات القانونية التي تعيق تفعيله بشكل كامل وفعال وتتجلى هذه الصعوبات أساساً في الجانب التشريعي، من خلال قصور الإطار القانوني المنظم له وعدم مواكبته لجميع إجراءاته وآلياته، إضافة إلى ما يثيره من إشكالات تمس ضمانات المحاكمة العادلة<sup>1</sup>.

#### أولاً: من الناحية التشريعية

تتمثل إحدى أبرز الإشكالات القانونية في نقص الإطار التشريعي المنظم للتقاضي الإلكتروني، حيث لا تزال النصوص القانونية الوطنية غير كافية لتنظيم هذا النوع من التقاضي بشكل شامل فبالرغم من وجود بعض المبادرات التشريعية، إلا أنها لا تغطي جميع الجوانب المتعلقة بإجراءات التقاضي عن بعد، مثل كيفية مباشرة الدعوى، وضبط آليات المحاكمة الإلكترونية، وتحديد حجية الأحكام الصادرة عنها، وكذا طرق تنفيذها، كما أن غياب معاهدات دولية تفصيلية تنظم هذا المجال يزيد من تعقيد المسألة، خاصة في القضايا ذات الطابع الدولي، مما يستدعي ضرورة وضع تنظيم قانوني متكامل يعالج مختلف هذه الإشكالات<sup>2</sup>.

#### ثانياً: من ناحية المساس بمبادئ وضمانات المحاكمة العادلة

<sup>1</sup> سعيدة لعموري، المرجع السابق، ص 297.

<sup>2</sup> سعيدة لعموري، المرجع نفسه، ص 297.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

يثير اعتماد الوسائل الإلكترونية في التقاضي عدة تساؤلات حول مدى احترام مبادئ المحاكمة العادلة، ومن أبرزها<sup>1</sup> :

### 1- المساس بمبدأ العلنية والشفوية والمواجهة:

حيث قد يؤدي التقاضي الإلكتروني إلى تقليص إمكانية حضور الجمهور لجلسات المحاكمة، وهو ما يمس بمبدأ العلنية، كما أن غياب التفاعل المباشر بين الخصوم قد يؤثر على مبدأ الشفوية، الذي يقوم على عرض الحجج والمرافعات بشكل مباشر أمام القاضي إضافة إلى ذلك فإن مبدأ المواجهة، الذي يقتضي تمكين كل خصم من الرد على دفوع الطرف الآخر، قد يتأثر في البيئة الرقمية خاصة في حال ضعف وسائل الاتصال أو عدم إتقان استخدامها .

### 2- الإخلال بمبدأ المساواة بين الخصوم:

يتطلب التقاضي الإلكتروني توفر وسائل تقنية معينة، مثل أجهزة الحاسوب، وشبكة إنترنت مستقرة، وهو ما قد لا يتوفر لجميع المتقاضين بنفس الدرجة، خاصة في ظل التفاوت في المستوى المعيشي والقدرة المالية وبالتالي فإن هذا التفاوت قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة بين الأطراف، وهو أحد الركائز الأساسية لتحقيق العدالة .

### 3- التعارض بين السرعة وضمانات المحاكمة العادلة:

رغم أن التقاضي الإلكتروني يهدف إلى تسريع الفصل في النزاعات، إلا أن ذلك قد يكون على حساب بعض الضمانات الإجرائية، مثل منح الوقت الكافي لتحضير الدفاع، ودراسة الملفات، وتحقيق مبدأ المواجهة. فالمحاكمة العادلة لا تقوم فقط على السرعة، بل تتطلب أيضا التروي والتدقيق في الإجراءات، وهو ما قد يتعارض أحيانا مع الطابع السريع للتقاضي الإلكتروني<sup>2</sup> .

### البند الثاني: الصعوبات التقنية

تعد الصعوبات التقنية من أبرز العوائق التي تواجه تطبيق التقاضي الإلكتروني، خاصة في الدول التي لا تزال في طور التحول الرقمي ومن بين هذه الصعوبات:

<sup>1</sup> فاطيمة حايطي ؛ نبيلة هبة هروال ، « نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي»، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، م 07، ع 01، الجزائر، 2021، ص144.

<sup>2</sup> فاطيمة حايطي ؛ نبيلة هبة هروال، المرجع السابق، ص144.

### أولاً: ضعف البنية التحتية:

تعاني بعض الجهات القضائية من نقص في التجهيزات التقنية والبنية التحتية الرقمية، وهو ما يعرقل التطبيق الفعلي والفعال لنظام التقاضي الإلكتروني، ويجعل الاعتماد على النمط التقليدي أمراً لا مفر منه في كثير من الحالات<sup>1</sup>.

### ثانياً: انتشار الأمية الرقمية (المعلوماتية)

يقصد بالأمية الحاسوبية عدم قدرة بعض الأفراد على استخدام الحاسوب، في حين تشير الأمية المعلوماتية إلى عدم القدرة على التعامل مع المعلومات أو الوصول إليها باستخدام الوسائل الرقمية وتعد هذه الظاهرة عائقاً حقيقياً أمام تعميم التقاضي الإلكتروني، حيث تحد من قدرة الأفراد على الاستفادة من هذه الخدمات كما أن الأمية الرقمية أصبحت معياراً لقياس مدى تقدم الدول، مما يدفعها إلى العمل على تقليصها من خلال نشر الثقافة الرقمية وتوفير التكوين اللازم<sup>2</sup>.

### ثالثاً: مخاطر الأمن السيبراني:

من بين التحديات التقنية أيضاً تزايد خطر القرصنة الإلكترونية ومحاولات اختراق الأنظمة المعلوماتية، مما يهدد سرية البيانات القضائية وسلامة الإجراءات لذلك يتطلب الأمر توفير أنظمة حماية متطورة تضمن تأمين المنصات الإلكترونية المستخدمة في التقاضي، وتقادي أي خروقات قد تمس بمصادقية هذا النظام<sup>3</sup>.

### البند الثالث: الصعوبات البشرية

إلى جانب التحديات القانونية والتقنية، تبرز صعوبات بشرية تؤثر بشكل مباشر على نجاح التقاضي الإلكتروني، ومن أهمها<sup>4</sup>:

### أولاً: ضعف الكفاءة التقنية لدى الفاعلين في القطاع القضائي:

<sup>1</sup> سامية اخلف، المرجع السابق، ص 26.

<sup>2</sup> فريدة لرقط؛ علاوة هوام، «التقاضي الإلكتروني»، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، م 06، ع 04، الجزائر، 2021، ص 192.

<sup>3</sup> سامية اخلف، المرجع السابق، ص 27.

<sup>4</sup> روة محمد؛ بوزيد حميد، «اجراءات التقاضي الإلكتروني "الدعوى المدنية نموذجاً"»، مجلة طبنة للدراسات العلمية والاكاديمية، م 08، ع 01، الجزائر، 2025، ص 724.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

حيث يفتقر بعض القضاة والموظفين والمحامين إلى المهارات الرقمية اللازمة لاستخدام الأنظمة الإلكترونية بكفاءة، وهو ما يستدعي تنظيم دورات تكوينية مستمرة لتعزيز قدراتهم في هذا المجال .

### ثانيا: مقاومة التغيير:

يلاحظ وجود نوع من التحفظ أو الرفض لدى بعض العاملين في المجال القضائي تجاه التحول الرقمي، بسبب الاعتياد على الأساليب التقليدية، والخوف من تعقيدات التكنولوجيا أو فقدان السيطرة على الإجراءات .

### ثالثا: نقص الوعي لدى المتقاضين:

لا يزال العديد من المتقاضين يجهلون أهمية وفوائد التقاضي الإلكتروني، وهو ما يقلل من إقبالهم على استخدامه ويفرض ضرورة تكثيف حملات التوعية والتحسيس لتعريفهم بهذا النظام ومزاياه<sup>1</sup>.

### المبحث الثاني: مبادئ التقاضي الإلكتروني و الأساس القانوني لهذا النظام في الجزائر

في ظل التحول الرقمي الذي يشهده مرفق العدالة، لم يعد التقاضي الإلكتروني مجرد وسيلة تقنية حديثة، بل أصبح نظاما قانونيا متكاملًا يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن تحقيق العدالة في بيئة رقمية.

ومن جهة أخرى فإن تكريس هذا النظام في الواقع العملي يقتضي وجود أساس قانوني واضح، سواء على المستوى الدستوري أو التشريعي، يحدد إطار تطبيقه ويضمن مشروعته وعليه، سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم مبادئ التقاضي الإلكتروني، ثم بيان الأساس القانوني الذي يستند إليه في التشريع الجزائري.

### المطلب الأول: مبادئ التقاضي الإلكتروني

يعد التقاضي الإلكتروني امتدادا طبيعيا للتقاضي التقليدي، غير أنه يتميز بخصوصية ناتجة عن اعتماده على الوسائط الرقمية الأمر الذي يفرض ضرورة إعادة تكييف المبادئ القضائية الكلاسيكية بما يتلاءم مع البيئة الإلكترونية فهذه المبادئ رغم ثباتها من حيث الجوهر، إلا أنها تتخذ صورا جديدة في إطار التقاضي عن بعد.

<sup>1</sup> روة محمد ؛ بوزيد حميد، المرجع نفسه، ص 724.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

وعليه، فإن دراسة مبادئ التقاضي الإلكتروني تقتضي الوقوف على كيفية تجسيدها في هذا النظام الحديث، وهو ما سيتم تناوله من خلال الفروع التالية.

### الفرع الأول: حق التقاضي في البيئة الإلكترونية

يعد حق التقاضي في البيئة الإلكترونية حقاً مشروعاً ومكفولاً لجميع الأشخاص على قدم المساواة دون تمييز، وهو من أهم الضمانات القانونية التي تكفل حماية الحقوق والحريات<sup>1</sup> ويعتبر هذا الحق من الحقوق الطبيعية اللصيقة بشخص الإنسان، إذ يستمد جذوره من مبادئ القانون الطبيعي، وبالتالي فهو حق غير قابل للمصادرة أو الانتقاص منه<sup>2</sup>

كما يعد الحق في التقاضي الإلكتروني من الحقوق الأساسية التي أجمعت عليها مختلف المواثيق والعهود الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافة إلى الدساتير الوطنية في أغلب دول العالم، وذلك لما لهذا الحق من أهمية في ترسيخ مبادئ دولة القانون وسيادة العدالة، باعتباره أحد الأسس الجوهرية للدولة الحديثة

وفي الوقت نفسه، فإن هذا الحق يضمن للأفراد اللجوء إلى القضاء كلما تعرضت حقوقهم أو حرياتهم للاعتداء، بهدف رد هذا الاعتداء وحماية تلك الحقوق، وهو ما يجعله ركيزة أساسية لا غنى عنها في أي نظام ديمقراطي يقوم على صون الكرامة الإنسانية وضمان العدالة<sup>3</sup>

وعليه، فإن كفالة حق التقاضي تعد ضرورة حتمية لا غنى عنها، خاصة مع تزايد تدخل الدولة في مختلف مجالات حياة الأفراد، كما أن توفير هذا الحق يعد مؤشراً على مدى احترام نظام الحكم لإرادة المحكومين، وترسيخاً لمبادئ الدولة القانونية التي تقوم على سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات<sup>4</sup>

<sup>1</sup> زهيرة بوشيبان، الحق في اللجوء إلى القضاء، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2023، ص 19.

<sup>2</sup> عبد القادر كفايفي؛ عمر زرقط، «حق التقاضي كآلية لتكريس العدالة الدستورية»، مجلة البحوث والدراسات العلمية، م 19، ع 01، الجزائر، 2025، ص 03.

<sup>3</sup> الطاهر ياكور؛ رايح لعراجي، «التقاضي الإلكتروني بين حتمية التحول الرقمي وضرورة حماية الحقوق»، مجلة الحقوق والحريات، م 13، ع 02، 2025، ص 467.

<sup>4</sup> عبد القادر كفايفي؛ عمر زرقط، المرجع السابق، ص 04.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

### الفرع الثاني: المساواة أمام القضاء الإلكتروني

يقصد بمبدأ المساواة بين أطراف الدعوى أمام القضاء أن يتمتع جميع الخصوم بالحقوق نفسها والضمانات القانونية ذاتها، كما يلتزمون بالواجبات والإجراءات نفسها دون أي تمييز أو تفضيل لأحدهم على الآخر<sup>1</sup>.

إن يسهم اعتماد التقاضي الإلكتروني في تكريس مبدأ المساواة بين المتقاضين، من خلال تمكين جميع الأفراد من الاستفادة من الخدمات القضائية الرقمية دون تمييز، طالما توفرت لديهم المصلحة القانونية. إذ يتيح هذا النظام الوصول إلى القضاء عن بعد، بعيداً عن الاعتبارات الشخصية أو الاجتماعية، مما يحد من مظاهر المحسوبية ويعزز مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع كما ساهمت هذه الآلية في التقليل من مظاهر الرشوة والبيروقراطية التي كانت تثقل كاهل العدالة التقليدية، وذلك بفضل توحيد الإجراءات واعتماد منصات إلكترونية تمكن من تقديم العرائض ومتابعة القضايا بشفافية، وهو ما يعزز الثقة في القضاء ويكرس المساواة بين المتقاضين<sup>2</sup>، يتضح من هذا أن التقاضي الإلكتروني لا يقتصر فقط على تبسيط الإجراءات، بل يتعدى ذلك ليعيد تشكيل العلاقة بين المواطن والقضاء على أساس الشفافية والحياد، حيث تطبق نفس الإجراءات على جميع الأطراف دون تدخل بشري مباشر قد يؤثر على مبدأ المساواة.

وقد كرس الدستور الجزائري هذا المبدأ بشكل صريح، حيث نصت المادة 165 على أن القضاء يقوم على أساس مبادئ الشرعية والمساواة، وهو ما يجعل من المساواة أحد الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي ومن هذا المنطلق يعد التقاضي الإلكتروني وسيلة حديثة لتجسيد هذا المبدأ على أرض الواقع، يبرز هذا النص الدستوري أن المساواة ليست مجرد مبدأ نظري، بل التزام دستوري يتعين تجسيده عملياً، وهو ما تسعى إليه آليات الرقمنة من خلال توحيد المعاملة بين جميع المتقاضين.

ورغم الدور الإيجابي الذي يلعبه التقاضي الإلكتروني في تعزيز المساواة، إلا أنه لم يسلم من بعض الانتقادات، خاصة ما يتعلق بإمكانية تهميش الفئات التي لا تمتلك الوسائل أو المهارات التكنولوجية اللازمة، سواء لأسباب اقتصادية أو اجتماعية. غير أن هذا الطرح يمكن تجاوزه من خلال

<sup>1</sup> محمد عصام الترساوي، الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2019، ص 29.

<sup>2</sup> رقية سليمانني؛ خديجة مسعودي، استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التقاضي الإلكتروني، مذكرة ماستر، معهد الحقوق، المركز الجامعي الشيخ امود بن مختار، ايليزي، الجزائر، 2024، ص 45.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

توفير الدعم والمرافقة لهذه الفئات لاسيما وأنها تبقى محدودة مقارنة بالانتشار الواسع للتكنولوجيا في المجتمع<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: علانية الجلسات الإلكترونية

تعد علانية الجلسات من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي، لما لها من دور في تعزيز الثقة في العدالة حيث إن إتاحة الفرصة للجمهور لحضور المحاكمات من شأنه تبديد الشكوك وترسيخ الاطمئنان في نفوسهم بشأن نزاهة القضاء وحياده، كما يمنح المتقاضي شعوراً بالأمان لكون الأحكام الصادرة في حقه تخضع لرقابة الرأي العام<sup>2</sup>، حيث تجسد العلانية ضمانات أساسية لحسن سير العدالة، إذ تخضع عمل القاضي لرقابة غير مباشرة من المجتمع، مما يقلل من احتمالات التعسف ويعزز الشفافية.

غير أن التطور التكنولوجي وظهور القضاء الإلكتروني يطرح إشكالية مدى إمكانية تحقيق هذا المبدأ في البيئة الرقمية، خاصة فيما يتعلق بإمكانية اطلاع الجمهور على مجريات المحاكمة عبر شبكة الإنترنت.

وفي هذا الإطار، أتاحت التقنيات الحديثة، خاصة شبكات الحاسوب، إمكانية عرض الوثائق الإلكترونية على الشاشات بدلاً من الوثائق الورقية، حيث يمكن للمحامين وأطراف الدعوى اللجوء إلى الأنظمة المعلوماتية الخاصة بالمحاكم الإلكترونية، والاطلاع على سجل المحكمة الذي يتضمن ملف الدعوى، ومختلف الإجراءات والتبليغات والمستندات القانونية. ويساهم ذلك في تسهيل التعامل مع كم هائل من الوثائق دون الحاجة إلى الاعتماد على الوسائل التقليدية، إذ يعكس هذا التطور انتقالاً نوعياً من الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية، مما يحسن من كفاءة العمل القضائي ويسرع الإجراءات، غير أن هذه الإمكانيات تظل في الأصل موجهة للأطراف أكثر من الجمهور.

كما أن اعتماد السجلات والوثائق الإلكترونية يفتح المجال أمام توسيع نطاق العلانية، حيث يمكن – من حيث المبدأ – تمكين الجمهور من الاطلاع على بعض البيانات القضائية عبر الإنترنت، خلافاً للنظام التقليدي الذي يتطلب إجراءات معقدة للحصول على المعلومات، مثل تقديم طلب خطي ودفع رسوم

<sup>1</sup> عبد الله شوموة ، المرجع السابق، ص 68-69.

<sup>2</sup> رقية سليمانى ؛ خديجة مسعودي ، المرجع السابق، ص46.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

مقابل النسخ، وهو ما يؤدي إلى إهدار الوقت والجهد<sup>1</sup>، يظهر هذا التوجه أن التقاضي الإلكتروني قد يساهم في تعزيز علانية الإجراءات من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات، إلا أن ذلك يظل مقيدا بضرورة احترام خصوصية الأطراف وسرية بعض القضايا، مما يفرض نوعا من التوازن بين العلانية وحماية المعطيات الشخصية.

### الفرع الرابع: مبدأ استقلال وحياد القاضي في التقاضي الإلكتروني

يقصد باستقلال القاضي عدم خضوعه لأي سلطة أو جهة قد تملي عليه كيفية الفصل في النزاعات، بحيث لا يكون مسؤولا إلا أمام القانون وضميره المهني، وهو ما يضمن حياده ونزاهة أحكامه وقد كرس الدستور الجزائري هذا المبدأ من خلال عدة نصوص، حيث نصت المادة 156 على أن السلطة القضائية مستقلة وتمارس في إطار القانون، كما أكدت المادة 147 أن القاضي لا يخضع إلا للقانون، بينما نصت المادة 148 على حماية القاضي من كل أشكال الضغط أو التدخل التي قد تؤثر على أدائه أو تمس بنزاهة قراراته، إضافة إلى تكريس مبدأ عدم قابلية قاضي الحكم للنقل إلا وفق شروط قانونية محددة، كما دعم القانون الأساسي للقضاء هذا التوجه، حيث نصت المادة 7 من القانون رقم 04-11 على أن القاضي محمي من مختلف التأثيرات، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مهنية<sup>2</sup>، حيث تؤكد هذه النصوص أن استقلال القضاء يمثل ضمانا أساسية لتحقيق العدالة، إذ يتيح للقاضي الفصل في النزاعات بحرية تامة دون تأثير خارجي، وهو ما يعزز الثقة في الأحكام القضائية، سواء في النظام التقليدي أو الإلكتروني.

أما فيما يتعلق بحياد القاضي، فلم يضع المشرع الجزائري تعريفا صريحا له، سواء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية أو في قانون الإجراءات الجزائية، غير أنه يمكن استنباط مظاهره من خلال النصوص المنظمة للإجراءات القضائية، والتي تهدف إلى ضمان معاملة متساوية بين الخصوم وعدم انحياز القاضي لأي طرف وعليه فإن الحياد يفهم على أنه التزام القاضي بالوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، دون التأثير بأي اعتبارات شخصية أو خارجية<sup>3</sup>، يفهم من هذا ان رغم غياب تعريف

<sup>1</sup> حليلة بلخامسة؛ لميس بن صويلح، التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022، ص 18-19.

<sup>2</sup> فاطمة بالطيب، «حياد القاضي في ظل مبدأ استقلال القضاء»، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، ع 14، الجزائر، د.ت، ص 288.

<sup>3</sup> فريدة رزق؛ عيد المجيد محي الدين، «مبدأ حياد القاضي في الإثبات على ضوء أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري»، مجلة القانون والعلوم السياسية، م 08، ع 02، سيدي بلعباس، الجزائر، 2022، ص 262.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

صريح، إلا أن الحياد يعد مبدأً ضمنيًا مستقرا في التشريع، ويتجلى من خلال قواعد إجرائية تضمن المساواة بين الخصوم، وهو ما يعزز نزاهة العملية القضائية.

وفي إطار المقارنة، يلاحظ أن التشريع الفرنسي قد أكد على العلاقة الوثيقة بين استقلال القضاء وحياد القاضي، حيث نص إعلان حقوق الإنسان والمواطن لسنة 1789 على ضرورة الفصل بين السلطات، معتبرا أن غياب هذا الفصل يؤدي إلى انعدام الضمانات الدستورية كما أشار دستور الجمهورية الفرنسية لسنة 1958 إلى مبدأ استقلال السلطة القضائية، حيث نصت المادة 64 على أن رئيس الجمهورية هو الضامن لاستقلالها<sup>1</sup>، اذ يبرز هذا التوجه أن حياد القاضي لا يمكن تحقيقه إلا في ظل استقلال حقيقي للسلطة القضائية، وهو ما يؤكد الترابط الوثيق بين المبدأين، سواء في التشريعات الوطنية أو المقارنة.

### المطلب الثاني: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري

إن اعتماد التقاضي الإلكتروني في الجزائر لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة لتطور تشريعي تدريجي يعكس توجه الدولة نحو عصرنه مرفق العدالة فقد حرص المشرع الجزائري على وضع إطار قانوني متكامل يواكب هذا التحول، من خلال نصوص دستورية وتشريعية تكرس حق التقاضي وتدعم استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية.

ومن هذا المنطلق فإن دراسة الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني تقتضي التطرق إلى مختلف المصادر التي يستند إليها هذا النظام، سواء على المستوى الدستوري أو على مستوى القوانين التنظيمية والإجرائية.

### الفرع الأول: الأساس الدستوري لحق اللجوء إلى القضاء

يعد حق التقاضي من أهم الحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها الدستور الجزائري، وقد تعزز هذا الحق من خلال مصادقة الجزائر على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نص في أحد بنوده على حق كل فرد في اللجوء إلى القضاء وضمان المساواة أمام القانون ويؤكد هذا التوجه على الطبيعة العالمية لهذا الحق باعتباره من حقوق الإنسان الأساسية التي لا يمكن التنازل عنها.

<sup>1</sup> نوال لصلح، « مبدأ حياد وتحفظ القاضي الجزائري في ظل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي »، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م 11، ع 01، سكيكدة، الجزائر، 2024، ص 283-284.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الالكتروني

وفي السياق الوطني، يمكن العثور على الأساس الدستوري لحق التقاضي في العديد من مواد الدستور الجزائري خاصة في الفصل الرابع من الباب الثالث من التعديل الدستوري لسنة 2020<sup>1</sup>، حيث جاءت مجموعة من الأحكام التي تركز هذا الحق وتدعمه.

فقد نصت المادة 163 على أن القضاء سلطة مستقلة، وهو ما يضمن حياده واستقلاله في الفصل في المنازعات<sup>2</sup>. كما أكدت المادة 164 على أن القضاء يحمي المجتمع ويصون حريات وحقوق المواطنين في إطار احترام الدستور، مما يعكس الدور الحمائي للسلطة القضائية<sup>3</sup>.

أما المادة 165 في فقرتها الثانية فقد كرست مبدأ المساواة أمام القضاء من خلال تأكيدها على أن القضاء متاح للجميع دون تمييز، في حين أقرت الفقرة الثالثة مبدأ التقاضي على درجتين، وهو ضمان أساسي لتحقيق العدالة وتمكين الأطراف من مراجعة الأحكام القضائية<sup>4</sup>.

كما جاءت المادة 195 لتدعم حماية الحقوق والحريات من خلال إقرار إمكانية الطعن أمام المحكمة الدستورية، حيث يمكن إخطارها عن طريق الإحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة، في حالة الدفع بعدم دستورية حكم تشريعي أو تنظيمي يمس بالحقوق والحريات المكفولة دستوريا<sup>5</sup>.

إلى جانب ذلك، يستند حق التقاضي أيضا إلى المواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي كرست حق اللجوء إلى القضاء باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان.

كما أن هذا الحق حظي باهتمام كبير في الملتقيات الوطنية والدولية، خاصة تلك التي نظمتها المحكمة الدستورية، حيث أكدت المداخلات على ضرورة توفير الوسائل القانونية والمادية التي تمكن

---

<sup>1</sup>الدستور الجزائري، التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، منشور ب ج ر ، ع 82 صادر بتاريخ 30 ديسمبر سنة 2020.

<sup>2</sup>المادة 163 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

<sup>3</sup>المادة 164 من التعديل الدستوري لسنة 2020 .

<sup>4</sup>المادة 165 فقرة 2 و3 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

<sup>5</sup>المادة 195 من التعديل الدستوري لسنة 2020.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

المواطن من اللجوء إلى القضاء الدستوري ويهدف ذلك إلى تعزيز حماية الحقوق والحريات، وتطهير المنظومة القانونية من النصوص التي قد تشوبها عدم الدستورية<sup>1</sup>.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن حق التقاضي يعد من الحقوق الدستورية الجوهرية في النظام القانوني الجزائري، حيث يتيح للمواطن إمكانية اللجوء إلى القضاء للدفاع عن حقوقه ومصالحه في إطار يضمن المساواة والعدالة وسيادة القانون.

### الفرع الثاني: الأساس التشريعي لتقاضي الإلكتروني في المواد المدنية و الإدارية

يرتكز التقاضي الإلكتروني في القضاء الإداري الجزائري على مجموعة من النصوص التشريعية التي تهدف إلى تحديث وعصرنة مرفق العدالة، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة ويأتي في مقدمة هذه النصوص القانون رقم 22-13<sup>2</sup> المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، والذي أقر مجموعة من الآليات القانونية التي تسمح باعتماد الوسائل الإلكترونية في التقاضي الإداري.

وقد تبنى المشرع الجزائري هذا التوجه في إطار سياسة شاملة لعصرنة العدالة، مدعومة كذلك بأحكام القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، حيث تم إدراج تعديلات جوهرية تسمح باستخدام الوسائل الرقمية في مختلف مراحل الدعوى القضائية وفي هذا الإطار، نصت المادة 815<sup>3</sup> مكرر من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على إمكانية رفع الدعوى الإدارية بوسائل إلكترونية، وهو ما يمثل خطوة هامة نحو تبسيط الإجراءات وتسهيل وصول المتقاضين إلى القضاء.

كما دعمت المادة 840<sup>4</sup> مكرر هذا التوجه، حيث أقرت جواز تبليغ الإجراءات القضائية وتدابير التحقيق إلى أطراف الدعوى بمختلف الوسائل، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية، وهو ما يعرف بالتبليغ الإلكتروني وتهدف هذه الآلية إلى تسريع عملية التواصل بين الجهات القضائية والأطراف، وتقليل الاعتماد على الطرق التقليدية التي قد تتسم بالبطء والتعقيد.

<sup>1</sup> عبد القادر كفاي؛ عمر زرقط ، المرجع السابق، ص 06.

<sup>2</sup> القانون رقم 08-09 مؤرخ في 25 فبراير 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج ر . ع 21 ، صادرة بتاريخ 23 أبريل سنة 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 22-13 مؤرخ في 12 جويلية 2022 ، ج ر ، ع 48، الصادرة في 17 جويلية سنة 2022.

<sup>3</sup> المادة 815 مكرر من ق. ا.ج، م. م. اد. م. م. ، السالف الذكر.

<sup>4</sup> المادة 840 مكرر من ق. ا.ج، م. م. اد. م. م. ، السالف الذكر.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

وبذلك، يعد التقاضي الإلكتروني في القضاء الإداري الجزائري نقلة نوعية في مسار إصلاح العدالة، حيث يسهم في تعزيز فعالية القضاء وضمان سرعة الفصل في المنازعات، إلى جانب تقليل التكاليف والإجراءات البيروقراطية كما يعكس هذا التوجه إدراك المشرع الجزائري لأهمية إدماج تكنولوجيا المعلومات في المنظومة القضائية، خاصة في القضاء الإداري الذي يعتمد بشكل كبير على تبادل الوثائق والمذكرات، مما يجعل الرقمنة وسيلة فعالة لتحقيق عدالة أكثر كفاءة وشفافية<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: حجية المحررات والتوقيع الإلكتروني

لا يمكن الحديث عن التقاضي الإلكتروني دون التطرق إلى وسائل الإثبات الرقمية، وعلى رأسها المحررات والتوقيعات الإلكترونية.

#### البند الأول: تعريف المحررات الإلكترونية

عرف المشرع المصري المحرر الإلكتروني في المادة 02 فقرة (ب) من قانون التوقيع الإلكتروني بأنه: رسالة تتضمن معلومات يتم إنشاؤها أو دمجها أو تخزينها أو إرسالها أو استقبالها كلياً أو جزئياً بواسطة وسيلة إلكترونية أو رقمية أو ضوئية أو بأي وسيلة أخرى مشابهة<sup>2</sup>. يلاحظ أن هذا التعريف يتسم بالشمول والمرونة، حيث لم يقتصر على شكل معين للمحرر الإلكتروني، بل وسع نطاقه ليشمل مختلف الوسائط والتقنيات المستعملة في البيئة الرقمية، سواء كانت إلكترونية أو رقمية أو ضوئية كما ركز التعريف على طبيعة الوظيفة التي يؤديها المحرر، وهي احتواء معلومات قابلة للإنشاء والمعالجة والتداول عبر وسائل إلكترونية، وهو ما يجعله مواكبا للتطور التكنولوجي.

#### البند الثاني: التوقيع الإلكتروني

يعد التوقيع الإلكتروني من أهم الوسائل المعتمدة في المعاملات الإلكترونية، لما له من دور في تحديد هوية الموقع وإضفاء الحجية على الوثائق الإلكترونية. وقد تنوعت تعريفاته وتعددت أشكاله تبعاً للتطور التكنولوجي والتشريعي، مما يجعله عنصراً أساسياً في تنظيم المعاملات الرقمية وضمان أمنها وموثوقيتها.

<sup>1</sup> شهيناز بوخنوفة ، التقاضي الإلكتروني في القضاء الإداري الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2025، ص30-31.

<sup>2</sup> القانون المصري رقم 15 لسنة 2004، المتعلق بتنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ج 2، ع 17، الصادرة بتاريخ 22 أبريل 2004.

### أولاً: مفهوم التوقيع الإلكتروني

عرف بعض الفقه التوقيع الإلكتروني بأنه مجموعة من الإجراءات والوسائل التقنية التي تمكن من إنشاء علامة مميزة خاصة بصاحب الرسالة الإلكترونية، وذلك باستخدام رموز أو أرقام يتم تشفيرها وفق نظام المفاتيح (مفتاح عام وآخر خاص)، بما يسمح بتحديد هوية الموقع وضمان سلامة البيانات<sup>1</sup>، يركز هذا التعريف على الجانب التقني للتوقيع الإلكتروني، خاصة تقنية التشفير ونظام المفاتيح، مما يجعله تعريفاً دقيقاً من الناحية التقنية، لكنه قد يكون ضيقاً لأنه لا يبرز الوظيفة القانونية للتوقيع والمتمثلة في التعبير عن الإرادة والإثبات.

كما عرف التوقيع الإلكتروني بأنه إجراء تقني يتخذه الشخص للتوقيع على محرر إلكتروني، وقد يكون في شكل رمز أو رقم أو إشارة أو شفرة خاصة أو حتى بصمة أو صوت، شريطة أن يكون مرتبطاً بصاحبه بشكل آمن وسري يمنع استعماله من قبل الغير، ويؤكد صدور التوقيع عن صاحبه الحقيقي<sup>2</sup>، يتميز هذا التعريف بالشمول، حيث وسع من أشكال التوقيع الإلكتروني ولم يحصره في صورة معينة، كما ركز على عنصر الأمان والسرية، وهو ما يجعله أكثر توافقاً مع الواقع العملي، إلا أنه يظل تعريفاً وصفيًا أكثر منه قانونياً دقيقاً.

وعرفت لجنة التجارة الدولية التابعة للأمم المتحدة التوقيع الإلكتروني على أنه ملف رقمي يصدر عن جهة مختصة ومعترف بها، يتضمن بيانات تعريفية عن صاحبه مثل الاسم ورقم التسلسل وتاريخ انتهاء الشهادة ومصدرها<sup>3</sup>، يربط هذا التعريف التوقيع الإلكتروني بشهادات التصديق الإلكتروني، مما يعكس جانب الثقة والاعتماد الرسمي، غير أنه يخلط نوعاً ما بين التوقيع الإلكتروني وشهادة التصديق، إذ أن هذه الأخيرة تُعد وسيلة داعمة وليست التوقيع ذاته.

وعلى الصعيد الدولي، عرف قانون الأونسيتال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية لسنة 2001 التوقيع الإلكتروني بأنه بيانات في شكل إلكتروني مدرجة في رسالة بيانات أو مضافة إليها أو

<sup>1</sup> علاء محمد عيد نصيرات، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات : دراسة مقارنة، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 30.

<sup>2</sup> سارة عزوز، «التوقيع الإلكتروني كآلية قانونية لحماية عمليات الدفع الإلكتروني»، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، م 11، ع 02، باتنة، الجزائر، 2022، ص 45.

<sup>3</sup> محمد زيدان، «التقاضي الإلكتروني آلية جزائية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة»، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م 58، ع 02، الجزائر، 2021، ص 272-273.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

مرتبطة بها منطقيا، وتستخدم لتحديد هوية الموقع ولبيان موافقته على مضمون الرسالة<sup>1</sup>، يعد هذا التعريف من أدق التعاريف، لأنه يجمع بين المرونة والشمول، ويركز على الوظيفة القانونية للتوقيع (تحديد الهوية والتعبير عن الإرادة)، دون التقيد بشكل تقني معين، مما يجعله مناسباً لمواكبة التطور التكنولوجي.

كما عرفه المشرع المصري بأنه كل ما يوضع على محرر إلكتروني في شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات، ويكون ذا طابع متفرد يسمح بتحديد شخصية الموقع وتمييزه عن غيره،<sup>2</sup> يتميز هذا التعريف بالجمع بين الجانب الشكلي والوظيفي، حيث يحدد أشكال التوقيع من جهة، ويؤكد على خاصية التمييز والتفرد من جهة أخرى، غير أنه لم يركز بشكل كاف على عنصر الارتباط المنطقي بين التوقيع والمحرر.

أما في التشريع الجزائري، فقد نصت المادة 2 من القانون رقم 15-04 على أن التوقيع الإلكتروني هو بيانات في شكل إلكتروني، مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات إلكترونية أخرى، وتستعمل كوسيلة توثيق<sup>3</sup>، يتقارب هذا التعريف مع تعريف الأونسيتال، حيث يتميز بالمرونة والتركيز على الوظيفة القانونية للتوقيع، خاصة في مجال التوثيق، مما يعكس تأثير المشرع الجزائري بالمعايير الدولية، ويجعله تعريفا متوازنا من الناحيتين القانونية والتقنية.

### ثانيا: أنواع التوقيع الإلكتروني

تتعدد صور التوقيع الإلكتروني بتعدد الوسائل التكنولوجية المستعملة، حيث تختلف من حيث درجة الأمان والحجية القانونية، ومن أهم هذه الأنواع ما يلي:

#### 1- التوقيع اليدوي المرقم:

يتم هذا النوع من التوقيع من خلال نقل التوقيع اليدوي إلى شكل إلكتروني باستعمال جهاز الماسح الضوئي (Scanner)، حيث يتم تصوير التوقيع وتحويله إلى صورة رقمية تخزن في الحاسوب، ثم تدرج

<sup>1</sup> رشيدة بوكري، «التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري»، مجلة الاستناد الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع 04، مستغانم، الجزائر 2016، ص 66.

<sup>2</sup> المادة الأولى، الفقرة (ج) من القانون المصري رقم 15، السالف الذكر.

<sup>3</sup> القانون رقم 15-04 مؤرخ في 01 فبراير 2015، يتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر ع 6، الصادرة في 20 فبراير 2015.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التوقيعات الإلكترونية

في الوثائق الإلكترونية المراد توقيعها،<sup>1</sup> حيث يعد هذا النوع من أبسط أشكال التوقيع الإلكتروني، إلا أنه يفتقر إلى عنصر الأمان، إذ يمكن نسخه أو استعماله من طرف أي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الجهاز أو الملف الإلكتروني لذلك، فهو لا يوفر ضمانات كافية للتحقق من هوية الموقع، ولا يعتد به غالبًا كتوقيع قانوني موثوق، مما يحد من استخدامه في المعاملات الرسمية.

### 2- التوقيع البيومتري:

يعتمد هذا النوع على الخصائص البيولوجية أو السلوكية للفرد، مثل بصمة الإصبع أو بصمة العين أو الصوت، وهي صفات تميز كل شخص عن غيره،<sup>2</sup> رغم أن هذا النوع يتميز بارتباطه المباشر بالشخص، مما يجعله صعب التقليد من حيث المبدأ، إلا أنه لا يخلو من عيوب، إذ يمكن اختراقه أو تقليده عبر تقنيات متطورة، كما أن بعض الأنظمة البيومترية تعاني من نقص في الدقة أو توحيد المعايير، وهو ما يضعف من درجة الاعتماد عليه بشكل مطلق<sup>3</sup>

### 3- التوقيع الرقمي (الكودي):

يقوم هذا النوع على استخدام مجموعة من الأرقام أو الرموز التي يتم تركيبها في شكل كود خاص يستعمل في عملية التوقيع الإلكتروني،<sup>4</sup> يعد التوقيع الرقمي من أكثر أنواع التوقيع الإلكتروني تطورًا، خاصة إذا كان قائمًا على تقنيات التشفير، حيث يوفر درجة عالية من الأمان وسلامة البيانات غير أن فعاليته تبقى مرتبطة بمدى سرية الكود المستعمل، إذ أن كشفه أو سرقة يؤدي إلى انعدام الثقة فيه.

### 4- التوقيع الإلكتروني بواسطة الرمز السري:

يتم هذا التوقيع من خلال استعمال بطاقة ممغنطة يتم إدخالها في جهاز معين، ثم إدخال رقم سري (PIN) لإتمام العملية، كما هو الحال في أجهزة الصراف الآلي (ATM) عند السحب أو التحويل<sup>5</sup>، يتميز هذا النوع بسهولة الاستخدام وانتشاره الواسع في المعاملات البنكية، غير أن قوته الثبوتية تعتمد غالبًا على

<sup>1</sup> نبيلة عقباني ؛ فريدة بلعالية ، التوقيعات الإلكترونية في المادة الإدارية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، الجزائر، 2023، ص51.

<sup>2</sup> محمد زيدان ، المرجع السابق، ص274.

<sup>3</sup> رشيدة بوكري، المرجع السابق، ص71.

<sup>4</sup> عبد الحليم صاهد ؛ أيمن بن دادة ، التوقيعات الإلكترونية كآلية لإنجاح نظام العدالة ، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريش، الجزائر، 2023، ص41.

<sup>5</sup> نبيلة عقباني ؛ فريدة بلعالية ، المرجع السابق، ص51.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

الاتفاق المسبق بين البنك والعميل للاعتراف بحجيته كما أن سرية الرقم السري تعد عنصرا حاسما، حيث إن إفشائه يعرض هذا النوع من التوقيع لمخاطر الاستعمال غير المشروع.

### 5- التوقيع بالقلم الإلكتروني:

يتم هذا التوقيع باستخدام قلم إلكتروني خاص يستعمل للكتابة على شاشة الحاسوب، عبر برامج مخصصة تتيح تسجيل التوقيع في شكل رقمي<sup>1</sup>، يتميز هذا النوع بمحاكاته للتوقيع التقليدي، إلا أنه يتطلب برامج خاصة للتحقق من صحته، كما يعتمد على أجهزة إلكترونية معينة، مما يحد من انتشاره. إضافة إلى ذلك، فإنه يثير إشكالات تتعلق بالحجية، إذ يمكن نسخ صورة التوقيع وإعادة استعمالها، ما لم يتم دعمه بآليات توثيق وتصديق إلكتروني تضمن سلامته<sup>2</sup>

### البند الثالث: حجية المحررات والتوقيع الإلكتروني و الأخذ بها

في إطار إصلاح منظومة العدالة وعصرنتها، أصبح من الضروري تجاوز الأساليب التقليدية القائمة على المحررات الورقية، خاصة مع التطور المتسارع في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وقد أدى ذلك إلى ظهور نمط حديث في تسيير مرفق القضاء يعتمد على البيئة الرقمية والوسائط الإلكترونية، وهو ما يعرف بالعمل القضائي الإلكتروني، والذي يستلزم توفير شروط تقنية وقانونية تضمن أمن المعاملات وسلامتها<sup>3</sup>، يبرز هذا التوجه التحول التدريجي نحو رقمنة العدالة، حيث أصبحت البيئة الإلكترونية بديلا عمليا للوسائل التقليدية، مما يفرض ضرورة توفير ضمانات كافية لبناء الثقة في هذا النظام الجديد.

وقد كرس المشرع الجزائري حجية الكتابة الإلكترونية من خلال القانون رقم 10-05 المعدل والمتمم للقانون المدني، حيث أقر بمبدأ مساواة الكتابة الإلكترونية بالكتابة الورقية، وذلك وفقاً لنص المادة 323 مكرر 1 التي جاء فيها:

"يعتبر الإثبات بالكتابة في الشكل الإلكتروني كالإثبات بالكتابة على الورق بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها وأن تكون معدة ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها".

<sup>1</sup> بدرة خشاب ، المرجع السابق، ص 47.

<sup>2</sup> سارة عزوز ، المرجع السابق، ص 46.

<sup>3</sup> نبيلة عقباني ؛ فريدة بلعالية ، المرجع السابق، ص 49.

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

يتضح من هذا النص أن المشرع اشترط لقيام الحجية عنصرين أساسيين، يتمثلان في التحقق من هوية صاحب المحرر وضمان سلامة محتواه، وهو ما يعكس حرصه على تأمين المعاملات الإلكترونية من أي تلاعب أو تزوير.

كما اعتمد المشرع التوقيع الإلكتروني كوسيلة لإضفاء الطابع القانوني على المحررات الإلكترونية، وذلك بموجب المادة 327 فقرة 2 من القانون المدني، الأمر الذي يعزز من موثوقية هذه المحررات ويجعلها قابلة للاحتجاج بها قانوناً<sup>1</sup>، حيث يشكل التوقيع الإلكتروني عنصراً أساسياً في نظام الإثبات الإلكتروني، إذ يسمح بإسناد المحرر إلى صاحبه بشكل موثوق، مما يمنحه نفس القيمة القانونية التي يتمتع بها التوقيع التقليدي.

وفي سياق دعم هذا التوجه، عمل المشرع الجزائري على تدعيم الإطار القانوني للعدالة الرقمية من خلال إصدار القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرية العدالة، إلى جانب القانون رقم 15-04 المنظم للتوقيع والتصديق الإلكترونيين، حيث ساهمت هذه النصوص في إدماج الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي وتحسين جودة الخدمات المقدمة<sup>2</sup> إذ تعكس هذه الإصلاحات إرادة المشرع في بناء منظومة قانونية حديثة تعتمد على الرقمنة، وتوفر في الوقت ذاته الضمانات الكفيلة بحماية الحقوق والحريات، مما يعزز الثقة في المحررات والتوقيعات الإلكترونية.

### الفرع الرابع: حماية البيانات والمعطيات الشخصية (07-18)

تعد حماية المعطيات الشخصية من أهم الضمانات التي يفرضها التحول نحو البيئة الرقمية، خاصة في مجال التقاضي الإلكتروني الذي يعتمد بشكل كبير على تداول المعلومات عبر الوسائط الإلكترونية. وقد عرف المشرع الجزائري المعطيات ذات الطابع الشخصي في المادة 03 من القانون رقم 18-07 بأنها كل معلومة، مهما كانت وسيلة حفظها، تتعلق بشخص طبيعي معرف أو قابل للتعرف عليه، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال عناصر متعددة كالهوية أو الخصائص البدنية أو البيومترية أو النفسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية<sup>3</sup>، حيث يتسم هذا التعريف بالشمول والاتساع، حيث

<sup>1</sup> أسماء صبحي؛ حورية سويقي، «بلورة نظام التقاضي الإلكتروني وأسس في القانون الجزائري»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ع 34، ص 190.

<sup>2</sup> نبيلة عقباني؛ فريدة بلعالية، المرجع السابق، ص 49.

<sup>3</sup> المادة 03 من القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج. ر. ع 34، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 2018

## الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الإلكتروني

لم يقتصر على نوع معين من البيانات، بل شمل كل ما يمكن أن يؤدي إلى التعرف على الشخص، وهو ما يعكس وعي المشرع بخطورة تداول المعلومات في البيئة الرقمية وضرورة توفير حماية قانونية واسعة لها.

وقد أكد المشرع على مبدأ حماية هذه المعطيات من خلال اشتراط الحصول على موافقة صريحة من الشخص المعني قبل معالجتها، حيث نصت المادة 07 من نفس القانون على أنه لا يجوز القيام بأي معالجة للمعطيات الشخصية إلا بعد موافقة واضحة وصريحة من صاحبها<sup>1</sup>، إذ يكرس هذا الشرط مبدأ الرضا كضمانة أساسية لحماية الخصوصية، إذ يمنح الفرد سلطة التحكم في بياناته، ويمنع استعمالها دون علمه أو إرادته، مما يعزز الثقة في التعاملات الإلكترونية.

كما ميز المشرع الجزائري بين نوعين من المعطيات الشخصية، يتمثل النوع الأول في المعطيات الحساسة، والتي عرفها في المادة 03 الفقرة 06 بأنها البيانات التي تكشف عن الأصل العرقي أو الإثني، أو الآراء السياسية، أو المعتقدات الدينية أو الفلسفية، أو الانتماء النقابي، أو الحالة الصحية، بما في ذلك المعطيات الجينية<sup>2</sup>، حيث تحظى هذه الفئة بحماية مشددة نظرا لخطورة الإفصاح عنها، لما قد يترتب عليه من مساس مباشر بخصوصية الفرد أو تعرضه للتمييز، لذلك يتطلب التعامل معها ضمانات قانونية أكثر صرامة.

أما النوع الثاني فيتمثل في المعطيات الشخصية غير الحساسة، وهي كل المعلومات المرتبطة بهوية الشخص دون أن تبلغ درجة الحساسية، مثل الاسم واللقب والسن والمهنة والمستوى التعليمي، إضافة إلى المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المادة 07 من القانون 07-18، السالف الذكر.

<sup>2</sup> المادة 03 من القانون 07-18، السالف الذكر.

<sup>3</sup> محمد زياني؛ ضياء الدين بوبتر، حماية الخصوصية والبيانات الشخصية عبر الانترنت في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2024، ص 19

### خلاصة الفصل:

يتضح من خلال دراسة الفصل الأول أن نظام التقاضي الإلكتروني يمثل تطورا نوعيا في مجال العدالة الحديثة، فرضته التحولات التكنولوجية المتسارعة وضرورة عصرنه مرفق القضاء فقد انتقل التقاضي من طابعه التقليدي القائم على الإجراءات الورقية والحضور المادي إلى نظام رقمي يعتمد على الوسائط الإلكترونية في مختلف مراحل الدعوى، بما يحقق السرعة والفعالية ويقلل من التعقيدات الإجرائية.

كما أبرز هذا الفصل أن التقاضي الإلكتروني ليس مجرد آلية تقنية، بل هو نظام قانوني متكامل يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية، أهمها حق التقاضي، والمساواة أمام القضاء، وعلمانية الجلسات، واستقلال وحياد القاضي، وهي مبادئ تم إعادة تكييفها لتتلاءم مع البيئة الرقمية دون المساس بجوهرها. إلى جانب ذلك، تبين أن هذا النظام يستند إلى أساس قانوني متين في الجزائر، يجمع بين النصوص الدستورية والتشريعات العادية، التي كرس استخدام الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي.

كما أظهر الفصل أهمية الوسائل الإلكترونية في مجال الإثبات، من خلال الاعتراف بحجية المحررات والتوقيع الإلكتروني، إلى جانب ضرورة حماية المعطيات الشخصية لضمان الثقة والأمان في البيئة الرقمية وفي المقابل، تبين أن هذا النظام لا يخلو من تحديات قانونية وتقنية وبشرية، تتطلب المزيد من التطوير والتأطير لضمان فعاليته.

وبذلك يمكن القول إن التقاضي الإلكتروني يمثل خطوة أساسية نحو تحديث العدالة، غير أن نجاحه يظل مرتبطا بمدى توفر الإطار القانوني المناسب والبنية التحتية التقنية والوعي الكافي لدى مختلف الفاعلين في المجال القضائي

# الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الالكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

يشهد النظام القضائي في الجزائر في السنوات الأخيرة تحولا جوهريا نحو اعتماد الرقمنة في مختلف مراحله وإجراءاته، وذلك في إطار سياسة شاملة تهدف إلى عصرنه قطاع العدالة ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وقد انعكس هذا التحول بشكل واضح على آليات التقاضي، حيث لم يعد العمل القضائي مقتصرًا على الوسائل التقليدية الورقية، بل أصبح يعتمد تدريجيا على الوسائط الإلكترونية في مختلف مراحل الدعوى.

وفي هذا السياق، برز ما يعرف بالتقاضي الإلكتروني باعتباره نمطا حديثا لإدارة الخصومة القضائية، يقوم على توظيف التكنولوجيا في رفع الدعوى، وتسيير الجلسات، وإصدار الأحكام، وتبادل الوثائق بين أطراف النزاع والجهات القضائية وقد ساهم هذا النظام في إحداث تغييرات مهمة في طريقة عمل المرفق القضائي، من خلال تقليص الإجراءات الشكلية، وتسريع معالجة الملفات، وتسهيل وصول المتقاضين إلى العدالة دون قيود زمانية أو مكانية<sup>1</sup>.

ويهدف هذا الفصل إلى دراسة مختلف مظاهر التقاضي الإلكتروني في المنظومة القضائية الجزائرية، من خلال التطرق إلى إجراءات رفع الدعوى الإلكترونية باعتبارها المرحلة الأولى لافتتاح الخصومة، ثم دراسة تنظيم الجلسات القضائية عن بعد وما يرتبط بها من ضمانات قانونية، وصولا إلى تحليل الأحكام القضائية الإلكترونية وطرق الطعن فيها وتنفيذها كما سيتم التطرق إلى أهم الضمانات التي تحكم هذا النظام، إضافة إلى أبرز التحديات العملية التي تعيق تطبيقه الكامل.

ويأتي هذا البحث في إطار إبراز مدى نجاح المشرع الجزائري في إدماج التكنولوجيا داخل العمل القضائي، ومدى قدرة هذا النظام على تحقيق التوازن بين الفعالية الإجرائية من جهة، وضمان حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة من جهة أخرى.

<sup>1</sup> عبد الحليم صاهد ؛ أيمن بن دادة ، المرجع السابق، ص 47.

### المبحث الأول: إجراءات رفع الدعوى الإلكترونية

يعد رفع الدعوى الإلكترونية من أهم مظاهر التحول الرقمي في المنظومة القضائية، حيث انتقل العمل القضائي من الإجراءات الورقية التقليدية إلى آليات رقمية تعتمد على الوسائط الإلكترونية، ويهدف هذا المبحث إلى دراسة مختلف مراحل رفع الدعوى إلكترونياً، من خلال تحديد مفهوم العريضة الإلكترونية، وآليات تقديمها، وضوابطها القانونية، إضافة إلى إبراز أهم التحديات المرتبطة بها.

### المطلب الأول: مفهوم العريضة الإلكترونية

تعتبر العريضة الإلكترونية المدخل الأساسي لرفع الدعوى في النظام القضائي الرقمي، إذ تمثل الوسيلة التي يتم من خلالها إيداع الطلبات القضائية عبر المنصات الإلكترونية، ويهدف هذا المطلب إلى توضيح مفهوم العريضة الإلكترونية وبيان خصائصها وأهميتها مقارنة بالعريضة التقليدية.

### الفرع الأول: تعريف العريضة الإلكترونية ومقارنة بالوثائق التقليدية

تعد العريضة الإلكترونية من أبرز المستجدات التي جاء بها التحول الرقمي في مرفق القضاء، حيث ارتبط ظهورها بتطور الوسائل التكنولوجية التي مست أساليب التقاضي، وهو ما يعكس توجه المشرع الجزائري نحو عصرنه العدالة وتبسيط إجراءات رفع الدعوى، وتبقى العريضة في جوهرها الوسيلة الإجرائية الأساسية التي يتم من خلالها افتتاح الخصومة القضائية، إذ لا يمكن تصور قيام الدعوى دون تقديم عريضة مستوفية للشروط القانونية.<sup>1</sup>

وفي صورتها التقليدية، تعرف العريضة بأنها وثيقة مكتوبة تتضمن طلباً أو ادعاء موجهاً إلى جهة قضائية مختصة، تهدف إلى عرض وقائع النزاع وبيان الطلبات والأسانيد القانونية، كما تعتبر عريضة الدعوى مذكرة قانونية مكتوبة تودع لدى أمانة الضبط، وتتضمن عرضاً موجزاً للوقائع والطلبات ووسائل الدفاع، ويتم توقيعها من المدعي أو محاميه مع احترام الآجال والإجراءات القانونية<sup>2</sup>

أما العريضة الإلكترونية، فقد ظهرت نتيجة التحول نحو الرقمنة في العمل القضائي، حيث تعرف بأنها شكل حديث من العرائض يتم تقديمه عبر الوسائل الإلكترونية، ويتضمن التماساً موجهاً إلى

<sup>1</sup> ماجدة شهنيز بودوح، «التعديلات الواردة على شروط رفع الدعوى الإدارية في القانون الجزائري»، مجلة الاجتهاد القضائي، ع12، بسكرة، الجزائر، 2016، ص317.

<sup>2</sup> ماجدة شهنيز بودوح، المرجع نفسه، ص317.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

جهة قضائية معينة عبر شبكة الإنترنت، ويتم التوقيع عليه إلكترونياً من خلال معطيات رقمية مثل الاسم الكامل والبريد الإلكتروني، مع إمكانية إرساله عبر البريد الإلكتروني أو المنصات الرقمية الرسمية<sup>1</sup>.

وبذلك يمكن اعتبار العريضة الإلكترونية وثيقة قانونية مكتوبة وفق الشروط الشكلية التي يحددها القانون، يتم إعدادها من طرف المدعي أو محاميه، وتودع عبر الوسائل الرقمية لدى الجهة القضائية المختصة، مع ضرورة احترام القواعد الإجرائية التي تضمن صحتها وقبولها.

ومن حيث المقارنة، فإن العريضة التقليدية تقوم على الإيداع الورقي المباشر لدى أمانة الضبط، وهو ما يستلزم الحضور المادي للمتقاضي أو ممثله القانوني، في حين تعتمد العريضة الإلكترونية على الوسائل الرقمية مثل المنصات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني، مما يسمح برفع الدعوى عن بعد دون الحاجة إلى التنقل<sup>2</sup>.

كما أن كلا الشكلين يشتركان في العناصر الجوهرية ذاتها، والمتمثلة في بيانات الأطراف، عرض الوقائع، الطلبات، والوسائل القانونية، غير أن الاختلاف الجوهري بينهما يكمن في الوسيلة التقنية المعتمدة في الإيداع، وليس في الطبيعة القانونية للعريضة أو مضمونها<sup>3</sup>.

وتتميز العريضة الإلكترونية بكونها آلية حديثة تهدف إلى تسريع الإجراءات القضائية وتقليل التعقيدات الإدارية، كما تسهم في تقريب العدالة من المواطن من خلال تقليص الحاجة إلى التنقل إلى الجهات القضائية، وهو ما يندرج ضمن سياسة عصرنة قطاع العدالة.

وفي المقابل، فإن هذا التحول الرقمي يفرض ضرورة توفير مجموعة من الضمانات القانونية والتقنية، أهمها التحقق من هوية أطراف الدعوى، وضمان سلامة الوثائق المرسلة، وحماية المعطيات الشخصية، إضافة إلى اعتماد نظام التوقيع الإلكتروني كوسيلة قانونية لإثبات صحة العريضة ومصدرها<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> أحلام حراش، «الإيداع الإلكتروني للدعوى الإدارية في الجزائر بين الموجود والمنشود»، مجلة البحوث والدراسات، م 22، ع 02، الوادي، الجزائر، 2025، ص 149.

<sup>2</sup> مريم غالم؛ أشواق قواسمي، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة نخلد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2025، ص 47.

<sup>3</sup> كمال دحمان، «الخصوصية الإجرائية لقبول الدعوى الإدارية أمام الجهات القضائية الإدارية في إطار القانون 08-09»، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، م 06، ع 02، تيسمسيلت، الجزائر، 2022، ص 213.

<sup>4</sup> سامية غراب، ماجدة شهنار بودوح، «التقاضي الإلكتروني أمام جهات القضاء الإداري في ظل عصرنة قطاع العدالة في الجزائر»، مجلة الحقوق والحريات، م 12، ع 02، بسكرة، الجزائر، 2024، ص 163.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

كما يرتبط نجاح العريضة الإلكترونية بمدى توفر بنية رقمية متطورة داخل المؤسسات القضائية، تشمل منصات إلكترونية مؤمنة وقواعد بيانات موحدة، بما يسمح بمعالجة العرائض بشكل سريع وفعال، ويضمن استمرارية المرفق القضائي في إطار رقمي حديث<sup>1</sup>.

ومن الناحية القانونية، فإن العريضة الإلكترونية لا تعد بديلا كاملا للعريضة التقليدية، وإنما تمثل امتدادا لها، حيث تجمع بين نفس القواعد القانونية مع اختلاف الوسيلة التقنية فقط، مما يجعلها تطورا إجرائيا في منظومة التقاضي دون المساس بجوهره.

وعليه، فإن العريضة الإلكترونية تعد خطوة مهمة نحو تحديث النظام القضائي، من خلال إدماج التكنولوجيا في الإجراءات القضائية، مع الحفاظ على ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع، بما يحقق التوازن بين الفعالية الإجرائية والحماية القانونية للمتقاضين.

### الفرع الثاني: أهداف العريضة الإلكترونية وأهميتها في تسريع الإجراءات

يهدف هذا الفرع إلى إبراز الغايات التي يسعى إليها اعتماد العريضة الإلكترونية، خاصة ما يتعلق بتسريع الإجراءات القضائية، وتبسيط التقاضي، وتحسين فعالية المرفق القضائي.

#### البند الأول: أهداف العريضة الإلكترونية

تعد العريضة الإلكترونية من أهم الوسائل الحديثة التي اعتمدها المشرع في إطار عصنة مرفق العدالة، حيث تهدف أساسا إلى تطوير أساليب رفع الدعوى الإدارية بما ينسجم مع التحول الرقمي في الإدارة القضائية، ويقصد بها ليس فقط تغيير الوسيلة التقليدية، بل إعادة تنظيم طريقة مباشرة الخصومة القضائية بشكل أكثر سرعة وفعالية.

ومن أبرز أهداف العريضة الإلكترونية تسريع إجراءات التقاضي من خلال تقليص الوقت المستغرق في إيداع العرائض ومعالجتها داخل المحاكم، حيث أصبح بإمكان المتقاضي رفع دعواه عن بعد دون الحاجة إلى التنقل المادي إلى مقر المحكمة، وهو ما يساهم في تقليص الضغط على مصالح أمانة الضبط<sup>2</sup>

<sup>1</sup> صورية غربي، «نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية»، م 18، ع 01، عين تموشنت، الجزائر، 2023، ص 147.

<sup>2</sup> أحلام حراش، المرجع السابق، ص 149.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

كما تهدف إلى تبسيط الإجراءات القضائية من خلال اعتماد نماذج رقمية موحدة لإدخال البيانات، مما يقلل من الأخطاء الشكلية التي كانت تؤدي سابقا إلى رفض العرائض أو تأخير الفصل فيها، ويجعل عملية التسجيل أكثر دقة وتنظيما<sup>1</sup>

ومن بين الأهداف كذلك تعزيز نجاعة المرفق القضائي من خلال رقمنة الملفات القضائية، مما يسمح بمعالجة القضايا بشكل أسرع، وتسهيل عمل القضاة وكتاب الضبط في الوصول إلى المعلومات وتتبع مسار الدعوى بدقة<sup>2</sup>.

كما تهدف العريضة الإلكترونية إلى تقليص الطابع الورقي للإجراءات القضائية، بما يساهم في تحديث الإدارة القضائية والانتقال من النظام التقليدي إلى النظام الرقمي، وهو ما يدخل ضمن سياسة إصلاح العدالة وتحديثها.

إضافة إلى ذلك، تسعى إلى تحسين التواصل بين أطراف الدعوى والجهات القضائية، من خلال اعتماد الوسائل الإلكترونية في الإشعارات والتبليغات، بما يضمن سرعة وصول المعلومة وفعالية التفاعل الإجرائي بين الأطراف.

### البند الثاني: أهمية العريضة الإلكترونية

تكتسي العريضة الإلكترونية أهمية بالغة في المنظومة القضائية الحديثة، باعتبارها آلية أساسية لتحقيق عصرنه قطاع العدالة وتسهيل ولوج المتقاضين إلى القضاء دون عوائق مكانية أو زمنية، وتتمثل أهميتها في:<sup>3</sup>

- تقريب العدالة من المواطن، إذ تمكنه من رفع دعواه من أي مكان وفي أي وقت عبر المنصات الرقمية، مما يزيل العوائق الجغرافية ويجعل الخدمة القضائية أكثر مرونة وفعالية.
- كما تساهم في تعزيز مبدأ الشفافية داخل المرفق القضائي، من خلال تقليل التدخل البشري في معالجة العرائض، والاعتماد على أنظمة رقمية مؤمنة لتسجيل البيانات ومتابعة الإجراءات، مما يحيد من الأخطاء والتجاوزات .

<sup>1</sup> كمال دحمان ، المرجع السابق، ص213.

<sup>2</sup> مريم غالم؛ أشواق قواسمي ، المرجع السابق، ص47

<sup>3</sup> سامية غراب؛ ماجدة شهياناز بودوح، المرجع السابق، ص163.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

- تخفيف العبء الإداري على المحاكم، عبر تقليل استعمال الوثائق الورقية وتنظيم الملفات إلكترونياً، مما ينعكس إيجاباً على سرعة معالجة القضايا وجودة العمل القضائي.
- تعزيز العريضة الإلكترونية حق التقاضي باعتباره حقاً دستورياً، من خلال تسهيل ممارسته وتوفير وسائل حديثة تسمح للأفراد بالوصول إلى القضاء دون تعقيدات إجرائية تقليدية.
- دعم التحول الرقمي للدولة، باعتبارها جزءاً من مشروع شامل يهدف إلى رقمنة الإدارة القضائية وتحسين أداء المرافق العمومية، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

وعليه، فإن العريضة الإلكترونية لا تمثل مجرد وسيلة إجرائية جديدة، بل تعد أداة استراتيجية لتحديث القضاء وتحقيق الفعالية والسرعة والشفافية في آن واحد، مع الحفاظ على ضمانات العدالة الإجرائية<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: نطاق تطبيق العريضة الإلكترونية في القضاء

يعد إدخال العريضة الإلكترونية ضمن المنظومة الإجرائية القضائية أحد مظاهر التحول الرقمي الذي يشهده قطاع العدالة، غير أن هذا التحول لم يأت بصورة شاملة وفورية، بل تم اعتماده بشكل تدريجي ومحدود وفق ما تسمح به البنية القانونية والتقنية المتوفرة، لذلك فإن تحديد المجالات التي تطبق فيها العريضة الإلكترونية يكتسي أهمية خاصة لفهم مدى تطور الرقمنة داخل القضاء.

في التشريع الجزائري، يظهر أن تطبيق العريضة الإلكترونية يرتبط أساساً بمرحلة القضاء الإداري، حيث سمح المشرع بإمكانية رفع الدعوى أمام المحاكم الإدارية إلكترونياً إلى جانب الطريقة التقليدية الورقية، وذلك في إطار تحديث وسائل التقاضي وتسهيل ولوج المتقاضين إلى العدالة<sup>2</sup>.

ويفهم من ذلك أن المشرع لم يجعلها بديلاً كاملاً عن العريضة الورقية، بل وسيلة موازية لها.

يمتد هذا التطبيق ليشمل مختلف الجهات القضائية الإدارية، وعلى رأسها المحاكم الإدارية باعتبارها جهة التقاضي الأولى، إضافة إلى المحاكم الإدارية للاستئناف ومجلس الدولة، حيث يتم توجيه العرائض ومعالجتها عبر أنظمة رقمية تسمح بتسجيلها وتوزيعها وفق قواعد الاختصاص، بما يضمن تنظيم العمل القضائي وتسريع معالجة الملفات.

كما يشمل هذا النظام أطراف الخصومة الإدارية، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين أو إدارات عمومية، مع اختلاف في كيفية التمثيل القانوني، إذ يبرز دور المحامي بشكل أساسي في إعداد

<sup>1</sup> أحلام حراش، المرجع السابق، ص 149.

<sup>2</sup> كمال دحمان، المرجع السابق، ص 214.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

العريضة وإيداعها إلكترونياً، خاصة في الحالات التي يفرض فيها القانون التمثيل الوجوبي، مع اعتماد وسائل التحقق الرقمي من الهوية والتوقيع الإلكتروني<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى، لا يقتصر تطبيق العريضة الإلكترونية على مرحلة رفع الدعوى فقط، بل يمتد ليشمل بعض الإجراءات اللاحقة مثل تبادل المذكرات، إرسال الوثائق، والتبليغات القضائية، مما يعكس توجهاً نحو رقمنة جزئية ومتدرجة لمراحل الخصومة وليس فقط مرحلة الإيداع<sup>2</sup>

غير أن هذا التطبيق يبقى مرتبطاً بمدى توفر البنية التحتية الرقمية داخل المرفق القضائي، من حيث وجود منصات إلكترونية مؤمنة، وقواعد بيانات موحدة، وأنظمة اتصال تضمن سلامة وسرية المعطيات، وهو ما يجعل نجاح هذا النظام مشروطاً بتطور الجانب التقني والمؤسسي.

كما أن التطبيق الحالي للعريضة الإلكترونية لا يزال في مرحلة الانتقال بين النظام الورقي والنظام الرقمي، حيث لم يتم الاستغناء النهائي عن العريضة التقليدية، بل يتم العمل بالنظامين معاً، إلى حين استكمال تعميم الرقمنة على مختلف مستويات التقاضي.

وبالتالي فإن العريضة الإلكترونية تمثل في الوقت الراهن آلية تنظيمية موازية للعريضة التقليدية، تهدف إلى تحسين أداء القضاء وتخفيف العبء الإداري وتسريع الإجراءات، دون أن تمس بالضمانات الجوهرية التي تحكم الخصومة القضائية، وهو ما يجعلها خطوة انتقالية نحو قضاء أكثر حداثة وفعالية<sup>3</sup>.

### الفرع الرابع: العلاقة بين العريضة الإلكترونية وحقوق الدفاع

تعد حقوق الدفاع من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القضائي، إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ المحاكمة العادلة وضمان تكافؤ الفرص بين أطراف الخصومة، ومع إدخال العريضة الإلكترونية ضمن آليات رفع الدعوى، برزت ضرورة إعادة تقييم مدى تأثير هذا النمط الإجرائي الجديد على ممارسة حقوق الدفاع، ومدى قدرته على تعزيزها أو تقييدها.

في الأصل، لا تحدث العريضة الإلكترونية تغييراً في القواعد الجوهرية للخصومة القضائية، لأن مضمون حقوق الدفاع يظل ثابتاً سواء تعلق الأمر بإجراءات تقليدية أو إلكترونية، حيث يحتفظ الخصوم بحقوقهم في تقديم الدفوع، والمذكرات، والوثائق، والرد على ادعاءات الطرف الآخر وبذلك فإن العريضة

<sup>1</sup> أحلام حراش، المرجع السابق، ص 151.

<sup>2</sup> سامية غراب؛ ماجدة شهنواز بودوح، المرجع السابق، ص 164.

<sup>3</sup> مريم غالم؛ أشواق قواسمي، المرجع السابق، ص 48.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

الإلكترونية تمثل مجرد وسيلة تقنية لإيصال الطلب القضائي إلى الجهة المختصة دون أن تمس طبيعة الحق في التقاضي<sup>1</sup>

غير أن أهمية العريضة الإلكترونية في مجال حقوق الدفاع تظهر بشكل خاص في مرحلة الإيداع والتواصل الإجرائي، إذ مكنت المتقاضين والمحامين من تقديم العرائض والوثائق في وقت قصير ودون قيود مكانية، مما ساهم في تعزيز فعالية الدفاع وتسريع الاستجابة القضائية، كما أن اعتماد الأنظمة الرقمية في تبادل المذكرات سمح بتقليص الفجوة الزمنية بين تقديم الدفاع والرد عليه، وهو ما يدعم مبدأ المواجهة بين الخصوم بصورة أكثر ديناميكية.

ومن الجوانب المهمة كذلك أن العريضة الإلكترونية ساهمت في توسيع نطاق الوصول إلى العدالة، خاصة بالنسبة للأطراف التي تواجه صعوبات في التنقل أو البعد الجغرافي عن مقر المحكمة، مما جعل ممارسة حق الدفاع أكثر سهولة ومرونة، وبالتالي أكثر شمولاً وعدالة.

وفي المقابل، فإن هذا التحول الرقمي يفرض ضرورة توفير ضمانات قوية لحماية حقوق الدفاع، وعلى رأسها ضمان صحة التبليغات الإلكترونية وفعاليتها، لأن التبليغ يعد الحلقة الأساسية التي يتمكن من خلالها الخصم من ممارسة حقه في الرد والدفاع فأى خلل في التبليغ الإلكتروني قد يؤدي إلى الإخلال الجسيم بمبدأ المواجهة بين الخصوم.

كما تبرز مسألة حماية البيانات والمعطيات الشخصية كأحد أهم عناصر ضمان حقوق الدفاع في البيئة الرقمية، حيث يجب أن تكون المنصات القضائية الإلكترونية مؤمنة بشكل كاف ضد الاختراق أو فقدان المعلومات أو التلاعب بها، لأن أي مساس بسرية الوثائق القضائية قد ينعكس سلباً على نزاهة الإجراءات<sup>2</sup>

ومن جهة أخرى، فإن اعتماد التوقيع الإلكتروني يمثل ضماناً إضافية لحماية حقوق الدفاع، لأنه يثبت هوية أطراف الخصومة ويمنع الإنكار أو التزوير، كما يضمن أن العريضة صادرة فعلاً عن صاحبها أو ممثله القانوني، وهو ما يعزز الثقة في صحة الإجراءات الإلكترونية وموثوقيتها<sup>3</sup>

<sup>1</sup>دحمان كمال، المرجع السابق، ص215

<sup>2</sup>سامية غراب؛ ماجدة شهنواز بودوح، المرجع السابق، ص164.

<sup>3</sup>أحلام حراش، المرجع السابق، ص152.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

كما أن الرقمنة ساهمت في تعزيز مبدأ المساواة بين الخصوم، من خلال تمكين جميع الأطراف من الاطلاع على الملف القضائي في نفس الظروف الزمنية، وتقديم دفعوهم عبر نفس القنوات الإلكترونية، مما يقلل من الفوارق الإجرائية التي كانت قد تنشأ في النظام التقليدي بسبب التأخير أو صعوبة الوصول إلى الملف.

ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن فعالية حقوق الدفاع في النظام الإلكتروني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الوعي الرقمي لدى المتقاضين والمحامين، إضافة إلى جاهزية البنية التحتية التقنية للمحاكم، لأن أي خلل تقني أو ضعف في استخدام المنصات الرقمية قد يؤثر بشكل غير مباشر على ممارسة حق الدفاع.

وعليه، يمكن القول إن العريضة الإلكترونية تمثل تطوراً إيجابياً في دعم حقوق الدفاع، من خلال تسهيل الإجراءات وتسريعها وتوسيع نطاق الوصول إلى القضاء، لكنها في الوقت نفسه تتطلب منظومة قانونية وتقنية متكاملة لضمان عدم تحول الرقمنة إلى عائق إجرائي يمس جوهر الحق في الدفاع، بل لتكون وسيلة لتعزيزه وترسيخه ضمن بيئة قضائية حديثة وفعالة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: آليات وإجراءات رفع الدعوى إلكترونياً

يعد الانتقال إلى نظام رفع الدعوى إلكترونياً من أهم مظاهر عصرنة العدالة في الجزائر، إذ لم يعد التقاضي مقتصرًا على الإيداع الورقي التقليدي، بل أصبح بالإمكان استعمال الوسائط الرقمية والمنصات الإلكترونية الرسمية لرفع العريضة ومتابعة سير الدعوى ويقوم هذا النظام على مجموعة من الإجراءات المتتابعة التي تهدف إلى ضمان صحة العريضة، وسلامة البيانات، وسرعة المعالجة القضائية، مع الحفاظ على الضمانات القانونية للخصوم وقد جاء هذا التوجه في إطار التعديلات التي مست قانون الإجراءات المدنية والإدارية، خاصة ما تعلق بالمادة 815<sup>2</sup> المعدلة التي سمحت برفع الدعوى بالطريق الإلكتروني إلى جانب الطريقة التقليدية.

### الفرع الأول: خطوات تقديم العريضة عبر المنصات الرقمية الرسمية

تمر عملية تقديم العريضة الإلكترونية عبر المنصات القضائية الرسمية بعدة مراحل متكاملة، تشكل في مجموعها الإطار الإجرائي لرفع الدعوى إلكترونياً، ويمكن عرضها على النحو التالي:

<sup>1</sup> مريم غالم؛ أشواق قواسمي، المرجع السابق، ص 48.

<sup>2</sup> المادة 815 من ق. ا.ج، م. اد. م. م السالف الذكر.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

### البند الأول: مرحلة إنشاء الحساب والدخول إلى المنصة القضائية

تعد هذه المرحلة المدخل الأساسي لنظام التقاضي الإلكتروني، حيث يقوم المتقاضي أو محاميه بإنشاء حساب خاص على المنصة الرقمية التابعة للجهة القضائية المختصة، وذلك بإدخال بيانات تعريفية دقيقة مثل الاسم واللقب، البريد الإلكتروني، رقم الهاتف، وأحيانا رقم التعريف المهني بالنسبة للمحامين.<sup>1</sup>

ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان التحقق المسبق من هوية المستخدم، ومنع أي انتحال للصفة، وهو ما يرسخ مبدأ الأمن القانوني داخل البيئة الرقمية القضائية كما يتم ربط حساب المحامي بقاعدة بيانات مهنية تسمح بالتأكد من صفته القانونية ومزاولة حق الترافع أمام الجهات القضائية.<sup>2</sup>

وتعتمد هذه المرحلة على آليات تحقق إلكترونية متعددة مثل رمز التنغيع المرسل عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني، بما يضمن أن المستخدم هو صاحب الحساب الحقيقي وتعد هذه الخطوة أساسية لأنها تمثل نقطة الانطلاق لجميع الإجراءات اللاحقة داخل المنصة.<sup>3</sup>

كما أن النظام يقوم بإنشاء ملف رقمي دائم لكل مستخدم، تسجل فيه جميع العمليات القضائية المنجزة، بما في ذلك إيداع العرائض وتتبع القضايا، وهو ما يجعل المنصة بمثابة سجل إلكتروني شامل للخصومة القضائية.<sup>4</sup>

### البند الثاني: مرحلة إدخال البيانات المتعلقة بالعريضة

بعد الدخول إلى المنصة، ينتقل المستخدم إلى ملء نموذج العريضة الإلكتروني، والذي يتضمن بيانات أساسية تماثل تلك الواردة في العريضة الورقية، مثل بيانات الأطراف، موضوع الدعوى، الوقائع، والطلبات القانونية.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> آمنة حرار ؛ حورية بن احمد ، « إجراءات رفع الدعوى الإدارية الكترونيا، مجلة الدراسات القانونية»، مجلة الدراسات القانونية، م10، ع02، تلمسان، الجزائر، 2024، ص25.

<sup>2</sup> سامية غراب، ماجدة شهنواز بودوح، المرجع السابق، ص166.

<sup>3</sup> صورية غربي، المرجع السابق، ص173.

<sup>4</sup> مريم غالم؛ أشواق قواسمي ، المرجع السابق، ص47.

<sup>5</sup> المادة 15 من من ق. اج، م. اد . م. م ، السالف الذكر .

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

ويعتبر هذا الإجراء تطبيقاً عملياً لمضمون المادة 15 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، غير أن الفرق يكمن في الوسيط الإلكتروني الذي يسمح بمعالجة البيانات بشكل آلي وسريع، مما يقلل من الأخطاء الشكلية ويسهل عملية القيد.<sup>1</sup>

كما تتيح هذه المرحلة إمكانية التحقق الآلي من اكتمال البيانات قبل الانتقال إلى المرحلة الموالية، حيث لا يمكن إرسال العريضة إذا كانت ناقصة من حيث العناصر الأساسية.

### البند الثالث: مرحلة إرفاق الوثائق والمستندات

في هذه المرحلة يقوم المتقاضي أو محاميه بإرفاق الوثائق الداعمة للعريضة بصيغة إلكترونية، مثل القرارات الإدارية، العقود، أو المستندات المثبتة للحق المدعى به.<sup>2</sup>

ويشترط أن تكون هذه الوثائق واضحة وسليمة من الناحية التقنية والقانونية، وقابلة للقراءة، وذلك لضمان حجيتها عند عرضها على القاضي كما أن النظام يسمح بحفظها داخل الملف الرقمي للقضية بطريقة منظمة وآمنة.

### البند الرابع: مرحلة التوقيع الإلكتروني

يعد التوقيع الإلكتروني من أهم الضمانات القانونية للعريضة الإلكترونية، حيث يستخدم لإثبات هوية الموقع سواء كان محامياً أو ممثلاً قانونياً ويكتسب هذا التوقيع نفس الحجية القانونية للتوقيع اليدوي متى استوفى الشروط القانونية المنصوص عليها في التشريع المتعلق بالتوقيع الإلكتروني.<sup>3</sup>

كما يساهم هذا الإجراء في تعزيز الثقة في المعاملات القضائية الرقمية، ويحول دون الطعن في صحة العريضة من حيث نسبتها إلى صاحبها.

<sup>1</sup> عبد الطيف سنيي، «حورية بن أحمد، التقاضي في المادة الادارية باستعمال الوسائل الالكترونية في الجزائر»، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، م 10، ع 02، تلمسان، الجزائر، 2025، ص125.

<sup>2</sup> صورية غربي، المرجع السابق، ص174.

<sup>3</sup> قانون 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، السالف الذكر.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

### البند الخامس: مرحلة التحقق من البيانات والمراجعة الآلية

بعد التوقيع الإلكتروني، يقوم النظام المعلوماتي للمحكمة بإجراء مراجعة آلية للعريضة، للتأكد من اكتمال البيانات وصحتها الشكلية وفي حال وجود نقص أو خطأ، يتم إشعار المستخدم إلكترونياً لتصحيحه قبل قبول الإيداع.<sup>1</sup>

ويهدف هذا الإجراء إلى تقليل نسبة رفض العرائض لاحقاً، وضمان فعالية المعالجة القضائية منذ البداية.

### البند السادس: مرحلة دفع الرسوم القضائية إلكترونياً

بعد قبول العريضة شكلياً، يتم توليد رقم فاتورة إلكترونية خاصة بالدعوى، ولا يمكن الانتقال إلى المرحلة النهائية دون تسديد الرسوم القضائية عبر وسائل الدفع الإلكتروني المعتمدة.<sup>2</sup>

ويهدف هذا الإجراء إلى ربط الدعوى بحقوق الخزينة العمومية، وضمان شفافية التحصيل المالي، إضافة إلى تسهيل عملية الدفع دون الحاجة إلى التنقل إلى المحكمة.

### البند السابع: مرحلة تسجيل العريضة وقيد الدعوى

بعد استكمال جميع المراحل السابقة، يتم تحويل العريضة إلى أمانة ضبط المحكمة المختصة، حيث يتم تسجيلها في السجل الإلكتروني للدعوى، ومنحها رقم قضية رسمي، مع تحديد تاريخ الجلسة.<sup>3</sup>

كما يتم إشعار الأطراف بقبول العريضة أو طلب استكمالها عبر البريد الإلكتروني أو عبر المنصة القضائية.

### البند الثامن: مرحلة المتابعة الإلكترونية للملف القضائي

بعد تسجيل الدعوى، يتم تمكين الأطراف من متابعة ملف القضية إلكترونياً، بما يشمل تبادل المذكرات، الاطلاع على التبليغات، وتتبع مراحل سير الدعوى، وهو ما يعزز مبدأ الشفافية ويقلل من الحاجة إلى التنقل إلى المحكمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سامية غراب، ماجدة شهباز بودوح، المرجع السابق، ص 166.

<sup>2</sup> مريم غالم؛ أشواق قواسمي، المرجع السابق، ص 48.

<sup>3</sup> وزارة العدل الجزائرية، بيان الشباك الإلكتروني الوطني بتاريخ 08 ماي 2023.

### الفرع الثاني: التحقق من البيانات الشكلية والموضوعية للعريضة

يعد التحقق من البيانات الشكلية والموضوعية للعريضة الإلكترونية من أهم المراحل الإجرائية في نظام التقاضي الإلكتروني، إذ يهدف إلى ضمان قبول الدعوى من الناحية القانونية قبل قيدها وتسجيلها، وذلك من خلال التأكد من استيفاء العريضة لجميع الشروط القانونية المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية ويكتسي هذا الإجراء أهمية خاصة لأنه يمثل مرحلة تصفية أولية تمنع دخول العرائض غير المستوفية للشروط إلى مسار الخصومة القضائية.<sup>2</sup>

ويتم هذا التحقق إما بطريقة آلية عبر النظام المعلوماتي القضائي، أو عن طريق أعوان أمانة الضبط، وفق منظومة رقمية تجمع بين الرقابة التقنية والرقابة القانونية، بما يضمن فعالية الإجراءات وسلامتها.

### البند الأول: التحقق من البيانات الشكلية للعريضة

يقصد بالبيانات الشكلية تلك العناصر التي يجب أن تتضمنها العريضة وفق ما نصت عليه المادة 15 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، والتي تشكل الإطار القانوني العام لأي دعوى قضائية، سواء كانت إلكترونية أو ورقية.<sup>3</sup>

### أولاً: التحقق من بيانات الأطراف

يتم التأكد من إدراج البيانات الكاملة للمدعي والمدعى عليه، مثل الاسم واللقب والموطن، وفي حالة الأشخاص المعنوية يتم تحديد طبيعتها القانونية ومقرها الاجتماعي وصفة ممثليها القانوني أو الاتفاقي.<sup>4</sup>

ويهدف هذا التحقق إلى ضمان تحديد الهوية القانونية للأطراف بدقة، وتقادي أي غموض قد يؤثر على سير الخصومة.

<sup>1</sup> صورية غربي، المرجع السابق، ص 174.

<sup>2</sup> المادة 15 من ق. ا.ج، م. ا.د. م. م. ، السالف الذكر.

<sup>3</sup> المادة 816 من ق. ا.ج، م. ا.د. م. م. ، السالف الذكر.

<sup>4</sup> كمال دحمان ، المرجع السابق، ص 213.

### ثانيا: التحقق من الجهة القضائية المختصة

يتأكد النظام أو أمين الضبط من أن العريضة موجهة إلى الجهة القضائية المختصة نوعيا وإقليميا، لأن الاختصاص يعد من النظام العام في المنازعات الإدارية، ويترتب على مخالفته عدم قبول الدعوى.<sup>1</sup>

### ثالثا: التحقق من عرض الوقائع والطلبات

يشترط أن تتضمن العريضة عرضا موجزا للوقائع والطلبات والوسائل القانونية التي يستند إليها المدعي، بحيث تسمح للقاضي بالإحاطة بعناصر النزاع.<sup>2</sup>

ويعد هذا العنصر جوهريا لأنه يحدد موضوع الخصومة ويؤسس لعمل القاضي الإداري.

### رابعا: التحقق من إرفاق المستندات

في بعض الحالات يتم التأكد من إرفاق الوثائق المؤيدة للدعوى، أو على الأقل الإشارة إليها، مع إمكانية إيداعها لاحقا إذا تعذر إرفاقها إلكترونيا بسبب حجمها أو طبيعتها.<sup>3</sup>

### البند الثاني: التحقق من البيانات الموضوعية للعريضة

يقصد بالبيانات الموضوعية تلك الشروط الجوهرية المرتبطة بوجود الحق في التقاضي، والتي لا تتعلق بالشكل فقط، بل بمدى قبول الدعوى من الناحية القانونية.

### أولا: التحقق من الصفة والمصلحة

يتم التأكد من أن رافع الدعوى يتمتع بالصفة القانونية والمصلحة الشخصية والمباشرة، باعتبارهما شرطين أساسيين لقبول الدعوى الإدارية.

وفي حالة انتقائهما، يتم التصريح بعدم قبول العريضة شكلا دون الدخول في موضوع النزاع.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المادة 801 من ق. ج. م. د. م. م. ، السالف الذكر.

<sup>2</sup> عبد الطيف سنيقي؛ حورية بن أحمد، المرجع السابق، ص 125.

<sup>3</sup> صورية غربي، المرجع السابق، ص 174.

<sup>4</sup> المادة 13 من ق. ج. م. د. م. م. ، السالف الذكر.

### ثانيا: التحقق من احترام الميعاد

يعد احترام الآجال القانونية لرفع الدعوى من أهم الشروط الموضوعية، حيث تخضع المنازعات الإدارية لآجال محددة، غالباً أربعة أشهر من تاريخ التبليغ أو النشر حسب الحالة.<sup>1</sup>

ويقوم النظام الإلكتروني بتنبيه المستخدم في بعض الحالات المرتبطة بالآجال القانونية لتفادي سقوط الحق في التقاضي.

### ثالثا: التحقق من شرط التمثيل بمحام

في بعض الدعاوى الإدارية، يشترط التمثيل الوجوبي بمحام، خاصة أمام الجهات القضائية الإدارية المتخصصة، ويتم التحقق من هذه الصفة إلكترونياً عبر قاعدة بيانات المحامين أو من خلال التوقيع الإلكتروني المعتمد.<sup>2</sup>

### رابعا: التحقق من دفع الرسوم القضائية

يعد دفع الرسوم القضائية شرطاً إجرائياً أساسياً لقيد الدعوى، ويتم التحقق منه إلكترونياً عبر النظام المالي المرتبط بالمنصة القضائية، حيث لا يتم قبول العريضة إلا بعد التأكد من إتمام الدفع.<sup>3</sup>

### البند الثالث: آلية التحقق الإلكتروني داخل النظام القضائي

يعتمد التحقق من البيانات في البيئة الرقمية على نظام معلوماتي متكامل يقوم بمطابقة البيانات المدخلة مع قواعد بيانات رسمية، بما يسمح بالكشف الآلي عن الأخطاء الشكلية أو النقص في البيانات.

كما يتم إشعار المستخدم مباشرة في حال وجود خلل أو نقص، مع منحه إمكانية تصحيح العريضة قبل تسجيلها النهائي، وهو ما يكرس مبدأ توجيه المتقاضي بدل رفض دعواه مباشرة، ويعزز ضمانات الحق في التقاضي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المادة 829 من ق. ا.ج، م. ا.د. م. م. ، السالف الذكر.

<sup>2</sup> المادة 826 من ق. ا.ج، م. ا.د. م. م. ، السالف الذكر.

<sup>3</sup> مريم غالم؛ أشواق قواسمي ، المرجع السابق، ص47.

<sup>4</sup> سامية غراب؛ ماجدة شهياناز بودوح، المرجع السابق، ص166.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

### الفرع الثالث: التبليغ الإلكتروني للخصوم وطرق التأكد من الاستلام

يعد التبليغ القضائي من الإجراءات الأساسية في سير الخصومة، إذ يترتب عليه إعلام الخصوم بمختلف الإجراءات والقرارات القضائية ومع تطور المنظومة الرقمية، تم اعتماد التبليغ الإلكتروني كآلية حديثة تهدف إلى تسريع الإجراء وتبسيطه ويهدف هذا الفرع إلى بيان كيفية اعتماد التبليغ الإلكتروني داخل النظام القضائي، وطرق التحقق من وصوله إلى الخصوم بشكل صحيح وقانوني.

#### البند الأول: التبليغ الإلكتروني للخصوم

يعتبر التبليغ القضائي من أهم الإجراءات المرتبطة بسير الخصومة القضائية، لأنه الوسيلة القانونية التي يتم من خلالها إعلام الخصوم بالإجراءات والقرارات القضائية الصادرة أثناء سير الدعوى، بما يسمح لهم بممارسة حق الدفاع واحترام مبدأ الوجاهية بين الأطراف ومع التطور التكنولوجي الذي عرفه قطاع العدالة، اتجه المشرع الجزائري إلى اعتماد الوسائل الإلكترونية في مجال التبليغ القضائي، بهدف تسريع الإجراءات القضائية وتخفيف الأعباء المرتبطة بالتبليغ التقليدي.

ويقصد بالتبليغ الإلكتروني ذلك الإجراء الذي يتم من خلاله إرسال الوثائق أو المحررات القضائية باستعمال وسائل إلكترونية حديثة، كالبريد الإلكتروني أو المنصات الرقمية الرسمية أو الرسائل النصية، بهدف إعلام الخصوم بالإجراءات القضائية بصورة قانونية تضمن وصول التبليغ وتحقيق العلم بالإجراء القضائي<sup>1</sup>

وقد جاء اعتماد التبليغ الإلكتروني في إطار سياسة عصرنه العدالة التي تبنتها الدولة الجزائرية، حيث نص القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنه العدالة على إمكانية استعمال الوسائط الإلكترونية في تبادل الوثائق والمحررات القضائية، مع ضرورة احترام الضمانات المتعلقة بأمن المعلومات وسلامة الوثائق الإلكترونية وسرية البيانات المتبادلة.

كما نصت المادة 09 من قانون عصرنه العدالة على أن التبادل الإلكتروني للوثائق القضائية يتم وفق شروط تضمن التعرف على هوية الأشخاص المتبادلين للوثائق، وضمان سلامة المحررات

<sup>1</sup> فهيمة بلول، «التبليغ القضائي (دعامة أساسية لتفعيل التقاضي الإلكتروني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية)»، م 61، ع 04، بجاية، الجزائر، 2024، ص310.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

الإلكترونية، مع إثبات تاريخ الإرسال والاستلام بصورة دقيقة، وهو ما يعكس حرص المشرع على توفير الحماية القانونية للتعاملات القضائية الإلكترونية<sup>1</sup>

ويهدف التبليغ الإلكتروني إلى تسريع سير الدعوى القضائية، من خلال اختصار الوقت اللازم لتبليغ الخصوم، حيث يمكن إرسال الوثائق والإشعارات القضائية بصورة فورية دون الحاجة إلى التنقل أو الاعتماد على الطرق التقليدية، مما يساهم في تسهيل الإجراءات القضائية وتحقيق السرعة المطلوبة في الفصل في النزاعات.

كما يساهم التبليغ الإلكتروني في تخفيف الضغط على الجهات القضائية وأمانات الضبط، لأنه يسمح بحفظ الوثائق إلكترونياً والرجوع إليها بسهولة، إضافة إلى تقليل استعمال الوثائق الورقية وتخفيف التكاليف المرتبطة بالطباعة والتنقل.

ويتم التبليغ الإلكتروني عبر مجموعة من الوسائل التقنية الحديثة، يأتي في مقدمتها البريد الإلكتروني، الذي يعد من أكثر الوسائل استعمالاً في هذا المجال، حيث يتم إرسال الوثائق القضائية إلى العنوان الإلكتروني المصرح به من طرف الخصم أو المحامي أثناء تسجيل الدعوى كما يمكن اعتماد الحساب الإلكتروني الخاص بالمحامي ضمن المنصات الرقمية الرسمية، حيث يتم تبليغ المحامي بالإجراءات القضائية والوثائق المتعلقة بالدعوى بصورة إلكترونية، بما يسمح له بمتابعة الملف القضائي بطريقة أكثر سرعة وتنظيماً

ومن الوسائل المستعملة كذلك الرسائل النصية القصيرة عبر الهاتف المحمول، والتي تستخدم غالباً لإشعار الخصوم بوجود تبليغ إلكتروني أو جلسة قضائية أو إجراء جديد مرتبط بالدعوى.<sup>2</sup>

### البند الثاني: طرق التأكد من استلام التبليغ الإلكتروني

يعتبر التأكد من استلام التبليغ الإلكتروني من أهم الضمانات التي يقوم عليها نظام التقاضي الرقمي، لأن الغاية الأساسية من التبليغ لا تتحقق بمجرد إرسال الإشعار، وإنما بوصوله فعلياً إلى علم الخصم بطريقة تسمح له بممارسة حق الدفاع داخل الآجال القانونية المحددة ولهذا فإن المنظومة

<sup>1</sup> عبد الطيف سنيني؛ حورية بن أحمد، المرجع السابق، ص 127.

<sup>2</sup> فهيمة بلول، المرجع السابق، ص 315-316.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

القضائية الإلكترونية تعتمد على مجموعة من الوسائل التقنية والقانونية التي تهدف إلى إثبات تحقق العلم بالإجراء القضائي بصورة دقيقة وموثوقة.<sup>1</sup>

ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في القضاء الإداري، نظرا لارتباطه المباشر بمبدأ المواجهة بين الخصوم واحترام حقوق الدفاع، إذ لا يمكن ترتيب أي أثر قانوني على التبليغ ما لم يتم التأكد من وصوله إلى المرسل إليه وفق الطرق المعتمدة قانوناً.<sup>2</sup>

### أولاً: الإشعار الإلكتروني بالاستلام

تعتمد المنصات القضائية الإلكترونية على نظام الإشعارات الرقمية الذي يسمح بإثبات وصول الرسالة القضائية إلى الحساب الإلكتروني الخاص بالمتقاضي أو محاميه ويظهر هذا الإشعار عادة بمجرد فتح الرسالة أو الاطلاع على محتواها داخل المنصة القضائية.

كما يقوم النظام بتسجيل تاريخ وساعة الاستلام بشكل آلي، وهو ما يسمح بتحديد بداية سريان الآجال القانونية المتعلقة بالطعن أو الرد أو الحضور للجلسات ويتميز هذا الأسلوب بالدقة مقارنة بالتبليغ التقليدي الذي قد ينثر نزاعات حول تاريخ التبليغ الحقيقي.<sup>3</sup>

ويعد الإشعار الإلكتروني من أهم الأدلة التقنية التي تعتمد عليها الجهة القضائية لإثبات تحقق التبليغ، لأنه يصدر بصورة آلية من النظام المعلوماتي دون تدخل بشري، مما يعزز مصداقيته وحجيته القانونية.

### ثانياً: التسجيل الآلي للعمليات داخل قاعدة البيانات القضائية

يقوم النظام المعلوماتي القضائي بحفظ جميع العمليات الإلكترونية المتعلقة بالتبليغ داخل قاعدة بيانات رقمية خاصة، تشمل بيانات الإرسال والاستلام، ووقت الدخول إلى الحساب القضائي، وطبيعة الوثائق المرسلة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المادة 18 من ق. ا.ج، م. اد . م. م ، السالف الذكر.

<sup>2</sup> المادة 3 من ق. ا.ج، م. اد . م. م ، السالف الذكر.

<sup>3</sup> سامية غراب؛ ماجدة شهيناز بودوح، المرجع السابق، ص166.

<sup>4</sup> صورية غربي، المرجع السابق، ص174.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

ويهدف هذا التسجيل إلى إنشاء أثر رقمي دائم يمكن الرجوع إليه عند وقوع أي نزاع حول صحة التبليغ أو تاريخ استلامه كما تسمح هذه التقنية بتتبع جميع المراحل التي مرت بها الوثيقة الإلكترونية منذ لحظة إرسالها إلى غاية الاطلاع عليها من طرف المرسل إليه.

وتتميز هذه السجلات بكونها توفر حماية تقنية للمعلومات من خلال أنظمة الحفظ والتشفير، مما يجعلها وسيلة فعالة لإثبات صحة الإجراءات القضائية الإلكترونية.

### ثالثا: اعتماد التوقيع الإلكتروني كوسيلة لإثبات الاستلام

في بعض الحالات، يتم التأكد من استلام التبليغ الإلكتروني بواسطة التوقيع الإلكتروني، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمحامين أو الهيئات الرسمية ويقوم المرسل إليه بتأكيد اطلاعه على الوثيقة إلكترونيا باستعمال توقيع رقمي معتمد قانونا.<sup>1</sup>

ويكتسب هذا الإجراء أهمية كبيرة لأنه يوفر دليلا قانونيا على العلم اليقيني بمضمون التبليغ، كما يمنع إمكانية إنكار الاستلام لاحقا ويعد التوقيع الإلكتروني من الوسائل الحديثة التي عززت الثقة في المعاملات القضائية الرقمية، خاصة بعد الاعتراف بحجيته القانونية في التشريع الجزائري.

### رابعا: التحقق عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية

قد تعتمد المنصة القضائية على وسائل مساعدة للتأكد من وصول التبليغ، مثل إرسال رسالة إلى البريد الإلكتروني أو الهاتف المحمول المسجل داخل النظام، تتضمن إشعاراً بوجود تبليغ جديد أو إجراء قضائي مستحدث.<sup>2</sup>

ورغم أن هذه الوسائل لا تعتبر في حد ذاتها تبليغا رسميا مستقلا، إلا أنها تؤدي دورا مهما في تنبيه الخصوم وتقادي ضياع الإشعارات القضائية داخل المنصة الإلكترونية.

كما تساعد هذه الوسائل على تقليل حالات التأخر في الاطلاع على التبليغات، خاصة بالنسبة للمتقاضين الذين لا يقومون بالدخول المستمر إلى حساباتهم القضائية الإلكترونية.

<sup>1</sup> قانون 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، السالف الذكر.

<sup>2</sup> مريم غالم؛ أشواق قواسمي، المرجع السابق، ص48.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

### خامسا: الاعتماد على سجلات الولوج إلى المنصة القضائية

تقوم الأنظمة القضائية الرقمية بتسجيل عمليات الدخول والخروج الخاصة بالمستخدمين، بما في ذلك توقيت الولوج إلى الحساب الإلكتروني والوثائق التي تم الاطلاع عليها.

وتعتبر هذه السجلات قرينة تقنية على تحقق العلم بالتبليغ، خاصة إذا ثبت أن المستخدم قام بفتح الوثيقة أو تحميلها من داخل المنصة القضائية.

كما تسمح هذه التقنية للقاضي أو الجهة المختصة بالتحقق من مدى احترام إجراءات التبليغ عند حدوث أي طعن أو نزاع يتعلق بصحة الإجراء<sup>1</sup>.

### سادسا: الاعتماد على وسائل الحماية والتشفير

تستعمل المنصات القضائية أنظمة تشفير وحماية معلوماتية لضمان وصول التبليغ إلى الشخص المعني فقط، ومنع أي اختراق أو اطلاع غير مشروع على البيانات القضائية.

ويهدف هذا الإجراء إلى ضمان سرية التبليغات القضائية وحماية حقوق الخصوم، خاصة في القضايا التي تتضمن معلومات شخصية أو وثائق حساسة.

كما أن وجود أنظمة الحماية يعزز الثقة في الوسائل الإلكترونية ويقلل من احتمالات التلاعب بالإجراءات أو إنكارها<sup>2</sup>.

### سابعا: دور أمانة الضبط في مراقبة صحة التبليغ الإلكتروني

رغم الطابع الآلي للمنصة القضائية، إلا أن أمانة الضبط تبقى لها سلطة مراقبة مدى صحة التبليغ الإلكتروني، والتأكد من تسجيله داخل النظام بصورة قانونية.

وفي حال وجود خلل تقني أو غموض في إثبات الاستلام، يمكن لأمانة الضبط التدخل للتحقق من السجلات الإلكترونية أو إعادة التبليغ عند الضرورة، حفاظا على حقوق الدفاع وضمانا لصحة الإجراءات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سامية غراب؛ ماجدة شهنواز بودوح، المرجع السابق، ص 167.

<sup>2</sup> قانون 07-18 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، السالف الذكر.

### الفرع الرابع: التحديات العملية وحلولها في النظام الجزائري

رغم المزايا التي يوفرها نظام التقاضي الإلكتروني في تسهيل الإجراءات القضائية وتسريع الفصل في المنازعات، إلا أن تطبيقه في الجزائر لا يزال يواجه العديد من الصعوبات العملية التي تحد من فعاليته وتؤثر على تجسيده الكامل على أرض الواقع وتتنوع هذه التحديات بين صعوبات قانونية وأخرى تقنية وتنظيمية، الأمر الذي يجعل عملية الانتقال من القضاء التقليدي إلى القضاء الإلكتروني عملية تدريجية تتطلب توفير بيئة قانونية وتقنية ملائمة.

ومن أهم التحديات التي تواجه تطبيق التقاضي الإلكتروني في الجزائر القصور التشريعي والتنظيمي، إذ بالرغم من صدور القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، إلا أن هذا القانون لم يتضمن تنظيما شاملا ودقيقا لجميع إجراءات التقاضي الإلكتروني، كما أن العديد من النصوص الإجرائية التقليدية لا تزال غير متكيفة بصورة كاملة مع متطلبات البيئة الرقمية لذلك يبرز ضرورة إدخال تعديلات جوهرية على قوانين الإجراءات المدنية والإدارية وقانون الإجراءات الجزائية بما يسمح بتكريس مختلف صور التقاضي الإلكتروني بصورة أكثر وضوحا وتنظيما<sup>2</sup>.

كما يلاحظ أن بعض المصطلحات المرتبطة بالتقاضي الإلكتروني لا تزال تفتقر إلى تعريف قانوني دقيق، وهو ما يطرح عدة إشكالات عملية تتعلق بتحديد المفاهيم المرتبطة بالمحاكمة الإلكترونية والتبليغ الإلكتروني والتوقيع الرقمي وحجية المستندات الإلكترونية، الأمر الذي قد ينعكس سلبا على التطبيق العملي لهذا النظام<sup>3</sup>.

ومن بين التحديات القانونية أيضا محدودية النصوص المتعلقة بحماية المعاملات الإلكترونية والجرائم المرتبطة بها، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات القضائية والتوقيع الإلكتروني والتصديق الإلكتروني، وهو ما يفرض ضرورة تعزيز الترسنة القانونية بنصوص أكثر دقة وصرامة لضمان أمن المعاملات والإجراءات القضائية الإلكترونية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> صورية غربي، المرجع السابق، ص175.

<sup>2</sup> محمد امين تيراوي، «نحو الكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات»، دائرة البحوث والدراسات القانونية و الساسية، م 09، ع 01، تيبازة، الجزائر، 2025، ص273.

<sup>3</sup> محمد امين تيراوي، المرجع نفسه، ص273.

<sup>4</sup> عبد الطيف سنيوي؛ حورية بن أحمد، المرجع السابق، ص130.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

أما من الناحية التقنية، فإن تطبيق التقاضي الإلكتروني يتطلب توفر بنية تحتية رقمية متطورة، تشمل تجهيز المحاكم والمؤسسات العقابية بوسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات أنترنت ذات تدفق عالي ومستقر، غير أن الواقع العملي يبين وجود نقص واضح في هذا المجال، خاصة في بعض الجهات القضائية التي لا تزال تعاني من ضعف وسائل الاتصال أو انقطاع شبكة الأنترنت، الأمر الذي يؤدي أحيانا إلى تعطيل الجلسات المؤداة عن بعد وتأجيلها.<sup>1</sup>

كما أن نجاح نظام المحادثة المرئية عن بعد يتوقف على توفر أجهزة تقنية متطورة تضمن جودة الصوت والصورة وسلامة نقل البيانات، لأن أي خلل تقني قد يؤثر على السير الحسن للجلسات وعلى ممارسة حقوق الدفاع بصورة طبيعية، خاصة أثناء سماع المتهمين أو الشهود عن بعد.

ومن بين العراقيل العملية أيضا نقص الكفاءات البشرية المتخصصة في مجال التكنولوجيا والإعلام الآلي داخل القطاع القضائي، إذ أن تفعيل التقاضي الإلكتروني لا يقتصر فقط على توفير الوسائل التقنية، بل يتطلب كذلك وجود قضاة وموظفين ومحامين متمكنين من استعمال الأنظمة الإلكترونية الحديثة والتعامل معها بكفاءة لذلك أصبح التكوين المستمر في مجال الرقمنة والتكنولوجيا القضائية ضرورة أساسية لضمان حسن تطبيق هذا النظام.<sup>2</sup>

كما يطرح التقاضي الإلكتروني إشكالات مرتبطة بحماية سرية المعلومات والمعطيات القضائية، خاصة مع استعمال الوسائط الرقمية في تبادل الوثائق والملفات القضائية، الأمر الذي يفرض اعتماد أنظمة حماية إلكترونية متطورة تضمن أمن البيانات وتحول دون اختراقها أو التلاعب بها.

ورغم هذه التحديات، فقد سعت الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتطوير منظومة العدالة الإلكترونية، من خلال ربط الجهات القضائية بشبكة الألياف البصرية، واعتماد الشباك الإلكتروني، وتطوير الخدمات القضائية الرقمية، إضافة إلى توسيع استعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد خاصة في القضايا الجزائية كما عملت وزارة العدل على إدخال أنظمة إلكترونية لتسيير الملفات القضائية والأرشفة القضائي وتبادل المعلومات بين الجهات القضائية المختلفة.

<sup>1</sup> تيراوي محمد امين، المرجع السابق، ص 273.

<sup>2</sup> صورية غربي، المرجع السابق، ص 178.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

ومن الحلول المقترحة لتجاوز هذه الصعوبات ضرورة تحديث المنظومة التشريعية بما يتلاءم مع متطلبات التقاضي الإلكتروني، مع وضع تنظيم قانوني دقيق للإجراءات الإلكترونية المختلفة، بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية داخل المحاكم وتوفير وسائل تقنية حديثة وأمنة<sup>1</sup>.

كما ينبغي تكثيف برامج التكوين لفائدة القضاة وموظفي العدالة والمحامين في مجال استعمال التكنولوجيا الحديثة، مع نشر الثقافة الرقمية داخل الوسط القضائي، بما يسمح بتحقيق انتقال تدريجي وفعال نحو نظام قضائي إلكتروني متكامل.

وعليه، فإن نجاح التقاضي الإلكتروني في الجزائر يبقى مرتبطا بمدى قدرة الدولة على تجاوز مختلف التحديات القانونية والتقنية والتنظيمية، وتوفير بيئة رقمية آمنة ومتطورة تسمح بتحقيق عدالة سريعة وفعالة تواكب التطورات التكنولوجية الحديثة<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني: جلسات التقاضي الإلكتروني والأحكام الصادرة

يعالج هذا المبحث مرحلة متقدمة من التحول الرقمي في القضاء، تتمثل في تنظيم الجلسات الإلكترونية وإصدار الأحكام القضائية عبر الوسائل الرقمية، مع دراسة أهم الضمانات والتحديات المرتبطة بها.

#### المطلب الأول: تنظيم جلسات التقاضي الإلكتروني

يهدف هذا المطلب إلى دراسة كيفية تنظيم الجلسات القضائية الإلكترونية، باعتبارها آلية حديثة لمباشرة إجراءات المحاكمة عن بعد باستخدام الوسائط الرقمية.

#### الفرع الأول: مفهوم الجلسات عن بعد وأهميتها في القضاء الجزائري

يتناول هذا الفرع تعريف الجلسات الإلكترونية عن بعد، مع إبراز أهميتها في تحسين فعالية العمل القضائي وتسهيل إجراءات التقاضي

#### البند الأول: مفهوم الجلسات عن بعد

يقصد بالجلسات القضائية عن بعد تلك الجلسات التي تتم باستعمال وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، خاصة تقنية المحاكمة المرئية، حيث يتم الربط الإلكتروني بين المحكمة وأطراف الدعوى بما

<sup>1</sup> سامية غراب؛ ماجدة شهناز بودوح، المرجع السابق، ص 168.

<sup>2</sup> محمد أمين تيراوي، المرجع السابق، ص 274.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

يسمح بإجراء المحاكمة دون الحضور المادي لجميع الأطراف داخل قاعة الجلسات التقليدية، وتعتمد هذه الجلسات على نقل الصوت والصورة بصورة مباشرة وفورية، بما يضمن تواصل القاضي مع المتقاضين والمحامين والشهود والمتهمين بصورة قانونية ومنظمة.<sup>1</sup>

كما تعرف الجلسات الإلكترونية بأنها وسيلة حديثة لمباشرة إجراءات التقاضي باستخدام الوسائط الرقمية وتقنيات الاتصال عن بعد، وذلك بهدف تسهيل سير العدالة وتحقيق السرعة في الفصل في القضايا مع المحافظة على الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.<sup>2</sup>

وقد تبنى المشرع الجزائري هذا النظام في إطار مشروع عصرنه العدالة، خاصة بعد صدور القانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنه العدالة، الذي سمح بإدخال الوسائل الإلكترونية في العمل القضائي، بالإضافة إلى اعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد في بعض القضايا الجزائية من أجل تسهيل الإجراءات القضائية وتحقيق الأمن القضائي.<sup>3</sup>

### البند الثاني: أهمية الجلسات عن بعد في القضاء الجزائري

تكتسي الجلسات القضائية عن بعد أهمية كبيرة في تطوير المنظومة القضائية الجزائرية، حيث تساهم في تسريع الفصل في القضايا وتقليص الإجراءات التقليدية التي كانت تتطلب وقتا وجهدا كبيرين من مختلف أطراف الدعوى كما تسمح هذه التقنية بتخفيف الضغط على المحاكم وتقليل عدد التنقلات المرتبطة بالإجراءات القضائية.

ومن بين أهم مزايا الجلسات الإلكترونية كذلك ضمان استمرارية مرفق العدالة في الظروف الاستثنائية، كما حدث خلال فترة جائحة كورونا، إذ ساعدت هذه التقنية على استمرار انعقاد الجلسات مع احترام التدابير الصحية، مما ساهم في حماية المتقاضين وموظفي العدالة من مخاطر الاختلاط والتجمعات.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> شفيق بن طيبة « اثر التبليغ القضائي الإلكتروني على سير إجراءات الدعوى الجزائية»، مجلة المعيار، م 15، ع 01، تيسمسيلت، الجزائر، 2024، ص 340.

<sup>2</sup> عبد الطيف سنيني؛ حورية بن أحمد، المرجع السابق، ص 132.

<sup>3</sup> محمد امين تيراوي، المرجع السابق، ص 281.

<sup>4</sup> احمد بن عزوز، « نظام المحاكمة الإلكترونية وفقا لاحكام قانون عصرنه العدالة 03-15»، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، ع خاص، عين تموشنت، الجزائر، 2021، ص 69.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

كما تساهم الجلسات عن بعد في تقليل تكاليف نقل المتهمين المحبوسين من المؤسسات العقابية إلى المحاكم، خاصة في القضايا الخطيرة التي تتطلب إجراءات أمنية مشددة، حيث يتم التواصل بين المحكمة والمؤسسة العقابية بواسطة تقنية الاتصال المرئي المباشر.

إضافة إلى ذلك، تساعد الجلسات الإلكترونية على تحسين فعالية العمل القضائي وتطوير الخدمات القضائية الرقمية، كما تساهم في تقريب العدالة من المواطن وتسهيل الوصول إلى القضاء، خاصة بالنسبة للأشخاص المقيمين في المناطق البعيدة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الضوابط القانونية لعقد الجلسات الإلكترونية

حرص المشرع الجزائري على وضع مجموعة من الضوابط القانونية لتنظيم الجلسات القضائية الإلكترونية، وذلك بهدف ضمان السير الحسن للمحاكمة وتحقيق التوازن بين متطلبات التطور التكنولوجي واحترام مبادئ العدالة وحقوق المتقاضين وقد جاء هذا التنظيم في إطار سياسة عصرنة العدالة التي تبنتها الدولة الجزائرية من خلال إدخال الوسائل الإلكترونية في مختلف الإجراءات القضائية.<sup>2</sup>

كما يشترط لعقد الجلسات الإلكترونية توفر الوسائل التقنية الملائمة التي تضمن نقل الصوت والصورة بصورة واضحة ومستمرة، بما يسمح للقاضي وأطراف الدعوى بمتابعة الجلسة بصورة طبيعية دون انقطاع أو تشويش قد يؤثر على سلامة الإجراءات ويعتبر توفر هذه الوسائل من الضمانات الأساسية لصحة الجلسة الإلكترونية.<sup>3</sup>

ومن بين الضوابط القانونية كذلك ضرورة احترام مبدأ العلنية، باعتباره من المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة، حيث يجب أن تعقد الجلسات الإلكترونية بطريقة تضمن إمكانية متابعتها وفقا للقانون، مع مراعاة الحالات التي يقرر فيها القاضي سرية الجلسة حفاظا على النظام العام أو الآداب العامة أو حماية لبعض الفئات الخاصة.

كما ألزم المشرع بضرورة التأكد من هوية الأشخاص المشاركين في الجلسة الإلكترونية، سواء تعلق الأمر بالمتهم أو الشاهد أو الخبير أو المحامي، وذلك لتفادي أي تلاعب أو انتحال للصفة. ويتم ذلك من خلال اعتماد وسائل التحقق الإلكتروني والوثائق الرسمية التي تثبت هوية الأطراف.

<sup>1</sup> محمد امين تيراوي ، المرجع السابق، ص 281.

<sup>2</sup> عبد الطيف سنيني؛ حورية بن أحمد، المرجع السابق، ص 133.

<sup>3</sup> محمد امين تيراوي ، المرجع السابق، ص 281.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

ويشترط أيضا احترام حقوق الدفاع أثناء انعقاد الجلسة الإلكترونية، حيث يجب تمكين المتهم أو أطراف الدعوى من التواصل مع محاميهم وتقديم دفوعهم ومناقشة وسائل الإثبات بحرية كاملة، دون أي تأثير ناتج عن الوسائل التقنية المستعملة.<sup>1</sup>

ومن الضوابط المهمة كذلك ضمان سلامة البيانات والمعلومات المتداولة أثناء الجلسة الإلكترونية، وذلك من خلال استخدام أنظمة معلوماتية مؤمنة تحمي المعطيات القضائية من الاختراق أو التسريب أو التلاعب، خاصة وأن الملفات القضائية تتضمن معلومات حساسة تتعلق بالأشخاص والقضايا المعروضة أمام القضاء.

كما يتعين توثيق جميع إجراءات الجلسة الإلكترونية بصورة رسمية، سواء عن طريق التسجيل السمعي البصري أو تحرير محاضر إلكترونية تثبت مختلف الإجراءات والتصرّيات التي تمت أثناء انعقاد الجلسة، وذلك حفاظا على حجية الإجراءات وضمانا لحقوق الأطراف.<sup>2</sup>

وعليه، فإن الضوابط القانونية للجلسات الإلكترونية تهدف أساسا إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتكريس مبادئ المحاكمة العادلة، بما يسمح بتطوير العمل القضائي دون المساس بحقوق المتقاضين أو بضمانات العدالة.

### الفرع الثالث: ضمانات حقوق الدفاع خلال الجلسات الإلكترونية

يعد احترام حقوق الدفاع من أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام المحاكمة العادلة، سواء تعلق الأمر بالتقاضي التقليدي أو التقاضي الإلكتروني، لذلك حرص المشرع الجزائري على توفير مجموعة من الضمانات القانونية التي تكفل حماية حقوق أطراف الدعوى أثناء انعقاد الجلسات القضائية الإلكترونية ويهدف ذلك إلى ضمان عدم تأثير الوسائل التكنولوجية المستعملة على سلامة الإجراءات القضائية أو على قدرة الأطراف في ممارسة حقوقهم بصورة كاملة.

ومن أبرز ضمانات حقوق الدفاع خلال الجلسات الإلكترونية تمكين المتهم أو أطراف الدعوى من الحضور والمشاركة الفعلية في إجراءات المحاكمة، حيث يجب أن تتيح تقنية الاتصال المرئي إمكانية

<sup>1</sup> احمد بن عزوز، المرجع السابق، ص70.

<sup>2</sup> عبد الطيف سنيي؛ حورية بن أحمد، المرجع السابق، ص132.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

متابعة جميع مجريات الجلسة بصورة واضحة ومستمرة، بما يسمح للأطراف بفهم ما يدور داخل الجلسة والتفاعل معه بصورة طبيعية<sup>1</sup>.

كما تقتضي حقوق الدفاع تمكين المتهم من الاستعانة بمحاميه والتواصل معه بصورة سرية وأمنة أثناء انعقاد الجلسة الإلكترونية، باعتبار أن حق الاستعانة بمحام يعد من الحقوق الأساسية المكفولة دستوريا وقانونيا لذلك ينبغي توفير وسائل تقنية تسمح بإجراء مشاورات بين المتهم ومحاميه دون مراقبة أو تدخل من أي جهة أخرى.

ومن بين الضمانات الأساسية كذلك حق الأطراف في تقديم دفوعهم وطلباتهم ومناقشة وسائل الإثبات المقدمة أمام المحكمة، حيث يجب أن تمكن الجلسة الإلكترونية جميع الأطراف من التعبير عن آرائهم بحرية كاملة دون قيود تقنية أو تنظيمية قد تؤثر على ممارسة هذا الحق.

كما يقتضي احترام حقوق الدفاع ضمان مبدأ المواجهة بين الخصوم، والذي يعني تمكين كل طرف من الاطلاع على الوثائق والأدلة المقدمة ضده ومناقشتها والرد عليها، وهو ما يستوجب توفير أنظمة إلكترونية تسمح بتبادل المستندات والملفات القضائية بصورة واضحة وأمنة بين مختلف الأطراف.<sup>2</sup>

ويعتبر وضوح الصوت والصورة أثناء الجلسة الإلكترونية من الضمانات الجوهرية أيضا، لأن أي انقطاع أو تشويش في وسائل الاتصال قد يؤثر على فهم التصريحات أو المرافعات، مما قد ينعكس سلبا على حقوق الدفاع وعلى سلامة المحاكمة لذلك يجب التأكد من جاهزية الوسائل التقنية المستعملة قبل انعقاد الجلسة.

كما يجب احترام مبدأ العلنية خلال الجلسات الإلكترونية، باعتباره ضمانا أساسية لتحقيق الشفافية والثقة في العدالة، مع إمكانية استثناء بعض الجلسات التي تتطلب السرية وفقا لما يحدده القانون حفاظا على النظام العام أو الآداب العامة أو حماية لبعض الفئات الخاصة.

ومن الضمانات المهمة كذلك ضرورة توثيق جميع إجراءات الجلسة الإلكترونية بصورة رسمية، سواء عن طريق التسجيل أو تحرير محاضر إلكترونية، وذلك حتى يتمكن الأطراف من الرجوع إليها عند الحاجة، خاصة في حالة الطعن في الأحكام أو المنازعة في صحة الإجراءات.

<sup>1</sup> شفيق بن طيبة ، المرجع السابق، ص340.

<sup>2</sup> عبد الطيف سنيي؛ حورية بن أحمد، المرجع السابق، ص133

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

وعليه، فإن توفير ضمانات حقوق الدفاع خلال الجلسات الإلكترونية يعد شرطاً أساسياً لنجاح نظام التقاضي الإلكتروني وتحقيق العدالة الرقمية، لأن التطور التكنولوجي لا يمكن أن يكون على حساب الحقوق والحريات الأساسية للمتقاضين<sup>1</sup>.

### الفرع الرابع: التوثيق الرقمي لإجراءات الجلسة والحفاظ على السرية

يعد التوثيق الرقمي لإجراءات الجلسات القضائية أحد أهم الآليات التي جاء بها التطور التكنولوجي في مجال العدالة، حيث يقوم على تحويل مختلف إجراءات الجلسة من شكلها التقليدي الورقي إلى شكل إلكتروني يعتمد على الحفظ والمعالجة الرقمية، بما يسمح بضمان دقة الإجراءات وسهولة الرجوع إليها عند الحاجة ويهدف هذا التوثيق إلى إضفاء الحجية القانونية على مختلف الأعمال القضائية المنجزة داخل الجلسة، سواء تعلق الأمر بالمرافعات أو التصريحات أو القرارات الصادرة<sup>2</sup>.

وقد تدخل المشرع الجزائري لتنظيم هذا المجال من خلال تحديد مفهوم جهات التوثيق والتصديق الإلكتروني، حيث نص على أن الموثق هو شخص طبيعي أو معنوي يقوم بمنح شهادات تصديق إلكتروني موصوفة، ويمكنه تقديم خدمات أخرى مرتبطة بمجال التصديق الإلكتروني لفائدة المتدخلين في القطاع الحكومي كما عرفت المادة 12 من نفس القانون مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي يمنح شهادات تصديق إلكتروني موصوفة مع إمكانية تقديم خدمات إضافية في نفس المجال، وهو ما يعكس دور هذه الجهات في ضمان موثوقية التعاملات الإلكترونية داخل المرفق القضائي.

كما حدد المشرع المقصود بالمتدخلين الحكوميين، وهم المؤسسات والإدارات الحكومية والمؤسسات الوطنية المستقلة وكل شخص أو كيان ينتمي إلى القطاع الحكومي بحكم طبيعته أو مهامه، وهو ما يبرز الطابع الرسمي والمؤسساتي لعملية التوثيق الرقمي داخل النظام القضائي<sup>3</sup>.

ومن جهة أخرى، يمكن تعريف التوثيق الرقمي بأنه عملية حفظ وأرشفة الوثائق بمختلف أنواعها، سواء كانت مستندات أو عقود أو تصرفات قانونية أو مخطوطات، وذلك باستعمال الحاسب الآلي والتقنيات الحديثة مثل الحوسبة السحابية والشبكات الإلكترونية والتطبيقات الذكية، إضافة إلى وسائل

<sup>1</sup> محمد امين تيراوي ، المرجع السابق، ص281.

<sup>2</sup> مولود قارة ، « التوثيق الإلكتروني (شكله وإجراءاته) »، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م 06، ع 02، المسيلة، الجزائر، 2021، ص1545.

<sup>3</sup> مولود قارة ، المرجع نفسه، ص1545.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

التخزين الإلكترونية كالأقراص الصلبة والمدمجة، بما يسمح بإعادة استخدامها والرجوع إليها عند الحاجة حتى في حالة تلف الأصول.<sup>1</sup>

وفي إطار ضمان فعالية هذا النظام، يلتزم القائمون على خدمات التوثيق الإلكتروني بمبدأ السرية، حيث يعد الحفاظ على سرية المعلومات من أخطر الالتزامات الملقاة على عاتقهم، باعتبار أن الإخلال بها قد يترتب عنه قيام المسؤولية المدنية أو الجزائية ويهدف هذا الالتزام إلى تعزيز الثقة بين المتعاملين بالوسائل الإلكترونية، خاصة وأن أغلب المعاملات تتم بين أطراف لا تربطهم علاقة مباشرة.<sup>2</sup>

وقد أوجب التشريع المقارن، خصوصا الأوروبي، على جهات التوثيق الإلكتروني عدم الإفصاح عن البيانات ذات الطابع الشخصي إلا بموافقة صاحبها، كما ألزم المشرع التونسي والمصري مزودي خدمات المصادقة الإلكترونية بالحفاظ على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء ممارسة نشاطهم، باستثناء الحالات التي يسمح بها القانون أو التي يوافق عليها صاحب الشهادة إلكترونيا أو كتابيا.<sup>3</sup>

وبذلك فإن التوثيق الرقمي لا يقتصر على مجرد حفظ البيانات، بل يشكل نظاما متكاملًا يجمع بين الحفظ الإلكتروني والحماية القانونية للمعلومات، بما يضمن سلامة الإجراءات القضائية ويعزز الثقة في العدالة الإلكترونية، مع الحفاظ على سرية البيانات وحماية حقوق الأطراف.<sup>4</sup>

### المطالب الثاني: الأحكام القضائية الإلكترونية

يعالج هذا المطلب مرحلة إصدار الأحكام القضائية في البيئة الرقمية، من خلال بيان آليات إصدارها وطرق الطعن فيها والتحديات المرتبطة بتنفيذها.

<sup>1</sup> إبراهيم عبد اللطيف الاعظمي العبيدي، التوثيق الرقمي وأهميته في حفظ الحقوق، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ببني، إدارة البحوث، 2023، ص49.

<sup>2</sup> زهيرة كيسي، «النظام القانوني لجهات التوثيق الإلكتروني»، دفاتر السياسية والقانون، ع 07، تمناست، الجزائر، 2012، ص218.

<sup>3</sup> زهيرة كيسي، المرجع نفسه، ص218.

<sup>4</sup> مولود قارة، المرجع السابق، ص1545.

### الفرع الأول: إصدار الأحكام إلكترونياً

يعد إصدار الأحكام إلكترونياً مرحلة متقدمة ضمن مسار عصرنة العدالة في الجزائر، حيث ينتقل القاضي من مرحلة المداولة إلى مرحلة النطق بالحكم بالاعتماد على الوسائل الرقمية، بعد دراسة ملف الدعوى والتحقق من استيفاء الشروط الشكلية والموضوعية، ومناقشة الدفوع والطلبات المقدمة من الأطراف، ثم غلق باب المرافعة والتوجه نحو المداولة التي تعد الأساس في تكوين القناعة القضائية قبل إصدار الحكم<sup>1</sup>.

وتتم عملية إصدار الحكم الإلكتروني في القضاء الإداري عبر مراحل متتابعة، تبدأ بالمداولة الإلكترونية التي يجتمع فيها القضاة عن بعد بواسطة الوسائل التقنية الحديثة لدراسة الملف وتبادل وجهات النظر دون حضور مادي في نفس المكان، ثم يتم الاتفاق النهائي على منطوق الحكم وأسبابه بعد ذلك تحرر مسودة الحكم التي تتضمن التسبيب القانوني، سواء كانت مكتوبة إلكترونياً أو بوسائل تقليدية، على أن يشارك فيها فقط القضاة الذين حضروا المداولة<sup>2</sup>.

ثم تأتي مرحلة إعداد النسخة الأصلية للحكم باستعمال الحاسوب، حيث يتم تحرير الحكم في شكله النهائي الرسمي مع إمكانية تخزينه وأرشفته إلكترونياً داخل الأنظمة المعلوماتية القضائية، مما يسمح بالحفاظ عليه وسهولة الرجوع إليه وبعدها يتم النطق بالحكم وإعلانه للأطراف، ويعد هذا الإعلان تبليغاً رسمياً خاصة عند نشره عبر المنصات أو الشباك الإلكترونية لوزارة العدل، الذي يتيح للمتقاضين ومحاميهم الاطلاع على الأحكام دون الحاجة إلى التنقل إلى المحكمة.

كما تتيح هذه الآلية الإلكترونية إمكانية متابعة القضايا عن بعد، والاطلاع على منطوق الأحكام، والحصول على نسخ منها عبر البوابة الإلكترونية، وهو ما يساهم في تسهيل الإجراءات القضائية وتقليل الوقت والجهد وتحسين أداء المرفق القضائي<sup>3</sup>.

وبذلك فإن إصدار الأحكام إلكترونياً في الجزائر يمثل آلية حديثة تهدف إلى رقمنة العمل القضائي وتحديثه، مع الحفاظ على نفس الضمانات القانونية المعتمدة في النظام القضائي التقليدي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أحمد محمود المساعدة، «التنظيم القانوني لإصدار حكم التحكيم الإلكتروني»، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، م 12، ع 02، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 37.

<sup>2</sup> أحمد محمود المساعدة، المرجع نفسه، ص 37.

<sup>3</sup> زهيرة كيسي، المرجع السابق، ص 218.

<sup>4</sup> مولود قارة، المرجع نفسه، ص 1546.

### الفرع الثاني: آليات الطعن والاستئناف في الأحكام الإلكترونية

يعد الطعن في الأحكام القضائية إحدى أهم الضمانات القانونية التي يقرها النظام القضائي، حيث يهدف إلى تمكين الخصوم من مراجعة الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية، سواء عن طريق الاستئناف أو إعادة النظر أو غيرها من طرق الطعن المقررة قانوناً، وذلك لضمان تحقيق العدالة وتصحيح ما قد يشوب الحكم من أخطاء ومع تطور القضاء الإلكتروني في الجزائر، أصبح الطعن يتم أيضاً وفق آليات رقمية تعتمد على الوسائل الإلكترونية الحديثة.<sup>1</sup>

وفي إطار نظام التقاضي الإلكتروني، أتاح المشرع إمكانية تقديم الطعون عن بعد عبر المنصات الإلكترونية للمحاكم، حيث يقوم المحكوم عليه بإيداع عريضة الطعن إلكترونياً تتضمن بيانات الحكم المطعون فيه وأسباب الطعن، وذلك من خلال ملء استمارة رقمية مخصصة داخل الموقع الإلكتروني للمرفق القضائي، مما يسمح بتبسيط الإجراءات وتسريعها دون الحاجة للتنقل إلى المحكمة.

كما يتولى النظام الإلكتروني معالجة إجراءات الطعن بشكل آلي، من حيث تسجيل العريضة، وتنظيم الرسوم القضائية، وإجراءات التبليغ الإلكتروني للأطراف، بما يضمن سرعة تبادل المعلومات بين المتقاضين والجهات القضائية إضافة إلى ذلك يمكن للنظام رفض الطعون المقدمة خارج الآجال القانونية بشكل تلقائي، أو التي لا تتوفر على البيانات الأساسية المطلوبة، مما يعزز دقة الإجراءات واحترام القواعد القانونية المنظمة للطعن.<sup>2</sup>

ومن جهة أخرى، يتيح هذا النظام للمتقاضين ومحاميهم متابعة مسار الطعن إلكترونياً، والاطلاع على مراحل المختلفة دون الحاجة إلى التنقل، كما يمكنهم الحصول على المعلومات المتعلقة بالقضية ومنطوق الأحكام عبر البوابات الإلكترونية الخاصة بوزارة العدل أو عبر الشباك الإلكتروني، وهو ما يعكس توجه القضاء الجزائري نحو رقمنة العدالة وتسهيل الوصول إلى المعلومة القضائية.

كما يساهم هذا التحول الرقمي في تعزيز فعالية العدالة من خلال تقليص الآجال الإجرائية وتخفيف الأعباء عن المتقاضين، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الضمانات القانونية الأساسية المرتبطة

<sup>1</sup> محفوظ عبد القادر، «التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة»، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني»، م 12، ع 03، وهران، الجزائر، 2021، ص 986.

<sup>2</sup> أحمد محمود المساعدة، المرجع السابق، ص 38.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

بحق الدفاع وحق الطعن، مما يجعل الطعن الإلكتروني امتدادا حديثا لطرق الطعن التقليدية وليس بديلا عنها.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: التحديات العملية لتنفيذ الأحكام الإلكترونية واستمراريتها

يعد تنفيذ الأحكام القضائية الإلكترونية مرحلة حاسمة في مسار العدالة الرقمية، إلا أن هذا التنفيذ يواجه مجموعة من التحديات العملية التي تعيق تطبيقه بشكل كامل ومستمر في النظام القضائي الجزائري، رغم الجهود المبذولة في إطار عصرنه العدالة واعتماد التقنيات الحديثة.

ومن أبرز هذه التحديات الصعوبات التقنية، حيث إن واقع المنظومة القضائية في الجزائر لا يزال يعاني من نقص في التجهيزات الرقمية وضعف البنية التحتية المعلوماتية، خاصة ما يتعلق بضعف شبكة الإنترنت أو انقطاعها في بعض المناطق، وهو ما يؤثر مباشرة على سير الإجراءات القضائية الإلكترونية، ويؤدي في بعض الحالات إلى تأجيل الجلسات أو تعطيل تنفيذ بعض الإجراءات عن بعد.<sup>2</sup>

كما أن محدودية الإمكانيات التقنية وقلة الخبرة في مجال الوسائط الإلكترونية تشكل عائقا إضافيا أمام التنفيذ الفعلي للأحكام الإلكترونية، إذ لا يزال العمل القضائي يعتمد في كثير من الحالات على الأساليب التقليدية في تسيير الملفات وتنفيذ القرارات القضائية، مما يجعل عملية التحول الرقمي غير مكتملة بشكل فعلي.<sup>3</sup>

إضافة إلى ذلك، توجد تحديات قانونية تتعلق بغياب أو قصور النصوص التشريعية المنظمة بشكل دقيق للتقاضي الإلكتروني وتنفيذ الأحكام الصادرة عنه، حيث لم يواكب الإطار القانوني بشكل كامل التطور التكنولوجي الحاصل، مما يطرح إشكالات تتعلق بكيفية تنفيذ الحكم الإلكتروني وضمان حجّيته القانونية.<sup>4</sup>

ومن جهة أخرى، يرتبط استمرار تنفيذ الأحكام الإلكترونية بمدى جاهزية المؤسسات القضائية والموارد البشرية، حيث يتطلب هذا النظام تكوينًا متخصصًا للقضاة وموظفي المحاكم والمحامين في مجال تكنولوجيا المعلومات، لضمان حسن استخدام الأنظمة الرقمية وتفادي الأخطاء التقنية أو الإجرائية أثناء التنفيذ.

<sup>1</sup> محفوظ عبد القادر، المرجع السابق، ص 987.

<sup>2</sup> محمد أمين تيراوي، المرجع السابق، ص 285.

<sup>3</sup> أحمد محمود المساعدة، المرجع السابق، ص 39.

<sup>4</sup> مولود قارة، المرجع نفسه، ص 1546.

## الفصل الثاني: إجراءات التقاضي الإلكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر

---

كما أن استمرار هذا النظام يرتبط بمدى توفر إرادة تنظيمية وتشريعية لتطوير المنظومة الرقمية، من خلال تحديث القوانين وتدعيم البنية التحتية وربط مختلف الجهات القضائية بشبكة معلوماتية متكاملة، بما يسمح بتعميم التنفيذ الإلكتروني للأحكام القضائية وتعزيز فعاليته مستقبلاً<sup>1</sup>.

وبذلك يمكن القول إن استمرارية تنفيذ الأحكام الإلكترونية في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز هذه التحديات التقنية والقانونية والبشرية، لتحقيق عدالة رقمية فعالة ومتكاملة.

---

<sup>1</sup>زهيرة كيسي، المرجع السابق، ص 219.

### خلاصة الفصل

يتبين من خلال هذا الفصل أن التقاضي الإلكتروني أصبح يشكل أحد أهم ملامح تحديث المرفق القضائي في الجزائر، حيث انتقل العمل القضائي تدريجيا من الأساليب التقليدية المعتمدة على الملفات الورقية والحضور المادي إلى نظام رقمي يعتمد على الوسائل التكنولوجية في مختلف مراحل الخصومة القضائية وقد شمل هذا التحول مرحلة رفع الدعوى عبر العريضة الإلكترونية، ثم مرحلة تنظيم الجلسات القضائية عن بعد، وصولا إلى إصدار الأحكام القضائية إلكترونيا وتبليغها وإتاحة طرق الطعن فيها بوسائل رقمية.

وقد ساهم هذا التطور في تحسين فعالية القضاء من خلال تسريع الإجراءات، وتخفيف العبء الإداري على المحاكم، وتسهيل وصول المتقاضين إلى العدالة دون قيود مكانية أو زمنية، إضافة إلى تعزيز مبدأ الشفافية وتطوير آليات العمل القضائي كما أتاح هذا النظام إمكانيات جديدة في إدارة الملفات القضائية وتبادل الوثائق ومتابعة القضايا بشكل إلكتروني منظم.

ومع ذلك، فإن هذا التحول الرقمي لا يزال يواجه مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليته، سواء على المستوى التقني المرتبط بالبنية التحتية الرقمية وضعف الوسائل التكنولوجية في بعض الأحيان، أو على المستوى القانوني المتعلق بمدى كفاية النصوص المنظمة للتقاضي الإلكتروني، إضافة إلى التحديات البشرية المرتبطة بمدى جاهزية القضاة والموظفين والمتقاضين للتعامل مع هذا النظام.

وبناء على ذلك، يمكن القول إن التقاضي الإلكتروني في الجزائر يمثل خطوة مهمة نحو عصنة العدالة وتطوير المرفق القضائي، إلا أن نجاحه الكامل يبقى مرتبطا بمدى معالجة هذه التحديات وتوفير بيئة قانونية وتقنية متكاملة تضمن تحقيق العدالة الرقمية بكفاءة وفعالية مع الحفاظ على ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر، يتبين أن التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في مختلف المجالات لم يعد مجرد ظاهرة تقنية عابرة، بل أصبح واقعاً يفرض نفسه على جميع المؤسسات والقطاعات، ومن بينها مرفق العدالة الذي يعد من أهم المرافق العمومية وأكثرها ارتباطاً بحماية الحقوق والحريات وتحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع وقد أدى هذا التطور إلى ظهور مفاهيم جديدة في العمل القضائي تقوم على توظيف الوسائل الإلكترونية والتقنيات الرقمية في مختلف مراحل التقاضي، الأمر الذي أفرز ما يعرف بالتقاضي الإلكتروني باعتباره أحد أهم مظاهر العدالة الرقمية الحديثة.

وقد جاء الاهتمام بالتقاضي الإلكتروني نتيجة مجموعة من المتغيرات التي عرفها العالم خلال العقود الأخيرة، وعلى رأسها الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتوسع الكبير في استخدام شبكة الإنترنت، وتزايد الحاجة إلى تقديم خدمات عمومية أكثر سرعة وفعالية وشفافية كما ساهمت الأزمات والظروف الاستثنائية التي شهدتها العديد من الدول في إبراز أهمية الاعتماد على الوسائل الرقمية لضمان استمرارية المرافق العمومية، ومنها مرفق القضاء الذي لا يمكن أن يتوقف عن أداء مهامه مهما كانت الظروف.

ومن خلال هذه الدراسة، تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للتقاضي الإلكتروني من خلال بيان مفهومه وخصائصه وأهدافه وأهميته، كما تم التعرض لمختلف الإجراءات الإلكترونية التي يقوم عليها، بدءاً من رفع الدعوى الإلكترونية وإيداع العرائض والوثائق القضائية عبر الوسائط الرقمية، مروراً بالتبليغ الإلكتروني وعقد الجلسات عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال المرئي، ووصولاً إلى إصدار الأحكام وتنفيذها في إطار منظومة قضائية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، كما تم التطرق إلى واقع تطبيق هذا النظام في الجزائر والجهود التي بذلتها الدولة من أجل عصنة قطاع العدالة وإدماج الرقمنة في مختلف خدماته.

وقد أظهرت الدراسة أن التقاضي الإلكتروني يشكل نقلة نوعية في مجال العمل القضائي، إذ يساهم في تجاوز العديد من الصعوبات التي كانت تميز القضاء التقليدي، وخاصة ما يتعلق بطول الإجراءات وتعقيدها وكثرة التنقلات المطلوبة من المتقاضين، كما يساهم في تسريع معالجة الملفات القضائية وتحسين تنظيمها، ويساعد على تخفيف الضغط الذي تعاني منه المحاكم نتيجة التزايد المستمر في عدد القضايا المعروضة عليها سنوياً ومن شأن هذا النظام أن يعزز ثقة المواطن في العدالة من خلال توفير خدمات أكثر مرونة وسهولة وفعالية.

كما بينت الدراسة أن اعتماد التقاضي الإلكتروني يحقق العديد من المزايا الاقتصادية والإدارية، حيث يؤدي إلى تقليص النفقات المرتبطة بالطباعة والحفظ الورقي للوثائق، ويقلل من تكاليف التنقل بالنسبة للمتقاضين والمحامين، فضلا عن مساهمته في حماية البيئة من خلال الحد من الاستعمال المفرط للأوراق كما يسمح بالاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية داخل المؤسسات القضائية، ويعزز من فعالية الأداء الإداري والتنظيمي للمحاكم.

ورغم هذه المزايا المتعددة، فقد أظهرت الدراسة أن تطبيق التقاضي الإلكتروني لا يخلو من مجموعة من التحديات والإشكالات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار فنجاح هذا النظام يتطلب توفير بنية تحتية تقنية متطورة قادرة على استيعاب حجم المعاملات الإلكترونية وتأمينها ضد مختلف المخاطر التقنية والأمنية كما يتطلب وجود إطار قانوني متكامل يحدد بدقة مختلف الإجراءات والآثار القانونية المترتبة عنها، ويضمن حماية الحقوق الأساسية للمتقاضين واحترام مبادئ المحاكمة العادلة.

وقد تبين من خلال الدراسة أن الجزائر قطعت أشواطاً مهمة في مجال رقمنة العدالة، حيث تم إطلاق العديد من المنصات والخدمات الإلكترونية التي تهدف إلى تسهيل حصول المواطنين على الخدمات القضائية، إلا أن هذه الجهود ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدعم والتطوير حتى يتم تحقيق الانتقال الكامل نحو منظومة قضائية رقمية متكاملة كما أن بعض المحاكم لا تزال تعاني من نقص في الوسائل التقنية والتجهيزات الرقمية اللازمة لتطبيق التقاضي الإلكتروني بالصورة المطلوبة.

هذا وقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها أن التقاضي الإلكتروني أصبح ضرورة حتمية تفرضها التحولات التكنولوجية المعاصرة، وأنه يمثل أحد أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لتطوير مرفق العدالة وتحسين أدائه. كما تبين أن هذا النظام يساهم بشكل كبير في تقليص المدة الزمنية اللازمة للفصل في القضايا، ويحد من التعقيدات الإجرائية التي تميز القضاء التقليدي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على حقوق المتقاضين وعلى فعالية العدالة بصفة عامة.

كما أظهرت النتائج أن الرقمنة القضائية تساهم في تعزيز مبدأ تقريب العدالة من المواطن، حيث تمكنه من الوصول إلى الخدمات القضائية بسهولة أكبر ومن أي مكان، وهو ما يساعد على تكريس مبدأ المساواة في الاستفادة من الخدمات العمومية وتبين كذلك أن استخدام الوسائل الإلكترونية في إدارة الملفات القضائية يساهم في تحسين مستوى التنظيم والدقة ويحد من الأخطاء الإدارية التي قد تنتج عن الاعتماد على الطرق التقليدية.

وأثبتت الدراسة أن نجاح التقاضي الإلكتروني لا يرتبط فقط بوجود التكنولوجيا، بل يتطلب أيضا وجود تشريعات واضحة ومتكاملة تنظم مختلف جوانبه وتضمن أمن المعاملات الإلكترونية وسلامة البيانات المتداولة عبر الأنظمة الرقمية كما توصلت الدراسة إلى أن العنصر البشري يظل عاملا أساسيا في نجاح مشروع العدالة الرقمية، الأمر الذي يجعل التكوين المستمر والتأهيل المهني من المتطلبات الضرورية لإنجاح هذا التحول.

في ضوء النتائج السابقة، تقترح الدراسة ضرورة مواصلة تحديث المنظومة القانونية الجزائرية بما يتلاءم مع متطلبات العدالة الرقمية، والعمل على إصدار نصوص قانونية أكثر تفصيلا تتعلق بمختلف مراحل وإجراءات التقاضي الإلكتروني كما تقترح تعزيز البنية التحتية الرقمية للمحاكم وتوفير الوسائل التقنية الحديثة التي تسمح بضمان استمرارية الخدمات الإلكترونية بكفاءة عالية.

كما تقترح الدراسة العمل على توسيع نطاق التكوين والتدريب لفائدة القضاة وكتاب الضبط والمحامين، بما يمكنهم من اكتساب المهارات اللازمة للتعامل مع الأنظمة الرقمية الحديثة ومن المهم كذلك إطلاق حملات توعية لفائدة المواطنين من أجل تعريفهم بالخدمات القضائية الإلكترونية وكيفية الاستفادة منها.

ومن بين الاقتراحات المهمة أيضا تطوير أنظمة الحماية والأمن السيبراني داخل قطاع العدالة، وتوفير آليات متطورة لحماية البيانات الشخصية والوثائق القضائية من الاختراق أو الضياع أو الاستعمال غير المشروع كما ينبغي تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات المعنية بالتحول الرقمي من أجل ضمان التكامل بين الأنظمة المعلوماتية وتحقيق أعلى درجات الفعالية.

استنادا إلى ما سبق، توصي هذه الدراسة بضرورة جعل مشروع العدالة الرقمية ضمن أولويات الإصلاح القضائي في الجزائر، والعمل على توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لإنجاحه كما توصي بالإسراع في تعميم الخدمات القضائية الإلكترونية على جميع المحاكم والجهات القضائية عبر مختلف ولايات الوطن، بما يضمن استفادة جميع المواطنين من مزايا هذا النظام.

كذلك يقترح بإنشاء آليات دائمة لمتابعة وتقييم تجربة التقاضي الإلكتروني ورصد مختلف الصعوبات التي تواجهها واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها وتوصي كذلك بتشجيع البحث العلمي في مجال العدالة الرقمية والقانون الرقمي، لما لذلك من أهمية في مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وتطوير المنظومة القانونية الوطنية.

وتلتزم الدراسة في الأخير على ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال التقاضي الإلكتروني، مع مراعاة خصوصية النظام القانوني الجزائري ومتطلبات الواقع الوطني، بما يسمح ببناء نموذج جزائري فعال ومتطور للعدالة الرقمية.

وفي الختام، يمكن القول إن التقاضي الإلكتروني يمثل رهانا حقيقيا لمستقبل العدالة في الجزائر، وخطوة أساسية نحو بناء قضاء عصري يتسم بالسرعة والشفافية والفعالية غير أن تحقيق هذه الغاية يتطلب استمرار الجهود التشريعية والتنظيمية والتقنية، وتوفير مختلف الشروط اللازمة لإنجاح هذا المشروع، حتى يصبح القضاء الإلكتروني أداة فعالة لتكريس دولة القانون وحماية الحقوق والحريات وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الجزائري.

# قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- المعاجم

1. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج15، ط3، دار صادر للنشر، بيروت، 2014 .

ا. المراجع

أولاً: المراجع العامة

1. إبراهيم عبد اللطيف الاعظمي العبيدي، التوثيق الرقمي وأهميته في حفظ الحقوق، ط1، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، إدارة البحوث، 2023 .
2. علاء محمد عيد نصيرات، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات: دراسة مقارنة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005 .

ثانياً: المراجع المتخصصة

1. أحمد لطقي خالد حسن، التقاضي الإلكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2020 .
2. حازم محمد الشرعة، التقاضي الإلكتروني: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008 .
3. حسين إبراهيم خليل؛ يوسف سيد سيد عوض، التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة في ضوء التشريعات الأجنبية والعربية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2020 .
4. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني: الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل والمذكرات الجامعية

1- أطروحات دكتوراه

1. محمد عصام الترساوي، الكترونية القضاء بين النظرية والتطبيق، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، مصر، 2019.

2- رسائل ماجستير

1. جوانة نجيب محمد موسى أبو رجب التميمي، التقاضي عن بعد، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا للحقوق والعلوم السياسية، جامعة القدس أبو ديس، فلسطين، 2023 .
2. خالد صالح عابدين سماح ، التقاضي الإلكتروني في فلسطين واثره على الحق في اللجوء الى القضاء، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا للحقوق، الجامعة العربية الامريكية، فلسطين، 2024.

3- مذكرات ماستر

1. بدرة خباش؛ عبد الحليم حاجي، التقاضي الإلكتروني، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2022 .
2. حليلة بلخامسة؛ لميس بن صويلح، التقاضي الإلكتروني في النظام القضائي الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022 .
3. خديجة مسعودي؛ رقية سليمان، استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في التقاضي الإلكتروني، مذكرة ماستر، معهد الحقوق، المركز الجامعي الشيخ أمود بن مختار، إيليزي، الجزائر، 2024 .
4. زهيرة بوشيبان، الحق في اللجوء إلى القضاء الإلكتروني، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2023 .
5. شهيناز بوخنوفة، التقاضي الإلكتروني في القضاء الإداري الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2025 .
6. عبد الحليم صاهد؛ أيمن بن دادة، التقاضي الإلكتروني كآلية لإنجاح نظام العدالة، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2023 .
7. عبد الله شمومة، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2023 .
8. مريم غالم؛ أشواق قواسمي، التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2025 .
9. محمد زيان؛ ضياء الدين بوبتر، حماية الخصوصية والبيانات الشخصية عبر الإنترنت في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2024 .
10. نبيلة عقباني؛ فريدة بلعالية، التقاضي الإلكتروني في المادة الإدارية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2023.

رابعاً: المقالات

1. أحمد محمود المساعدة، «التنظيم القانوني لإصدار حكم التحكيم الإلكتروني»، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، م12، ع02، المملكة العربية السعودية، 2015 .
2. أحمد بن عزوز، «نظام المحاكمة الإلكترونية وفقاً لأحكام قانون عصرنة العدالة 15-03»، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، ع خاص، عين تموشنت، الجزائر، 2021 .
3. أسماء صبحي؛ حورية سويقي، «بلورة نظام التقاضي الإلكتروني وأسسها في القانون الجزائري»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، ع خاص، عين تموشنت، الجزائر، 2021.
4. أحمد محمد عصام، «النظام القانوني للأمر على العرائض في منازعات التقاضي الإلكتروني»، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، م10، ع03، الجزائر، 2024 .
5. أحمد محمد براك، «التقاضي الجنائي الإلكتروني بين اعتبارات العدالة الناجزة ومقتضيات المحاكم العدالة»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع23، فلسطين، 2023 .
6. أحلام حراش، «الإيداع الإلكتروني للدعوى الإدارية في الجزائر بين الموجود والمنشود»، مجلة البحوث والدراسات، م22، ع02، الوادي، الجزائر، 2025 .
7. أحمد حمدي؛ أحمد حسن، «دور التقاضي الإلكتروني في تحسين إدارة القضايا في المحاكم التجارية»، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، م6، ع2، 2025 .
8. أمنة حرار؛ حورية بن أحمد، «إجراءات رفع الدعوى الإدارية إلكترونياً»، مجلة الدراسات القانونية، م10، ع02، تلمسان، الجزائر، 2024 .
9. الطاهر ياكور؛ رابح لعراجي، «التقاضي الإلكتروني بين حتمية التحول الرقمي وضرورة حماية الحقوق»، مجلة الحقوق والحريات، م13، ع02، 2025 .
10. حنان محمد المغربي، «التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية»، مجلة القرطاس، م09، ع28، ليبيا، 2026 .
11. رشيدة بوكور، «التوقيع الإلكتروني في التشريع الجزائري»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، ع04، مستغانم، الجزائر، 2016 .
12. روة محمد؛ بوزيد حميد، «إجراءات التقاضي الإلكتروني: الدعوى المدنية نموذجاً»، مجلة طبنة للدراسات العلمية والأكاديمية، م08، ع01، الجزائر، 2025 .
13. سارة عزوز، «التوقيع الإلكتروني كآلية قانونية لحماية عمليات الدفع الإلكتروني»، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، م11، ع02، باتنة، الجزائر، 2022 .
14. سامية أخلف، «التقاضي بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة»، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، ع خاص، مستغانم، الجزائر، 2021 .

15. سامية غراب؛ ماجدة شهيناز بودوح، «التقاضي الإلكتروني أمام جهات القضاء الإداري في ظل عصرنة قطاع العدالة في الجزائر»، مجلة الحقوق والحريات، م12، ع02، بسكرة، الجزائر، 2024 .
16. سعيدة لعموري؛ وردة مهني، «مفهوم التقاضي الإلكتروني في التشريع الجزائري»، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، ع خاص، سطيف، الجزائر، 2021 .
17. شفيق بن طيبة، «أثر التبليغ القضائي الإلكتروني على سير إجراءات الدعوى الجزائية»، مجلة المعيار، م15، ع01، تيسمسيلت، الجزائر، 2024 .
18. صورية غربي، «نظام التقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري»، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، م18، ع01، عين تموشنت، الجزائر، 2023 .
19. عبد الرحمن بن فهد محمد السلمي، «التقاضي الإلكتروني وأثره على الدعوى الجزائية في التشريع بالمملكة العربية السعودية والمقارن»، مجلة روح القانون، المملكة العربية السعودية .
20. عبد القادر كفايفي؛ عمر زرقط، «حق التقاضي كآلية لتكريس العدالة الدستورية»، مجلة البحوث والدراسات العلمية، م19، ع01، الجزائر، 2025 .
21. عبد اللطيف سنيني؛ حورية بن أحمد، «التقاضي في المادة الإدارية باستعمال الوسائل الإلكترونية في الجزائر»، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، م10، ع02، تلمسان، الجزائر، 2025 .
22. فايدة رزق؛ عيد المجيد محي الدين، «مبدأ حياد القاضي في الإثبات على ضوء أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري»، مجلة القانون والعلوم السياسية، م08، ع02، سيدي بلعباس، الجزائر، 2022 .
23. فاطمة حايطي؛ نبيلة هبة هروال، «نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي»، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج07، ع01، الجزائر، 2021 .
24. فاطيمة حايطي؛ نبيلة هبة هروال، «نظام التقاضي الإلكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات الفضاء الرقمي»، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، مج07، ع01، الجزائر، 2021 .
25. فاطنة بالطيب، «حياد القاضي في ظل مبدأ استقلالية القضاء»، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، ع14، الجزائر، د.ت .
26. فريدة لرقط؛ علاوة هوام، «التقاضي الإلكتروني»، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، م06، ع04، الجزائر، 2021 .
27. فهيمة بلول، «التبليغ القضائي (دعامة أساسية لتفعيل التقاضي الإلكتروني)»، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م61، ع04، بجاية، الجزائر، 2024 .

28. زهيرة كيبي، «النظام القانوني لجهات التوثيق الإلكتروني»، دفا تر السياسة والقانون، ع07، تمنراست، الجزائر، 2012 .
29. كمال دحمان، «الخصوصية الإجرائية لقبول الدعوى الإدارية أمام الجهات القضائية الإدارية في إطار القانون 08-09»، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، م06، ع02، تيسميسلت، الجزائر، 2022 .
30. ماهر بديار، «عوائق نظام التقاضي الإلكتروني»، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، ع، سوق أهراس، الجزائر، 2021 .
31. ماجدة شهيناز بودوح، «التعديلات الواردة على شروط رفع الدعوى الإدارية في القانون الجزائري»، مجلة الاجتهاد القضائي، ع12، بسكرة، الجزائر، 2016 .
32. محمد أمين تيراوي، «نحو إلكترونية القضاء في الجزائر بين التطلعات والتحديات»، دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، م09، ع01، تيبازة، الجزائر، 2025 .
33. محمد زيدان، «التقاضي الإلكتروني آلية جزائية إجرائية عصرية في مواجهة الظروف الطارئة»، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، م58، ع02، الجزائر، 2021 .
34. معاد بن حميدي السلمي، «الجوانب الإجرائية في التقاضي الإلكتروني»، المجلة العربية للمعلومات وأمن المعلومات، م04، ع12، مصر، 2022 .
35. معنية داودي، «التقاضي الإلكتروني في الأنظمة القانونية المقارنة»، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، م15، ع02، سيدي بلعباس، الجزائر، 2024 .
36. محفوظ عبد القادر، «التقاضي الإلكتروني في التشريعات المقارنة»، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، م12، ع03، وهران، الجزائر، 2021 .
37. مصطفى حجاج؛ أحلام لونس، «المحاكم الإلكترونية نحو تبني رقمنة إجراء التقاضي»، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، م09، ع02، الجزائر، 2024 .
38. مصطفى قيسر، «حتمية التقاضي الإلكتروني في ظل عصرة قطاع العدالة استجابة لتحديات الظروف الراهنة»، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، ع خاص، عين تموشنت، الجزائر، 2021 .
39. مروي السيد السيد الحساوي، «وسائل التقاضي الإلكتروني وحجية الإجراءات في ظل جائحة كورونا المستجد»، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، م02، ع01، مصر، 2021 .
40. مولود قارة، «التوثيق الإلكتروني (شكله وإجراءاته)»، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، م06، ع02، المسيلة، الجزائر، 2021 .

41. نصيرة لوني، «التقاضي الإلكتروني في الجزائر»، مجلة البصائر للدراسات القانونية، ع خاص، البويرة، الجزائر، 2021 .

42. نوال لصلح، «مبدأ حياد وتحفظ القاضي الجزائري في ظل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي»، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م11، ع01، سكيكدة، الجزائر، 2024.

#### خامسا: المصادر

#### 1- المصادر القانونية في التشريع الجزائري

##### أ- الدستور

- الدستور الجزائري، التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء اول نوفمبر لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020، منشور ب ج ر ، العدد 82 صادر بتاريخ 30 ديسمبر سنة 2020.

##### ب- القوانين والأوامر

- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 10 فبراير 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 10 فبراير 2015 .
- القانون رقم 08-09 مؤرخ في 25 فبراير 2008 يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج ر . ع 21 ، صادرة بتاريخ 23 أبريل سنة 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 22-13 مؤرخ في 12 جويلية 2022 ، ج ر ، ع 48، الصادرة في 17 جويلية سنة 2022.
- قانون رقم 15-03، مؤرخ في 10 فيفري 2015، متعلق بعصرنة العدالة، ج. ر ع 6 ، صادرة في 10 فيفري 2015.
- القانون رقم 15-04 مؤرخ في 01 فبراير 2015 ، يتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر ع 6 ، الصادرة في 20 فبراير 2015.
- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج . ر ، ع 34، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 2018
- قانون 25-14 مؤرخ في 03 أوت سنة 2025، متضمن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، ج. ر . ع 54 ، صادرة في 13 أوت 2025.

2- المصادر القانونية في التشريعات العربية

- القانون المصري رقم 15 لسنة 2004، المتعلق بتنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، ج ر، ع 17 ، الصادرة بتاريخ 22 أبريل 2004.

سادسا: وثائق

- وزارة العدل الجزائرية، بيان الشباك الإلكتروني الوطني، 08 ماي 2023.

## فهرس المحتويات

|         |                                                                    |
|---------|--------------------------------------------------------------------|
| 1.....  | مقدمة                                                              |
| .....   | الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لنظام التقاضي الالكتروني             |
| 8.....  | المبحث الأول: ماهية نظام التقاضي لالكتروني                         |
| 8.....  | المطلب الأول: تعريف نظام التقاضي لالكتروني                         |
| 8.....  | الفرع الأول: تعريف اللغوي والاصطلاحي                               |
| 8.....  | البند الأول: تعريف نظام التقاضي لالكتروني لغة                      |
| 9.....  | البند الثاني: تعريف نظام التقاضي لالكتروني اصطلاحا                 |
| 11..... | الفرع الثاني: التعريف القانوني                                     |
| 12..... | الفرع الثالث: تعريف الفقه القانوني                                 |
| 12..... | الفرع الرابع: خصائص نظام التقاضي لالكتروني                         |
| 12..... | البند الأول: إحلال الوثائق الالكترونية محل الوثائق الورقية         |
| 13..... | البند الثاني: إرسال العرائض والوثائق الكترونيا عبر الانترنت        |
| 13..... | البند الثالث: استخدام الوسائط الالكترونية في تنفيذ إجراءات التقاضي |
| 13..... | البند الرابع: الفاعلية وسرعة الانجاز                               |
| 14..... | البند الخامس: إثبات التقاضي الكترونيا                              |
| 14..... | المطلب الثاني: نشأة وتطور نظام التقاضي لالكتروني                   |
| 14..... | الفرع الأول: ظهور فكرة التقاضي الالكتروني                          |
| 15..... | الفرع الثاني: مراحل تطور التقاضي الالكتروني عالميا                 |

|         |                                                                                          |
|---------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| 16..... | البند الأول: الولايات المتحدة الأمريكية.                                                 |
| 16..... | البند الثاني: البرازيل.                                                                  |
| 17..... | البند الثالث: الصين.                                                                     |
| 17..... | البند الرابع: ألمانيا.                                                                   |
| 18..... | الفرع الثالث: تطور نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر.                                   |
| 20..... | الفرع الرابع: العوامل المؤثرة في تطور نظام التقاضي لالكتروني.                            |
| 20..... | البند الأول: الصعوبات القانونية.                                                         |
| 22..... | البند الثاني: الصعوبات التقنية.                                                          |
| 23..... | البند الثالث: الصعوبات البشرية.                                                          |
| 23..... | <b>المبحث الثاني: مبادئ التقاضي الالكتروني و الأساس القانوني لهذا النظام في الجزائر.</b> |
| 24..... | المطلب الأول: مبادئ التقاضي الالكتروني.                                                  |
| 24..... | الفرع الأول: حق التقاضي في البيئة الالكترونية.                                           |
| 25..... | الفرع الثاني: المساواة أمام القضاء الالكتروني.                                           |
| 26..... | الفرع الثالث: علانية الجلسات الالكترونية.                                                |
| 27..... | الفرع الرابع: مبدأ استقلال وحياد القاضي في التقاضي الالكتروني.                           |
| 28..... | المطلب الثاني: الأساس القانوني للتقاضي الالكتروني في القانون الجزائري.                   |
| 29..... | الفرع الأول: الأساس الدستوري لحق اللجوء إلى القضاء.                                      |
| 30..... | الفرع الثاني: الأساس التشريعي لتقاضي الالكتروني في المواد المدنية والإدارية.             |
| 31..... | الفرع الثالث: حجية المحررات والتوقيع الالكتروني.                                         |

|         |                                                                             |
|---------|-----------------------------------------------------------------------------|
| 31..... | البند الأول: تعريف المحررات الالكترونية                                     |
| 31..... | البند الثاني: التوقيع الالكتروني                                            |
| 35..... | الفرع الثالث: حجية المحررات والتوقيع الالكتروني والأخذ بها                  |
| 36..... | الفرع الرابع: حماية البيانات والمعطيات الشخصية (07-18)                      |
|         | الفصل الثاني : إجراءات التقاضي الالكتروني وتطبيقاته العملية في الجزائر..... |
| 42..... | المبحث الأول: إجراءات رفع الدعوى الالكترونية                                |
| 42..... | المطلب الأول: مفهوم العريضة الالكترونية                                     |
| 42..... | الفرع الأول: تعريف العريضة الالكترونية ومقارنة بالوثائق التقليدية           |
| 44..... | الفرع الثاني: أهداف العريضة الالكترونية وأهميتها في تسريع الإجراءات         |
| 44..... | البند الأول: أهداف العريضة الالكترونية                                      |
| 45..... | البند الثاني: أهمية العريضة الالكترونية                                     |
| 46..... | الفرع الثالث: نطاق تطبيق العريضة الالكترونية في القضاء                      |
| 47..... | الفرع الرابع: العلاقة بين العريضة الالكترونية وحقوق الدفاع                  |
| 49..... | المطلب الثاني: آليات وإجراءات رفع الدعوى الكترونيا                          |
| 49..... | الفرع الأول: خطوات تقديم العريضة عبر المنصات الرقمية الرسمية                |
| 50..... | البند الأول: مرحلة إنشاء الحساب والدخول إلى المنصة القضائية                 |
| 50..... | البند الثاني: مرحلة إدخال البيانات المتعلقة بالعريضة                        |
| 51..... | البند الثالث: مرحلة إرفاق الوثائق المستندات                                 |
| 51..... | البند الرابع: مرحلة التوقيع الالكتروني                                      |

|         |                                                                  |
|---------|------------------------------------------------------------------|
| 52..... | البند الخامس: مرحلة التحقق من البيانات والمراجعة الآلية.         |
| 52..... | البند السادس: مرحلة دفع الرسوم القضائية إلكترونياً.              |
| 52..... | البند السابع: مرحلة تسجيل العريضة وقيد الدعوى.                   |
| 52..... | البند الثامن: مرحلة المتابعة الإلكترونية للملف القضائي.          |
| 53..... | الفرع الثاني: التحقق من البيانات الشكلية والموضوعية للعريضة.     |
| 53..... | البند الأول: التحقق من البيانات الشكلية للعريضة.                 |
| 54..... | البند الثاني: التحقق من البيانات الموضوعية للعريضة.              |
| 55..... | البند الثالث: آلية التحقق الإلكتروني داخل النظام القضائي.        |
| 56..... | الفرع الثالث: التبليغ الإلكتروني للخصوم وطرق التأكد من الاستلام. |
| 56..... | البند الأول: التبليغ الإلكتروني للخصوم.                          |
| 57..... | البند الثاني: طرق التأكد من استلام التبليغ الإلكتروني.           |
| 61..... | الفرع الرابع: التحديات العملية وحلولها في النظام الجزائري.       |
| 62..... | المبحث الثاني: جلسات التقاضي الإلكتروني والأحكام الصادرة.        |
| 62..... | المطلب الأول: تنظيم جلسات التقاضي الإلكتروني.                    |
| 62..... | الفرع الأول: مفهوم الجلسات عن بعد وأهميتها في القضاء الجزائري.   |
| 62..... | البند الأول: مفهوم الجلسات عن بعد.                               |
| 63..... | البند الثاني: أهمية الجلسات عن بعد في القضاء الجزائري.           |
| 64..... | الفرع الثاني: الضوابط القانونية لعقد الجلسات الإلكترونية.        |
| 65..... | الفرع الثالث: ضمانات حقوق الدفاع خلال الجلسات الإلكترونية.       |

|         |                                                                       |
|---------|-----------------------------------------------------------------------|
| 67..... | الفرع الرابع: التوثيق الرقمي لإجراءات الجلسة والحفاظ على السرية       |
| 68..... | المطلب الثاني: الأحكام القضائية الالكترونية                           |
| 69..... | الفرع الأول: إصدار الأحكام الكترونيا                                  |
| 70..... | الفرع الثاني: آليات الطعن والاستئناف في الأحكام الالكترونية           |
| 71..... | الفرع الثالث: التحديات العملية لتنفيذ الأحكام الالكترونية واستمراريته |
| 75..... | الخاتمة                                                               |
| 80..... | قائمة المصادر والمراجع                                                |
| 87..... | فهرس المحتويات                                                        |
| 92..... | الملخص                                                                |

## ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظام التقاضي الإلكتروني في الجزائر باعتباره أحد أهم مظاهر تحديث العدالة في ظل التحول الرقمي، من خلال بيان إطاره المفاهيمي والإجرائي داخل المنظومة القضائية. ويعتمد هذا النظام على إدماج الوسائل التكنولوجية في مختلف مراحل الدعوى، من رفع العريضة الإلكترونية إلى إصدار الأحكام وتنفيذها بوسائل رقمية.

كما تناولت الدراسة مفهوم التقاضي الإلكتروني وخصائصه وأهميته في تسريع الإجراءات وتخفيف العبء على المحاكم وتسهيل الوصول إلى العدالة، إضافة إلى أهم تطبيقاته في القضاء الجزائري مثل العرائض الإلكترونية والتبليغ والجلسات عن بعد.

وتوصلت الدراسة إلى أن هذا النظام يساهم في تحسين فعالية القضاء وتعزيز الشفافية، لكنه ما زال يواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية والإطار القانوني والتكوين.

## الكلمات المفتاحية:

التقاضي الإلكتروني - العدالة الرقمية - الرقمنة القضائية - الجلسات عن بعد - التبليغ الإلكتروني - عصنة العدالة.

## Abstract

of judicial modernization in the context of digital transformation. It explains its conceptual and procedural framework within the judicial system, based on the integration of technological tools into different stages of litigation, from electronic filing of claims to the issuance and enforcement of judgments.

The study also addresses the concept, characteristics, and importance of electronic litigation in speeding up procedures, reducing court workload, and facilitating access to justice. It further examines its main applications in the Algerian judiciary, such as electronic claims, remote hearings, and electronic notification.

The study concludes that this system improves judicial efficiency and transparency, but it still faces challenges related to digital infrastructure, legal regulation, and training of judicial staff.

## Keywords:

Electronic litigation – digital justice – judicial digitalization – remote hearings – electronic notification – modernization of justice